الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université de Jijel

Faculté des Sciences Economiques et Commerciales et des Sciences de Gestion

Département des Sciences Commerciales

جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

## الموضـــوع

# التدقيق الداخلي ودوره في تدنية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية

## - دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية -

مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

إعداد الطالبـــة
- خديجة بوباكير

إشراف الأستاذ
- عمران بوريب

أمام اللجنة المشكلة من:

| | | |
|---|---|---|
| راضيـة زيـن | أستـاذة مساعدة ب | رئيســـــــا |
| عمران بوريب | أستاذ مساعـد ب | مشرفا ومقررا |
| فريد زعـرات | أستـاذ مسـاعـد أ | عضوا مناقشا |

السنة الجامعية: 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

الحمد والشكر لله تعالى الذي منحنا العلم والصبر على إتمام هذا العمل

والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى أله وصحبه ومن اتبعه بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف **عمران بوريبه**

الذي لم يبخل علينا بتوجهاته ونصائحه القيمة والتي كانت أكثر من مفيدة

لنا لإنجاز هذا العمل

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم وقدم المساعدة والمشورة

لإتمام هذا العمل

كما نتقدم بالشكر والعرفان للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على

تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة والممثلة بـ :

الأستاذة **راضية زين** والأستاذ **فريد زعرات**

ونقدم شكر خاص للآنسة : **وسيلة بوباكير** على المساعدات المقدمة

إلى كل هؤلاء نقول لهم شكرا جزيلا لكم على ماقدمتموه لنا من مساعدات

وتحية طيبة ، فجزى الله تعالى عنا الجميع خير الجزاء وجعل ذلك

في ميزان حسناتهم يوم القيامة.

**خديجة بنت صالح**

# إهداء

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها.

إلى روح أبي رحمة الله عليه.

إلى جميع أفراد عائلتي وكل من لهم صلة قرابة بي.

إلى كل من أحبني وأحببته.

إلى كل الأصحاب والأحباء والزملاء والزميلات.

إلى كل طالب علم...

إلى كل عربي مسلم.

أهدي هذا العمل المتواضع.

خديجة بنت صالح

# قائمة المحتويات

**التشكر**

**الإهداء**

## قائمة المحتويات


**مقدمـــــــــة**..... أ ، هـ

**الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي**

**تمهيد**..... 7

**المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي**..... 7

المطلب الأول: نشأة وتطور التدقيق الداخلي..... 7

المطلب الثاني: مفهوم التدقيق الداخلي..... 9

المطلب الثالث: أهمية التدقيق الداخلي وأهدافه..... 11

المطلب الرابع: الخدمات والوظائف الأساسية للتدقيق الداخلي..... 13

المطلب الخامس: مقومات التدقيق الداخلي..... 16

المطلب السادس: أنواع التدقيق الداخلي ..... 17

**المبحث الثاني: معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي**..... 21

المطلب الأول: معايير الصفات..... 21

المطلب الثاني: معايير نطاق التدقيق الداخلي..... 23

المطلب الثالث: معايير أداء عمل التدقيق الداخلي..... 26

المطلب الرابع: إدارة قسم التدقيق الداخلي..... 29

**المبحث الثالث: منهجية تنفيذ عملية التدقيق الداخلي**..... 31

المطلب الأول: التحضير لمهمة التدقيق الداخلي..... 31

المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية..... 34

المطلب الثالث: التنفيذ الميداني لمهمة التدقيق الداخلي..... 38

المطلب الرابع: التقرير عن مهمة التدقيق الداخلي..... 40

**خلاصة الفصل**..... 42

**الفصل الثاني: المخاطر المالية ومساهمة التدقيق الداخلي في إدارتها وتدنيتها**

**تمهيد**..... 44

**المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر**..... 45

المطلب الأول: مفهوم المخاطر ومسبباتها ..... 45
المطلب الثاني: أنواع المخاطر..... 47
المطلب الثالث: تقنيات التعامل مع المخاطر ..... 49
المطلب الرابع : مفهوم إدارة المخاطر..... 51
المطلب الخامس: أدوات، قواعد ومسؤوليات إدارة المخاطر..... 54
**المبحث الثاني: إدارة المخاطر المالية**..... 59
المطلب الأول: مفهوم المخاطر المالية..... 59
المطلب الثاني: مفهوم إدارة المخاطر المالية..... 62
المطلب الثالث: مراحل إدارة المخاطر المالية..... 66
المطلب الرابع: إستراتيجيات إدارة المخاطر المالية..... 68
**المبحث الثالث: التدقيق الداخلي كآلية لتدنية المخاطر المالية**..... 70
المطلب الأول: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المالية..... 70
المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في مواجهة المخاطر المالية..... 72
**خلاصة الفصل**..... 77
**الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة التدقيق الداخلي في تدنية المخاطر المالية**
**تمهيد**..... 79
**المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة**..... 80
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة..... 80
المطلب الثاني: حدود الدراسة..... 81
المطلب الثالث: أداة الدراسة الميدانية..... 81
المطلب الرابع: الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل..... 94
**المبحث الثاني: تحليل نتائج الإستبيان** ..... 96
المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي **Kolmogorov ـ Smirnov** 96
المطلب الثاني: تحليل خصائص عينة الدراسة..... 97
المطلب الثالث: تحليل فقرات الإستبان..... 101
**المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة ومعنوية الفروق**..... 120

المطلب الأول: اختبار فرضيات الدراسة..... 120
المطلب الثاني: اختبار الفروق..... 123
**خلاصة الفصل**..... 127
**خاتمـــــــــة**..... 129
**قائمة المراجـع** 135
**قائمة الملاحق**
**قائمة الجداول**
**قائمة الأشكال**
**الملخص**

# مقدمـــــــة

ظهرت الحاجة للتدقيق الداخلي كوظيفة مستقلة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 1929- 1933 التي تسببت في إفلاس العديد من المؤسسات، وأصبحت إدارات هته المؤسسات بحاجة لمتابعة مدى فعالية أنظمة الرقابة، الأمر الذي دفعها لإنشاء وظيفة التدقيق الداخلي من أجل مراجعة وفحص جميع العمليات إضافة إلى تقييم الإدارات والأقسام، وتقديم تقارير للإدارة العليا بنتائج هذا التقييم. وقد ازدادت الحاجة للتدقيق الداخلي بعد الأزمات والانهيارات والفضائح التي حدثت في شركات أمريكية عملاقة كشركة إنرون للطاقة، والتي تبعها انهيار شركة آرثر أندرسون التي تمثل أكبر شركة تدقيق في العالم، وذلك لثبوت تورطها بانهيار شركة إنرون، وأصبحت أزمة الثقة تؤثر على أغلب التعاملات في الأسواق العالمية والتي كان من أهم مسبباتها هو التضليل وضعف التدقيق الداخلي.

إن المؤسسات الاقتصادية تنشط في بيئة متقلبة تتميز بتغيرات مستمرة وسريعة وهو ما زاد من درجة عدم التأكد، وهذا بدوره جعل المؤسسات تواجه مخاطر مختلفة تهدد انجاز أهدافها. في الغالب المخاطر التي تواجه المؤسسات الاقتصادية هي مخاطر مالية، فأصبح من الضروري مراقبة مستوى هذه المخاطر ووضع أنظمة لمعرفتها وإدارتها من خلال استحداث قسم إدارة المخاطر ضمن هيكلها التنظيمي.

هناك العديد من الآليات التي يمكن أن تستخدم في إدارة وتدنية المخاطر المالية والتي من بينها التدقيق الداخلي الذي له دور فعال في مجال إدارة المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية ويقدم لها النصح والإرشاد، ويساعد الإدارة العليا في اتخاذ القرارات المتعلقة بفحص وتقييم سلامة إدارة المخاطر المالية. كما أن هناك تنسيق بين كل من التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المالية فكل منهما يستعين بالآخر في مجال إدارة المخاطر المالية مع الحفاظ على استقلالية كل منهما.

**إشكالية الدراسة:**

من خلال الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تدنية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية وذلك بغية الإلمام بجميع جوانب هذا الموضوع والخوض فيه بصفة أكثر تفصيلا قمنا بتوزيع استمارة البحث على عينة الدراسة المتمثلة في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولايتي جيجل وسكيكدة.

ومن هنا تبرز إشكالية هذا الموضوع التي يمكن طرحها من خلال التساؤل الرئيسي الآتي:

**ـ ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تقليل المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولايتي جيجل وسكيكدة؟**

وبناءا على التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتدقيق الداخلي وما هي أهميته وأهدافه؟
- ما المقصود بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي وما هي أقسامها؟
- كيف تتم الممارسة العملية للتدقيق الداخلي؟
- ما المقصود بالمخاطر وإدارة المخاطر؟
- ما المقصود بالمخاطر المالية وما هي أنواعها وكيف تتم إدارتها؟
- كيف يمكن للتدقيق الداخلي أن يساهم في تدنية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية؟
- هل يلتزم المدققون الداخليون في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي ؟
- هل يلتزم المدققون الداخليون في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بخطوات وإجراءات التدقيق الداخلي ؟
- ما هي المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية؟ وكيف يتم إدارتها؟
- إلى أي مدى يساهم التدقيق الداخلي في تقليل المخاطر المالية؟

**فرضيات الدراسة:**

ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

♦ يلتزم المدققون الداخليون في العيينة محل الدراسة بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي والإجراءات أثناء تنفيذ مهمة التدقيق.

وهذه الفرضية بدورها تنقسم إلى فرضيتين فرعيتين هما:

- ✓ يلتزم المدققون الداخليون في العيينة محل الدراسة بمعايير التدقيق الدولية.
- ✓ يلتزم المدققون الداخليون في العيينة محل الدراسة بخطوات وإجراءات التدقيق الداخلي.

♦ تتعرض المؤسسات الاقتصادية في العيينة محل الدراسة للمخاطر المالية.

♦ يلعب التدقيق الداخلي دور في تدنية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية للعيينة محل الدراسة.

**أهداف الدراسة:**

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أهمية التدقيق الداخلي وأهدافه وأنواعه؛
- معرفة المعايير الدولية للتدقيق الداخلي؛
- معرفة خطوات وإجراءات التدقيق الداخلي الواجب إتباعها في تنفيذ مهمة التدقيق؛

- ❖ معرفة أنواع المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية ومعرفة أساليب إدارتها؛
- ❖ إبراز الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تقليل المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية.

**أهمية الدراسة:**

إن أهمية الدراسة تكمن في الأهداف التي تسعى إليها، وأيضا لأهمية التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية ودوره في تقليل المخاطر المالية، ويمكن تجسيد أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- ❖ أهمية التدقيق الداخلي في كونه أداة رقابة فعالة يساعد إدارة المؤسسة وملاكها على رفع جودة الأعمال وتقييم الأداء، والمحافظة على ممتلكات وأصول المؤسسة؛
- ❖ أهمية إدارة المخاطر المالية نتيجة لكون المخاطر المالية في الوقت الراهن من أهم التحديات التي تفرضها بيئة الأعمال على المؤسسات الاقتصادية، بحيث لا يمكن تجاهلها عند إعداد الاستراتجيات أو السياسات المستقبلية، ومن أهم وظائف إدارة المخاطر المالية هي السيطرة عليها من خلال استخدام الأدوات المناسبة لتدنيه الخسائر المحتملة والتي من بينها التدقيق الداخلي.

**منهج الدراسة:**

للإجابة على التساؤل الوارد في الإشكالية ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي في الفصول النظرية، القائمة على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، بينما في الفصل التطبيقي الذي تم فيه دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولايتي جيجل وسكيكدة فقد استخدم منهج دراسة حالة القائم على الاستقراء والاستبيان.

**أدوات الدراسة:**

من أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على مصادر متنوعة للحصول على البيانات اللازمة كما يلي:

**المصادر الأولية:** والمتمثلة في الاستبيان حيث تم توزيعها على عينة معتبرة من المدققين الداخليين بالمؤسسات الاقتصادية على مستوى ولايتي جيجل وسكيكدة لمعرفة رأيهم حول بعض جانب الموضوع.

**الأدوات الإحصائية:** والمتمثلة في تقنيات الإحصاء الوصفي(المتوسط الحسابي، معامل الارتباط، الانحراف المعياري).

**البرامج:** والمتمثلة في برنامج SPSS وبرنامج EXCEL.

**المصادر الثانوية:** والمتمثلة في الكتب، المقالات العلمية، مذكرات التخرج السابقة التي تهتم ببعض جوانب الموضوع.

**الدراسات السابقة:**

دراسة سمير البرغوثي، أحمد حلمي جمعة **(2007)**، بعنوان: "**دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية**".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى قيام المدققين الداخليين بدورهم في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية، وأوضحت النتائج أن المدققين الداخليين يقومون بدورهم في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية بمستوى عال، كما أن أفضل النتائج لمتغيرات الدراسة كانت تلك المتعلقة بالتعرف على أنشطة الرقابة، ثم التعرف على بيئة الرقابة، ثم تحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها، ثم إجراء الاتصالات الفعالة وتجميع المعلومات وأخيرا الإجراءات اللازمة لمراقبة فعالية إدارة المخاطر.

لقد حاولت هذه الدراسة معرفة مدى مساهمة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بصفة عامة بالتطبيق على البنوك التجارية وما سنقوم بدراسته في بحثنا هذا مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تدنية المخاطر المالية في المؤسسات الإقتصادية وليس البنوك.

دراسة إبراهيم رباح إبراهيم المدهون **(2011)**: "**دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر بالمصارف الفلسطينية**".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الدور المنوط بإدارة التدقيق الداخلي من جميع جوانبه الفنية والمصرفية ووسائل متابعة و تقييم تلك المخاطر، وآليات مواجهتها بهدف الحد من أثارها السلبية وقد أخذت هذه الدراسة بعدا تطبيقيا بتسليطها الضوء على قرار المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة البيئة الفلسطينية التي تتميز بوجود مخاطر عالية.

وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة: أن المدققين الداخليين يركزون في عملهم بشأن إدارة المخاطر على توفير تأكيد حول موثوقية وملاءمة المعلومات والرقابة الداخلية في المؤسسات بصفة عامة، كما أن المدقق الداخلي يقوم بمراقبة وتقييم إدارة المخاطر القائم في المصرف وذلك لتحقيق أهدافه وتقليل الخسائر المحتملة.

تناولت هذه الدراسة موضوع التدقيق الداخلي ومساهمته في تفعيل نظام إدارة المخاطر في البنوك في البيئة الفلسطينية، أما دراستنا هذه فستتم بمحاولة معرفة أثر التدقيق الداخلي في تدنية المخاطر المالية في بيئة أقل مخاطر وهي البيئة الجزائرية وبالضبط في المؤسسات الإقتصادية.

دراسة إيهاب ديب مصطفى رضوان **(2012)**: "**أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية في البنوك الفلسطينية**".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية في قطاع غزة وفقا لمعايير التدقيق الدولية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه يتم تطبيق معايير السمات (الاستقلالية، الموضوعية والكفاءة المهنية) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية، بالإضافة إلى إدراك المدققون الداخليون لدورهم في إدارة المخاطر.

وجه الشبه بين دراستنا وهذه الدراسة هو محاولة التقييم وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية وهذا ما تبنيناه في الجانب التطبيقي من خلال الاستبيان وما يميز دراستنا عن هذه الدراسة هو محاولة التطبيق في المؤسسات الإقتصادية بدلا من البنوك.

**خطة الدراسة:**

للإجابة على إشكالية الموضوع وتحقيق أهداف الدراسة وإثبات صحة الفرضيات تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول:

سيتناول الفصل الأول الإطار النظري للتدقيق الداخلي من خلال ثلاثة مباحث، سيتم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية التدقيق الداخلي، أما في المبحث الثاني إلى معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، وأخيرا في المبحث الثالث تم التطرق إلى منهجية تنفيذ عملية التدقيق الداخلي.

أما في الفصل الثاني المخاطر المالية ومساهمة التدقيق الداخلي في إدارتها وتدنيتها وسنتناوله من خلال ثلاثة مباحث سنتطرق في المبحث الأول إلى ماهية إدارة المخاطر، أما المبحث الثاني فسيتم فيه التطرق لإدارة المخاطر المالية، وفي المبحث الثالث سيتم التطرق إلى التدقيق الداخلي كآلية لتدنية المخاطر المالية.

أما الفصل الثالث فهو يمثل دراسة ميدانية حول مساهمة التدقيق الداخلي في تدنية المخاطر المالية حيث تضمن المبحث الأول عرض الإجراءات المنهجية للدراسة، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه تحليل نتائج الاستبيان، وفي المبحث الثالث تم اختبار فرضيات الدراسة ومعنوية الفروق.

# الفصل الأول

# الإطار النظري للتدقيق الداخلي

تمهيد

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي

المبحث الثاني: معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي

المبحث الثالث: منهجية تنفيذ عملية التدقيق الداخلي

خلاصة

**تمهيد**

ظهر التدقيق الداخلي حديثا بالمقارنة مع التدقيق الخارجي، وأقتصر التدقيق الداخلي في بادئ الأمر على التدقيق المحاسبي للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية واكتشاف الأخطاء إن وجدت، ولكن مع تطور المشروعات أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عمله بحيث يستخدم كأداة لفحص وتقويم مدى فاعلية الأساليب الرقابية وإمداد الإدارة بالمعلومات، ولهذا أصبح التدقيق الداخلي أداة تبادل معلومات واتصال بين المستويات الإدارية المختلفة والإدارة العليا، وبموجب هذا التطور أصبح برنامج التدقيق الداخلي يتضمن تقييم نواحي النشاط الأخرى. وللتوضيح قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية كالآتي:

**المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي؛**

**المبحث الثاني: معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي؛**

**المبحث الثالث: منهجية تنفيذ عملية التدقيق الداخلي.**

**المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي**

يرجع ظهور التدقيق الداخلي كفكرة إلى الثلاثينات إلا أن دوره بقي مهمشا ولم يحضى بالاهتمام اللازم في بادئ الأمر، أما في الوقت الحاضر فقد أصبح التدقيق الداخلي بالغ الأهمية باعتباره أداة إدارية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية.

**المطلب الأول: نشأة وتطور التدقيق الداخلي**

مرت مهنة التدقيق الداخلي بكثير من المراحل حيث ساهمت الكثير من العوامل في ظهور الحاجة إلى وجود قسم للتدقيق الداخلي داخل المؤسسات الاقتصادية وفيما يلي أهم المراحل التي مرت بها عملية تطور التدقيق الداخلي:[1]

**أولا: المرحلة الأولى: قبل 1947**

تم إنشاء معهد المدققين الداخليين الأمريكي سنة **1941**، كان يقصد بالتدقيق الداخلي في هذه الفترة بأنه التدقيق الذي يقوم به مجموعة من موظفي المؤسسة وذلك لتعقب الأخطاء، وكان هدف المدقق الداخلي يعبر عن تصيد الأخطاء أي أنه هدف وقائي ولم يكن بناءا، وكان الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي في هذه الفترة يتمثل في الجهة التي تقوم بعملية التدقيق.

**ثانيا: المرحلة الثانية: 1947 - 1957**

منذ إنشاء معهد المدققين الداخليين الأمريكي عمل على تدعيم وتطوير التدقيق الداخلي حيث تم إصدار أول توصياته عن التدقيق الداخلي ومسؤوليات المدقق سنة **1947**. وعرف التدقيق الداخلي على أنه" النشاط المحايد الذي يتم داخل المؤسسة بقصد تدقيق العمليات المحاسبية والمالية كأساس لتقديم خدمات وقائية للإدارة".

وعلى ذلك نجد أن التدقيق الداخلي نوع من أنواع الرقابة تمارس وظيفتها عن طريق قياس وتقييم غيرها من أنواع الرقابة وتهتم أساسا بالجوانب المالية والمحاسبية ويكون العميل الوحيد المستفيد منها هو إدارة المؤسسة.

**ثالثا: المرحلة الثالثة: 1957 - 1971**

أصدر معهد المدققين الداخليين تعريف آخر للتدقيق الداخلي بدلا من التعريف السابق حيث تم توسيع مجال عمل المدقق الداخلي، وكذلك تم توسيع أهداف التدقيق الداخلي، حيث لم يقتصر هذا التعريف على الأهداف الوقائية ولكنه تناول الأهداف البناءة. وبذلك طلبت الإدارة من المدقق الداخلي التقييم واقتراح الحلول للمشاكل وتوجيه الموظفين إن أمكن، وإبداء الآراء ومتابعة

1 ثناء علي القباني، نادر شعبان إبراهيم السواح، **التدقيق الداخلي في ظل التشغيل الإلكتروني**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2006 ، ص: 24 .27.

تنفيذ التوجيهات. وقد جاء التعريف كما يلي: "التدقيق الداخلي هو نشاط تقييمي محايد داخل المؤسسة لتدقيق العمليات المحاسبية والمالية وذلك بقصد خدمة الإدارة وتقديم خدمات رقابية بناءة فهو جزء من نظام الرقابة الإدارية يعمل عن طريق قياس وتقييم فعالية نظم الرقابة الأخرى".

**رابعا: المرحلة الرابعة: 1971 - 1981**

تم وضع تعريف آخر للتدقيق الداخلي سنة **1971** حيث تم تعريف التدقيق الداخلي على أنه " نشاط تقييمي محايد داخل المؤسسة لمراجعة عملياتها بقصد خدمة الإدارة". في هذا التعريف تم استخدام لفظ "عملياتها" بدلا من لفظ "العمليات المحاسبية والمالية" وبهذا يكون هذا التعريف قد وسع من مجال التدقيق الداخلي حيث شمل تقييم جميع العمليات التي تتم داخل المؤسسة.

**خامسا: المرحلة الخامسة: 1981 - 1999**

في هذه المرحلة تم إصدار تعريف جديد للتدقيق الداخلي في سنة **1981** جاء فيه أن التدقيق الداخلي هو " نشاط تقييمي محايد داخل المؤسسة لخدمة أهدافها، فهو نظام رقابي يعمل عن طريق فحص تقييم فعالية وكفاءة نظم الرقابة الأخرى". ومن خلال هذا التعريف نجد أن التدقيق الداخلي تحول من أداة لخدمة الإدارة فقط إلى خدمة التنظيم ككل وبالتالي التأثير على مكان قسم التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للمؤسسة وعلى استقلال المدقق الداخلي.

**سادسا: المرحلة السادسة: 1999 حتى الآن**

في سنة **1999** أصدر معهد المدققين الداخليين تعريف جديد للتدقيق الداخلي وهو " نشاط استشاري مستقل وتأكيد موضوعي بغرض زيادة العائد وتحسين عمليات المؤسسة لمساعدتها على تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة". فهذا التعريف لم يحدد الجهة التي تقوم بعملية التدقيق الداخلي حيث ترك المجال مفتوحا للتعاقد مع أطراف خارجية للقيام بعملية التدقيق، وكذلك الاعتراف بالتوجه نحو الخدمات الاستشارية للتدقيق الداخلي من أجل تلبية احتياجات الإدارة.

**المطلب الثاني: مفهوم التدقيق الداخلي**

سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف التعاريف المقدمة للتدقيق الداخلي بالإضافة إلى مختلف الأدوات التي يستخدمها المدقق عند قيامه بأداء مهامه.

**أولا: تعريف التدقيق الداخلي**

لقد تعددت الجوانب التي تم التطرق إليها في تعاريف التدقيق الداخلي، وهذا باختلاف الهيئات والأطراف الصادرة عنها، ورغم الاختلاف الشكلي بين هذه المفاهيم، إلا أنها تصب في نفس الهدف.

عرف التدقيق الداخلي على أنه "وظيفة تقييم مستقلة تنشأ داخل المؤسسة بغرض فحص وتقييم الأنشطة التي تقوم بها للتأكد من سلامة وحسن الأداء".[1]

من خلال هذا التعريف يتضح أن وظائف التدقيق الداخلي تتمثل في الفحص والتقييم، كما أن التدقيق هو وظيفة من وظائف المؤسسة التي تتميز بالاستقلالية.

كما عرف التدقيق الداخلي أيضا " أنه عمل فحص يسمح بتقييم الإجراءات المحاسبية والإدارية وغيرها، في نشاط أي مؤسسة بهدف ضمان شرعية و مصداقية المعلومات من أجل المسيرين المساهمين، البنوك والمنظمات الحكومية" [2]

يحصر هذا التعريف وظيفة التدقيق في تقييم الإجراءات الإدارية و المحاسبية فقط.

كما عرفه المعهد الفرنسي للمدققين والمراقبين الداخليين على أنه " عبارة عن فحص دوري للوسائل الموضوعة تحت تصرف مديرية قصد مراقبة وتسيير المؤسسة، وتقوم به مصلحة تابعة لمديرية المؤسسة ومستقلة عن باقي المصالح الأخرى." [3]

من خلال هذا التعريف فإن الأهداف الرئيسية للمدققين الداخليين في إطار هذا النشاط الدوري هي التأكد مما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تحتوي على الضمانات الكافية بأن المعلومات صادقة وأن العمليات شرعية والتنظيمات فعالة، الهياكل واضحة ومناسبة.

أما التعريف الجديد لمعهد المدققين الداخليين الصادر سنة 2001 م فينظر إلى التدقيق الداخلي على أنه "نشاط مستقل، تأكيد موضوعي واستشاري، مصمم لزيادة قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها، ومساعدتها على انجاز أهدافها بواسطة منهج منظم دقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر، الرقابة و حوكمة المؤسسات".[4]

وبناءا على التعريف السابق فإن التدقيق الداخلي يهدف إلى مساعدة الإدارة فيما يلي:

- تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر؛
- تقييم وتحسين فعالية الرقابة؛
- تقييم وتحسين عمليات التحكم المؤسسي.

مما سبق يمكن تعريف التدقيق الداخلي على أنه: " نشاط تقييمي مستقل يتم ممارسته داخل المؤسسة لتدقيق العمليات المالية والإدارية، كما يتم ممارسته عن طريق قياس وتقييم فعالية

1 زاهرة عاطف سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 87.

2 فتحي رزق السوافيري وآخرون، **الرقابة و المراجعة الداخلية**، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2002، ص: 65.

3 محمد بوتين ، **التدقيق ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق** ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005 ص: 15

4 أحمد حلمي جمعة، **الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 29.

وكفاءة أساليب الرقابة الداخلية يصمم من قبل الإدارة لتحقيق أهدافها، وهو نشاط مستقل وموضوعي واستشاري وأداة رقابة يضيف قيمة للمؤسسة من خلال تقييم وتحسين فعالية الرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة.

**ثانيا: خصائص التدقيق الداخلي**

من خلال التعاريف السابقة فإن التدقيق الداخلي يمتاز بجملة من الخصائص وهي: [1]

**1- التدقيق الداخلي وظيفة شاملة** :فهي تطبق في المؤسسات وفي كل الوظائف، حيث تنصب على كل وظائف المؤسسة بهدف خدمة الإدارة.

**2- التدقيق الداخلي وظيفة دورية** :حيث تخضع مختلف الوحدات والمصالح التابعة له لعمليات الفحص والتقييم بصفة مستمرة.

**3- الاستقلالية** :رغم أن التدقيق الداخلي وظيفة من وظائف المؤسسة إلا أنه مستقل عن باقي الوظائف الأخرى، فعلى المدقق أن يكون مستقلا حتى يتسم عمله بالموضوعية.

**4-** التدقيق الداخلي دعامة أساسية من دعائم نظام الرقابة الداخلية؛

**5-** التدقيق الداخلي وظيفة تقوم بها وحدة إدارية من وحدات المؤسسة؛

**6-** التدقيق الداخلي يسعى إلى ترشيد قرارات الإدارة من خلال توفير المعلومات الدقيقة والمناسبة في التوقيت المناسب؛

**7-** وظيفة استشارية أكثر منها وظيفة تنفيذية؛

**8-** يمتد نشاطه إلى جميع أنواع الرقابة الإدارية والمحاسبية والضبط الداخلي؛

**9-** يعمل على تقييم الرقابة المحاسبية؛

**10-** يستطيع المدقق الداخلي أن يقوم بذات المهام التي يقوم بها المدقق الخارجي خلال فترة التدقيق.

**المطلب الثالث: أهمية التدقيق الداخلي وأهدافه**

بظهور التدقيق الداخلي وتطوره عبر المراحل التاريخية المختلفة اكتسى أهمية بالغة، وقد صاحب هذا التطور في المفاهيم تطور أيضا في الأهداف المرجوة من عملية التدقيق.

---

1 أنظر:

- منصور حامد محمود، ثناء عطية فراج، **المراجعة الإدارية و تقييم الأداء**، جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر،1994، ص: 97.
- أحمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، دار الصفاء، الأردن، 2000. ص: 95.

**أولا: أهمية التدقيق الداخلي**

تكمن أهمية التدقيق الداخلي في كونه أداة رقابة فعالة يساعد إدارة المؤسسة وملاكها على رفع جودة الأعمال وتقييم الأداء، والمحافظة على ممتلكات وأصول المؤسسة، فهو أهم آليات التحكم المؤسسي، لذلك فقد ظهر وتطور وزادت أهميته نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل المتمثلة فيما يلي:[1]

- ❖ كبر حجم المؤسسات وانتشارها جغرافيا على نطاق واسع مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وكافة العاملين؛
- ❖ الاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الإدارية في المؤسسة مما دفع بها إلى تفويض السلطات والمسؤوليات من ثم حاجة الإدارة للتأكد من سلامة استعمال وتحميل المسؤوليات وفقا للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها؛
- ❖ حاجة المجتمع إلى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير ولأجل التأكد من ذلك لابد من سلامة نظام التدقيق الداخلي والرقابة الذي من شأنه التأمين على الأموال وحمايتها،
- ❖ حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية ودقيقة لرسم السياسيات والتخطيط واتخاذ القرارات؛
- ❖ حاجة إدارة المؤسسة إلى حماية وصيانة أموال المؤسسة من الغش، السرقة والأخطاء؛
- ❖ حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي، الرقابة الحكومية والتسعيرة؛
- ❖ ظهور شركات المساهمة وحاجة الجمعية العمومية إلى معلومات لسلامة استثمار أموالها وصحة وعدالة الإفصاح عن البيانات والقوائم المالية والحسابات الختامية المنشورة.

**ثانيا: أهداف التدقيق الداخلي**

لقد انحصر هدف التدقيق الداخلي في المراحل الأولى في اكتشاف الأخطاء والغش و التلاعب، إلا أنه مع مرور الوقت فقد تطورت أهداف التدقيق الداخلي، وأصبحت تتلخص في الأتي:[2]

---

1 يوسف محمود جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،2008 ، ص:12.

2 أنظر:

- سعدابي إبراهيم أحمد، **دور حوكمة المؤسسة والتدقيق الداخلي في تطوير الاقتصاد الوطني**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية 2008 ص:4.
- زاهره عاطف سواد، مرجع سبق ذكره، ص:88.

- ❖ التقييم الدوري للسياسات الإدارية و الإجراءات التنفيذية المتعلقة بها و إبداء الرأي حيالها بغرض تحسينها و تطويرها لتحقيق أعلى كفاءة إدارية؛
- ❖ زيادة قيمة المؤسسة و تحسين عملياتها؛
- ❖ يقدم الحلول الممكنة للمشاكل التي تواجهها المؤسسة؛
- ❖ تقييم و تحسين فعالية إدارة المخاطر و الرقابة و عمليات التحكم.
- ❖ التحقق من تنفيذ الخطط الموضوعة والسياسات الإدارية من قبل الإدارة العليا للمؤسسة وتقييمها وإبداء الرأي حولها وتحليل الانحرافات عن هذه الخطط وتقديم الاقتراحات لتجنب الانحرافات مستقبلا وسد الثغرات التي تؤدي إلى ضياع أموال المؤسسة؛
- ❖ التأكد من أن المعلومات المعروضة على الإدارة دقيقة وكافية وأنها من واقع مستندات صحيحة وسليمة، وهذا يتطلب فحص جميع عمليات المؤسسة المتعلقة بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وهذا في الأخير يؤدي إلى منع الغش والتزوير والتلاعب واكتشاف الأخطاء، كما يؤدي إلى تعزيز الثقة في الدفاتر والسجلات المحاسبية والبيانات المالية؛
- ❖ التحقق من وجود حماية كافية لأصول المؤسسة ضد السرقة والضياع؛
- ❖ الحكم على إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية والإحصائية واتخاذها كأساس للقرارات الإدارية الناجحة؛
- ❖ تقييم عمل الأفراد ومدى قدرتهم على تحمل المسؤولية؛
- ❖ تقييم كفاءة استخدام الموارد والأصول من الناحية الاقتصادية.

**المطلب الرابع: الخدمات والوظائف الأساسية للتدقيق الداخلي**

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي لإدارة المؤسسة الإضافة إلى الوظائف الأساسية التي يؤديها التدقيق الداخلي لمساعدة الإدارة على تحقيق أهدافها الأساسية.

**أولا: الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي**

يقدم التدقيق الداخلي العديد من الخدمات لإدارة المؤسسة يمكن تلخيصها كمايلي:[1]

**1- خدمات وقائية:** وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي في المؤسسة ولتحقيق الحماية الكاملة للأصول والممتلكات من السرقة أو الاختلاس والهدر، وحماية السياسات المختلفة من التحريف أو تغييرها دون مبرر، وكذلك مراقبة التصرفات غير القانونية في

1 يحي سعيدي، لخضر أوصيف، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة المؤسسات**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 05، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص:195.

إدارة ممتلكات المؤسسة، ولذلك فإن الرقابة التشغيلية الجيدة تمنع سوء استخدام الأصول وحمايتها من المخاطر المحتملة وذلك من خلال التأمين عليها ضد هذه المخاطر.

**2 - خدمات تقييمية:** وتتمثل في السياسات والإجراءات التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال قياس وتقييم مدى فعالية الرقابة الداخلة المطبقة داخل المؤسسة، وقد يستخدم نفس الأدوات التي يستخدمها المدقق الخارجي بالتعاون معا بما في ذلك من تسيير لمهمة كل منهما.

**3 - خدمات إنشائية:** وتتمثل في دور التدقيق الداخلي في مساعدة إدارة المؤسسة على توفير البيانات والمعلومات اللازمة في مجال تحسين الأنظمة الموضوعة داخل المؤسسة، سواء كانت هذه الأنظمة إدارية أو مالية.

**4 - خدمات علاجية:** وتتمثل في الإجراءات والأساليب التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال تصحيح الأخطاء التي يكتشفها أو التوصيات التي يتضمنها تقرير تدقيقه والخاصة بإصلاح وعلاج أوجه القصور في مختلف نظم المؤسسة.

**ثانيا: الوظائف الأساسية للتدقيق الداخلي**

تتمثل الوظائف الأساسية للتدقيق الداخلي في توفير تقييم للجوانب الرقابية في المؤسسة بما يساعد الإدارة على أداء وظائفها، وتعتبر المخاطر النسبية للأنشطة المختلفة العامل الأساسي الذي يؤثر في توجيه وظيفة التدقيق الداخلي. وفيما يلي مجموعة من الوظائف التي تساعد في تحقيق الهدف الأساسي:[1]

**1- تقييم نظم الضبط الداخلي والمحاسبي:** يقوم المدقق الداخلي بتقييم نظام الضبط الداخلي للمؤسسة وذلك بهدف:

- ❖ التأكد من أن النظام المحاسبي ونظم الضبط الداخلي سليمة؛
- ❖ التأكد من أن هذه النظم هي الأنسب للمؤسسة وتحقق الأهداف المطلوبة؛
- ❖ اقتراح التحسينات لهذه النظم ومحاولة تطويرها.

**2 - تقييم الخطط والإجراءات:** حيث أن الهدف من هذه الوظيفة هو العمل على اكتشاف نقاط الضعف ونقاط القوة في النظم والإجراءات التي تستخدمها المؤسسة. وذلك بقصد اقتراح التعديلات والتحسينات اللازمة، ولا يقتصر الفحص على أنظمة المحاسبة أو النظم الرقابية الداخلية بل يجب أن تعطى للمدقق الداخلي السلطة اللازمة لفحص جميع أوجه نشاط المؤسسة.

**3 - مراعاة التزام الموظفين بالسياسات والإجراءات المرسومة:** على المدقق الداخلي أن يقوم

1 محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2008، ص ص: 138، 139.

بمراقبة تنفيذ السياسات والإجراءات من قبل الموظفين والقيام بتوضيح هذه السياسات في حالة الاعتراض عليها أو عدم فهمها.

**4 -حماية أصول المؤسسة:** يجب وضع وتنفيذ النظم السليمة للتدقيق الداخلي بما يكفل للمؤسسة حماية أصولها وأموالها ضد ما قد يرتكبه الموظفون من تلاعب واختلاس، وحماية أصول المؤسسة لا تقتصر على اكتشاف الغش أو تعقبه فقط بل يجب تفادي الخسائر الناشئة عن الإهمال أو إساءة استعمالها مثل خسائر التخزين غير السليم، وتشمل الحماية أيضا إجراء التأمين اللازم على الأصول بالقيمة الكافية لتعويض الخسائر التي قد تنشأ عن الحوادث التي قد تتعرض لها.

**5 -التحقق من صحة البيانات المحاسبية والإحصائية:** تعتمد المستويات الإدارية المختلفة على البيانات والتقارير المحاسبية والإحصائية التي تقدم لها في اتخاذ القرارات اللازمة لتسيير أمال المؤسسة ورسم سياستها المستقبلية. ويتمثل دور المدقق الداخلي في التحقق من استفاء هذه البيانات وملائمتها للأغراض التي تستخدم فيها وبذلك يتم توجيه المؤسسة بواسطة الإدارة في الاتجاه الصحيح.

بالإضافة إلى الوظائف السابقة فإن إدارة التدقيق الداخلي يمكن أن تخدم إدارة المؤسسة في النقاط التالية:[1]

- ❖ تدريب الموظفين الجدد أو الموظفين القدامى المنقولين إلى وظائف جديدة لم يكتسبوا فيها التدريب الكافي وذلك لأن إدارة التدقيق الداخلي تكون على علم تام بالنظم والإجراءات الخاصة بجميع وظائف المؤسسة.
- ❖ قيام المدقق الداخلي بالاستقصاءات والبحوث الخاصة التي قد تطلبها الإدارة مثل تحليل أرصدة المصروفات.
- ❖ الاتصال دوريا بالعملاء والتصديق على حساباتهم وإبداء الملاحظات اللازمة وفحص الحسابات المتأخرة وحث إدارة التحصيل على القيام بواجباتها.
- ❖ فحص طرق الشراء واستلام البضاعة والتأكد من تنفيذ أوامر الشراء.
- ❖ فحص طرق البيع والسياسات المتبعة في عملية البيع والتأكد من مدى الالتزام بالسياسات الائتمانية وتحديد تكلفة المبيعات وتتبع المردودات.
- ❖ مراقبة ودراسة عمليات المؤسسة الصناعية وتحليل حسابات التكاليف والربط بينها وبين الحسابات المالية.

1 المرجع السابق، ص ص 140، 141.

**المطلب الخامس: مقومات التدقيق الداخلي**

سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف المقومات التي يستند إليها التدقيق الداخلي والشروط الواجب توافرها عند استخدام هذا النوع من التدقيق.

**أولا: مقومات التدقيق الداخلي**

تتوقف فعالية التدقيق الداخلي على مجموعة من المقومات ومن أهمها:[1]

**1 - الوضع التنظيمي لقسم التدقيق الداخلي على خريطة الهيكل التنظيمي للمؤسسة:** من خلال تبعية التدقيق الداخلي للإدارة العليا، وذلك لتجنب القيود التي تفرض على الأجهزة التنفيذية.

**2 - الاستقلال:** التدقيق الداخلي جزء من الوظائف الإشرافية في المؤسسة، وتبذل المنظمات المهنية العالمية جهودا لإنشاء منظمات للمدققين الداخليين للمحافظة على حقوقهم واستقلاليتهم.

**3 - الكفاءة المهنية للعاملين بقسم التدقيق الداخلي:** يجب أن يكون العاملون بقسم التدقيق الداخلي مؤهلين علميا وعمليا وحاصلين على الدورات التدريبية المستمرة لتنمية كفاءاتهم.

**4 - التخطيط الجيد لأعمال التدقيق الداخلي:** لا يجب أن يكون عمل التدقيق الداخلي ارتجاليا وغير منظم أو عشوائيا بل مخططا ومبرمجا في صورة برنامج أسبوعي أو شهري ليساعد في عملية التدقيق.

**5 - وجود معايير وإرشادات لعملية التدقيق الداخلي:** هناك ضرورة مهنية لوجود إرشادات للتدقيق الداخلي وكذلك برامج للعمل ونظم الخبرة، وذلك لتطوير العمل إلى الأحسن ويتولى هذا الأمر منظمات التدقيق المهنية.

**6 - شمولية التدقيق الداخلي:** ويقصد بذلك أن لا يقتصر دور التدقيق الداخلي على تدقيق بعض العمليات وترك البعض الآخر، أو ينتظر حتى تأتي شكوى ويطلب جمع حقائق عن موضوع تلك الشكوى، بل يجب أن تشمل كافة المعاملات والأحداث في المؤسسة.

**7 - دعم الإدارة العليا لقسم التدقيق الداخلي:** يجب دعم قسم التدقيق الداخلي بالإمكانيات المادية والبشرية والأخذ بالإرشادات والنصائح التي تقدمها وذلك لتطوير العمل إلى الأحسن.

**8 - العلاقات الحسنة الطيبة مع العاملين بالمؤسسة:** لا يجب أن ينظر إلى المدقق الداخلي على أنه مُخبر ولكن يعامل على أنه موجه ومرشد يسعى لتصويب الأخطاء، وعلى هذا المفهوم تتم عملية الحصول على الإيضاحات والإجابة على الاستفسارات ومناقشة الملاحظات وتصويب الأخطاء.

---

1 محمود عبد السلام محسن، **مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين في تقييم الرقابة الداخلية** ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2011، ص: 19.

**9 - التعاون الفعال الصادق مع المدقق الداخلي:** باعتبار أن الأهداف والمقاصد واحدة وكلاهما يكمل الآخر وبالتالي يجب أن يمد المدقق الداخلي بمعلومات عن نظم الضبط الداخلي وخطط وبرامج التدقيق والمسائل التي تحتاج إلى مزيد من التدقيق والفحص.

**10 - استخدام وسائل التدقيق المتقدمة:** يجب على المدقق الداخلي استخدام الوسائل التقنية الحديثة مثل: نظم الحاسبات، ونظم المعلومات المتكاملة، نظم الخبرة، نظم دعم القرارات، ونظم الهيكلة أو إعادة الهندسة لتساعد على رفع جودة عملية التدقيق.

**ثانيا: الشروط الواجب توافرها في نظام فعال للتدقيق الداخلي**

يكون نظام التدقيق الداخلي فعالا إذا توافرت فيه الشروط التالية:[1]

- ❖ توافر المؤهلات والخبرات الكافية لدى المدقق الداخلي؛
- ❖ يجب أن تخطط برامج التدقيق الداخلي وتنفذ بعناية فائقة؛
- ❖ يجب أن تعد تقارير واضحة وحاسمة بواسطة المدقق الداخلي؛
- ❖ يجب أن تتخذ الإجراءات التصحيحية فور عرض التقارير على المسؤولين؛
- ❖ يجب أن ترفع التقارير إلى أحد كبار المسؤولين بالمؤسسة وأن تحظى باهتمام وتأييد الإدارة؛
- ❖ يجب أن يدرك المدقق الداخلي أن عمله ذو طبيعة استشارية فقط وليس ذو طبيعة تنفيذية؛
- ❖ يجب أن تتوفر لدى المدقق الداخلي التأهيل العلمي والمهني، وزيادة الخبرة من أدنى الشروط التي يجب أن تتوفر بما لها من دور فعال في تفعيل نظم الرقابة، بالإضافة إلى خضوعهم للدورات المهنية المتخصصة التي تزيد من دقة وفاعلية أداء المدقق الداخلي.

**المطلب السادس: أنواع التدقيق الداخلي**

بالرغم من تعداد أنواع التدقيق الداخلي إلا أنه من الصعوبة فصل هذه الأنواع عن بعضها أثناء التدقيق، فمن الصعوبة أن يتم تدقيق تشغيلي دون الأخذ بعين الاعتبار الأثر المالي أو الأثر الإداري أو قياس مدى الالتزام بالأنظمة والتعليمات، ومن أجل تبسيط وفهم أنواع التدقيق عمد معهد المدققين إلى تقسيم التدقيق الداخلي إلى الأنواع التالية:[2]

---

1 محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 142، 143.

2 أنظر:

- خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر الأردن، 2006، ص: 56. 60.

- لخضر أوصيف، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2011 ص ص: 64 ، 65.

**أولا: تدقيق الالتزام**

يهدف إلى التحقق من مدى الالتزام بالأنظمة والقوانين المعمول بها والإجراءات الموضوعة من طرف المؤسسة، ويقع على عاتق إدارة التدقيق الداخلي عبء:

**1 -** التأكد من تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات التي تصدرها المؤسسة؛

**2 -** الإلمام الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات العامة؛

**3 -** رقابة مدى التزام المؤسسات المختلفة بتطبيق النظام الداخلي في إداراتها؛

**4 -** فهم حدود التدقيق في الكشف عن الأعمال غير القانونية وسوء المعاملة؛

**5 -** تقييم المخاطر التي يمكن أن تحدث جراء الأعمال غير القانونية؛

**6 -** على التدقيق الداخلي تصميم وأداء إجراءات لتقييم المخاطر التي من شأنها أن تكشف عن الأعمال غير القانونية.

**ثانيا: التدقيق التشغيلي**

عرف التدقيق التشغيلي بأنه: "الفحص والتقويم الشامل للعمليات داخل المؤسسة بغرض إعلام الإدارة عما إذا كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقا للسياسات الموضوعة والمتعلقة مباشرة بأهداف الإدارة، كما يشتمل تقييم كفاءة استخدام المواد المادية والبشرية بالإضافة إلى إجراء مختلف العمليات، ويجب أن يتضمن أيضا التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل والطرق لزيادة الكفاءة الإنتاجية.

التدقيق التشغيلي يهدف إلى التحقق من الكفاءة والفعالية الاقتصادية في الأنشطة المراد تدقيقها ومساعدة الإدارة على حل المشاكل بتقديم توصيات مجدية من أجل نهج سلوك عمل واقعية. فقد يشمل تدقيق العمليات تقييما كاملا للنظام وقد يكشف عن مشاكل هامة في مجال العمليات كما هو الحال في تدقيق المشتريات، الأصول الثابتة، المستودعات...الخ.

**ثالثا: التدقيق المالي**

يهدف إلى التحقق من دقة البيانات ومدى الاعتماد عليها وكذلك المحافظة على الأصول وفق درجة المخاطر، يتم تحديد نوعية التدقيق أهو مسبق أم لاحق، وتخضع كافة العمليات المالية إلى التدقيق المالي والمستندي والتي تقوم على:

- ❖ التأكد من أن الصرف يتمشى مع ما تسمح به اللوائح والقواعد والتعليمات الصادرة والمعمول بها داخل المؤسسة؛
- ❖ التأكد من سلامة إجراءات الصرف والتحقق من اعتماد السلطة المخول لها اعتماد الصرف وفي حدود صلاحياتها؛

**3 -** التدقيق المستندي لعملية الصرف والتأكد من استكمال أصل مستند الصرف الأساسي كالفواتير والإيصالات والكشوف الأصلية؛

**4 -** التأكد من عدم احتمال تكرار الصرف من خلال الصرف المستندي الأصلي؛

ومع ذلك فوجود مراجعة مالية متخصصة قبل الصرف لا ينفي مسؤولية الإدارات والأقسام اتجاه واجبات التدقيق الداخلي.

**رابعا: تدقيق نظم المعلومات**

إن الهدف من تدقيق نظم المعلومات هو التحقق من أمن وسلامة المعلومات لإعطاء التقارير المالية والتشغيلية في الوقت المناسب وصحيحة وكاملة ومفيدة، وتختلف بيئة الحاسب الآلي عن بيئة العمل اليدوي من وجهة نظر المدقق في:

**1 -فصل المهام:** يؤدي التشغيل الآلي للعمليات إلى دمج كثير من العمليات اليدوية المستقلة في خطوة واحدة مما يؤدي إلى ضعف الرقابة الناتجة عن فصل المهام، وهذه الزيادة في المخاطر يمكن تعويضها بإجراءات رقابية بديلة.

**2 - اختفاء مسار التدقيق:** تختفي في بيئات الحاسب الآلي الإثباتات الورقية لعمليات التشغيل المختلفة، فبينما كانت البيئة اليدوية تتمتع بإثباتات ورقية لكل عملية من العمليات وبالتالي وجود مسار ودليل واضح لمراحل سير العملية. تطلب ذلك ضرورة القيام بعملية التدقيق على الحاسب الآلي بصورة مستمرة وعند انجاز كل مرحلة من المراحل وعدم الانتظار حتى انتهاء العملية.

**3 -تشغيل موحد للعمليات:** تكفل بيئة الحاسب الآلي الاتساق والثبات في تشغيل العمليات بما يضمن اختفاء الأخطاء البشرية والحسابية، وفي المقابل فإن بيئة الحاسب الآلي تكون عرضة وبشكل أكبر من البيئة اليدوية للأخطاء في عمل النظام ككل.

**4 - مباشرة الحاسب الآلي بالعمليات:** يقوم الحاسب بالمباشرة في تنفيذ العمليات دون الحاجة إلى الموافقة المسبقة كما هو الحال في البيئة اليدوية.

**5 - تزايد فرص حدوث الأخطاء والتجاوزات:** تعمل المجموعات التالية من صفات الحاسب الآلي على زيادة فرصة وقوع الأخطاء والتجاوزات المقصودة مثل:

- ❖ إمكانية الوصول عن بعد إلى بيانات الحاسب وخاصة في بيئة شبكات الحاسب؛
- ❖ التركيز الكبير للبيانات والمعلومات في الحاسب الآلي، على عكس الحال في بيئة العمل اليدوي؛
- ❖ عدم مشاركة مستخدم الحاسب الآلي في عملية التشغيل مما يقلل من فرصة ملاحظة الأخطاء؛

❖ إمكانية حدوث الأخطاء والتجاوزات في مرحلة تصميم أو صيانة الحاسب الآلي.

**6 - زيادة فرص المتابعة والإشراف الإداري:** تمنح برامج الحاسب الآلي فرص أكبر للمتابعة والإشراف الإداري وذلك من خلال برامج التدقيق والمتابعة المتزامنة مع عمليات التشغيل الآلي.

**7 - اعتماد عناصر الضبط والرقابة في البرامج التطبيقية على عوامل الضبط والرقابة العامة في بيئة الحاسب:** حيث تعتمد فعالية وكفاءة عناصر الرقابة في البرامج التطبيقية على مدى متانة عوامل الرقابة في بيئة الحاسب الآلي.

**8 - زيادة الفرص للقيام بإجراءات التدقيق التحليلية:** نظرا لتوفير الحاسب الآلي لكميات كبيرة من البيانات والتقارير فإن الفرصة تزداد للقيام بعمليات التحليل التفصيلية للبيانات واستخلاص النتائج من هذه التقارير والبيانات.

**خامسا: تدقيق الأداء**

إن الهدف من تدقيق الأداء هو التأكد من الفعالية والكفاءة الاقتصادية لأداء الموظفين ومدى الالتزام بالأنظمة والقوانين. ويطلق على هذا النوع اسم التدقيق الإداري لكونه يقوم بفحص شامل للإجراءات والأساليب الإدارية وتتم في مايلي:

**1 - تقييم الأداء:** وذلك من حيث توافق السياسات والخطط المتبعة ومراجعة جميع وسائل المراقبة التحقق من مدى سلامة الاستخدام وكشف الإنحراف مع إبراز التوصيات العلاجية.

**2 - الحكم على الكفاية وترشيد** الإنفاق: وذلك من خلال حصر أي ضياع في استخدام موارد المؤسسة ورفع الكفاية الإنتاجية من خلال تتبع المجهود المتكرر.

**سادسا: التدقيق البيئي**

إن الهدف من التدقيق البيئي هو قياس مدى الالتزام بالأنظمة الخاصة بالبيئة والتلوث وما يمكن أن يواجه المؤسسة، وكذلك الحفاظ على الأنظمة البيئية وحمايتها من مختلف المخاطر التي تؤدي إلى تدهور البيئة ومواردها المختلفة وحمايتها من الاستنزاف أو الانقراض وتحديد وتقييم المظاهر البيئية مثل: الدخان والغبار، الضجيج والمياه الملوثة، حرق المخلفات، الحرارة والرطوبة العالية في مناطق الإنتاج، هدر الطاقة الكهربائية.

ولهذا فعلى التدقيق الداخلي أن يتأكد من أن المؤسسة عملت على اعتماد مظاهر البيئة الهامة لضبطها والسيطرة عليها لتحسين الأداء البيئي لها وكذلك أخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة أي أثر بيئي قد يؤثر على عدالة البيانات المالية والتأكد من الالتزام بها.

**المبحث الثاني: معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي**

تمارس أنشطة التدقيق الداخلي في كافة البيئات بشكل متباين، ويتم ذلك داخل مؤسسات تتباين في أهدافها وأحجامها وهياكلها التنظيمية الأمر الذي يؤثر على ممارسة أنشطة التدقيق الداخلي مما تطلب وجود معايير تنظم تلك المهنة، وتعتبر معايير الممارسة المهنية الصادرة عن معهد المدققين الأكثر انتشارا وتطبيقا في العالم.

**المطلب الأول: معايير الصفات**

وتتناول معايير الصفات سمات أو خصائص الأفراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي داخل المؤسسات ، وتتمثل هذه المعايير في:

**أولا: معيار الغرض والسلطة والمسؤولية**

يجب تحديد صلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي بشكل رسمي وذلك بما ينسجم مع تعريف التدقيق الداخلي والمعايير المهنية وقواعد السلوك، ويجب على المدير التنفيذي إجراء مراجعة دورية لوثيقة التدقيق وتقديمها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة للمصادقة عليه. وتحدد وثيقة التدقيق موقع قسم التدقيق الداخلي ضمن المؤسسة وطبيعة العلاقة بين مدير التدقيق ومجلس الإدارة، ومسؤوليته في إعداد التقارير الفنية المختلفة، وصلاحيته في الإطلاع على السجلات. كما يجب تحديد طبيعة الخدمات التأكيدية والاستشارية المقدمة للمؤسسة ضمن وثيقة التدقيق الداخلي وإذا كانت هذه الخدمات معدة للتقييم إلى جهات خارجية فيجب أيضا تحديد طبيعتها.[1]

**ثانيا: معيار الاستقلالية والموضوعية.**

ينص هذا المعيار على استقلال التدقيق الداخلي واتسام موظفيه بالموضوعية عند أداء عملهم ويتفرع منه ثلاثة معايير فرعية، معيار يتعلق بالاستقلال التنظيمي للتدقيق الداخلي من خلال موقعه في أعلى الهرم الوظيفي وعدم تدخل أي جهة لتحديد نطاق أداء عمله أو نطاق توصيل نتائجه، ومعيار يتعلق بالموضوعية الفردية ينص على أن المدققين الداخليين يجب أن يتسموا بالنزاهة والتجرد وتجنب أي تعارض في المصالح، ومعيار يتعلق بمعالجة الضعف في الاستقلالية والموضوعية والكشف عنه للجهات المختصة[2].

**1 -الاستقلالية:** ويعني استقلال المدقق الداخلي عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها، ويتحقق الاستقلال عندما يقوم بأداء عمله بحرية وبموضوعية ويسمح له ذلك بإعطاء رأي محايد وغير متحيز، ويتحقق الاستقلال بناءا على الوضع التنظيمي والموضوعية. وفي هذا الجانب فإن معظم

1 أحمد حلمي جمعة، **الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد**، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

2 المرجع السابق، ص ص: 36 ، 37.

آراء المؤسسات توجهت إلى وضع إدارة التدقيق الداخلي في مستوى مستقل يرتبط بمجلس الإدارة مباشرة، لأن ذلك يجعل المدقق بعيدا عن أي ضغوط من الأقسام و الإدارات الأخرى.[1]

**2 - الموضوعية:** يجب أن يكون المدقق الداخلي موضوعيا عند أداء وظيفته إذ تعتبر الموضوعية أمرا ذهنيا يشترط تحققه في المدقق أثناء تأدية عمله بحيث لا يكون تابعا للغير عند إبداء رأيه في أي أمر من أمور التدقيق، بمعنى أنها تتمثل في الواقعية في الحكم على عملية التدقيق ويتم ذلك من خلال مايلي:[2]

- ❖ تحديد اختصاصات العاملين في إدارة التدقيق الداخلي؛
- ❖ تحديد حالات التعارض في الاختصاصات داخل الإدارة؛
- ❖ تغيير وتبديل المهام بين أعضاء الإدارة من وقت لآخر ؛
- ❖ عدم قيام المدقق الداخلي بمهام وأعمال تخص إدارات وأقسام أخرى؛
- ❖ عدم قيام أفراد تم تحويلهم من إدارات أخرى إلى إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة أعمال سبق لهم القيام بها؛
- ❖ مراجعة نتائج عملية التدقيق قبل القيام بكتابة التقرير النهائي.

**ثالثا: معيار الكفاءة والعناية المهنية اللازمة**

يحتوي هذا المعيار على ثلاثة معايير فرعية معيار يتعلق بالكفاءة، المعرفة والمهارة الواجب توافرها بالمدققين الداخليين ومعيار يتعلق بالعناية المهنية اللازمة والتي تتضمن تحقيق النتائج المتوقع أداؤها بشكل كفء وبصورة معقولة، أما المعيار الأخير والذي يوضح أنه على المدققين الداخليين أن يعملوا على تعزيز وتطوير معارفهم ومهارتهم بشكل مستم، ويتحقق هذا المعيار من خلال العناصر التالية:[3]

- ❖ يجب أن يتم أداء التدقيق الداخلي بحرفية وعناية مهنية؛
- ❖ يجب أن تتوفر إدارة التدقيق الداخلي تأكيدا بأن التقنية المهنية والخلفية التعليمية للمدققين الداخليين في مستوى مقبول ومناسب لأداء مهامهم؛
- ❖ يجب أن تمتلك وتسعى إدارة التدقيق الداخلي للحصول على الخبرة والمهارات والنظم المطلوبة لأداء مسؤولياتها ومهامها؛
- ❖ يجب أن تعطى إدارة التدقيق الداخلي درجة من التأكيد المناسب حول مدى ملائمة

1 عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2008، ص: 168.

2 المرجع السابق، ص: 169.

3 عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 503 . 505.

الإشراف على كافة أعمال التدقيق الداخلي التي تم أدائها.

وهذه المعايير السابقة تتعامل مع مسؤوليات ومهام إدارة التدقيق الداخلي و ذلك للتأكد من أن المدقق الداخلي لديه خبرة ودرجة عالية من التعليم تتناسب ومهارات التدقيق الداخلي التي يتم أداؤها، بحيث يجب التأكد من أن هؤلاء الأفراد قادرون على أداء المهام والمسؤوليات المنوطة بهم على أكمل وجه.

❖ المدققون الداخليون يجب أن يلتزموا بالمعايير المهنية للأداء ويجب مراعاة أن هذا المعيار يشير إلى ضرورة التزام المدقق الداخلي بالمعايير المهنية بالإضافة إلى دستور أخلاقيات المهنة كالأمانة، الموضوعية، الولاء...الخ؛

❖ المدققون الداخليون يجب أن يمتلكوا الخبرة والمهارة اللازمة لأداء مهام التدقيق بالإضافة إلى الإلمام ببعض الأساسيات المختلفة (الإقتصاد، المحاسبة، القانون التجاري، التمويل والأساليب الكمية... إلخ) وكذلك القدرة على فهم المبادئ الإدارية الأساسية حتى يتمكن من تقييم درجة الأهمية و خطورة الإنحراف عن الممارسات السليمة للعمل؛

❖ يجب أن يكون لدى المدققون الداخليون المهارة في التعامل والاتصال بالآخرين بشكل فعال حيث يجب أن يكون لديهم القدرة على فهم العلاقات البشرية والحفاظ على علاقات مرضية مع الأفراد الذين يتم إجراء التدقيق معهم؛

❖ يجب أن يحافظ المدققين الداخليين على الكفاءة المهنية من خلال التعليم المستمر، بحيث يكون لدى المدقق إلماما بالتطورات في معايير التدقيق الداخلي وإجراءاته وتقنياته؛ ويتحقق التعليم المستمر من خلال العضوية في المعاهد والجمعيات المهنية والمؤتمرات العلمية؛

❖ يجب أن يبدل المدقق الداخلي العناية المهنية الكافية والملائمة عند أداء دوره، والمقصود ببدل العناية المهنية الكافية والملائمة هو نفس مستوى العناية والمهارة المتوقعة من المدقق الكفء في ظل ظروف متشابهة أو نفس الظروف.

**المطلب الثاني: معايير نطاق التدقيق الداخلي**

تعترف هذه المعايير بأن عمل المدققين الداخليين يمكن أن يمتد وراء اهتمامات التدقيق المالي للرقابة الداخلية، وذلك من خلال تقييم مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية وسلامتها وحماية الأصول، وتوفر معايير نطاق العمل إرشادات عند أداء كل نوع من أنواع التدقيق، وتشتمل هذه المعايير على مجموعة من المعايير الفرعية تتمثل في:[1]

1 أمين السيد أحمد لطفي، **مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2005، ص: 123.

**أولا: نطاق عمل المراجع الداخلي**

أشار هذا المعيار إلى ضرورة أن يشتمل نطاق عمل المدقق الداخلي على فحص وتقييم مدى دقة وفعالية نظام الرقابة الداخلية الخاص بالمؤسسة ودرجة جودة الأداء في تنفيذ المهام المطلوبة كما أشار هذا المعيار إلى دور الإدارة العليا ومجلس الإدارة في إعطاء إرشادات عامة للمدقق الداخلي لتحديد الأنشطة التي يجب مراجعتها، وقد حدد هذا المعيار الهدف الأساسي للمدقق الداخلي باعتبار أن المحدد الوحيد لنطاق فحصه هو التأكد من دقة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية، وقد قام هذا المعيار بتناول نطاق عمل التدقيق الداخلي بشكل إجمالي، حيث تناول بعدين أساسيين هما: فحص وتقييم هيكل الرقابة الداخلية للمؤسسة، وجودة الأداء في تنفيذ المهام والمسؤوليات المتعلقة بنشاط التدقيق، وقد قسم هذا المعيار الإجراءات الرقابية إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي: [1]

**1 - رقابة وقائية:** وتكون بهدف الوقاية ومقاومة الأحداث الغير مرغوب فيها من الوقوع داخل المؤسسة.

**2 - رقابة استكشافية:** بهدف اكتشاف وتصحيح الأحداث غير المرغوبة فيها والتي قد تحدث فعلا.

**3 - رقابة توجيهية:** والتي تسعى لإحداث أو تشجيع حدوث عمل معين مرغوب في حدوثه.

**ثانيا: معيار النزاهة وقابلية المعلومات للاعتماد عليها**

يجب أن يتأكد المدقق الداخلي من النزاهة والقابلية للاعتماد على المعلومات المالية والوسائل المستخدمة في قياس وتصنيف تلك المعلومات والتقرير عنها، وقد ألزم هذا المعيار المدقق الداخلي بضرورة فحص وتقييم نظام المعلومات للتأكد من: السجلات المالية والتشغيلية و التقارير تحتوي على معلومات كاملة ودقيقة ومفيدة، الرقابة على عملية مسك الدفاتر وعملية التقرير للتأكد من دقة وفعالية هذه الرقابة. [2]

**ثالثا: معيار الالتزام بالقوانين واللوائح والحماية المادية للأصول**

من المهام الرئيسية التي تقع على عاتق المدقق الداخلي مراجعة بصفة دورية الأنظمة الموجودة داخل المؤسسة للتأكد من مدى التزام العاملين بالخطط والسياسات والإجراءات والقوانين التي تحكم طبيعة العمل ، وتحديد ما إذا كان أفراد التنظيم يتبعونها أم لا، ومعني ذلك أن المدقق الداخلي يقوم بدراسة أسباب عدم إتباع هذه الخطط والسياسات من قبل بعض الأقسام والأفراد وما إذا كانت الأسباب في هذا الأمر هو إهمال وتقصير العاملين في تنفيذها وإتباعها، أو عدم فهم

1 عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 174 ، 175.

2 عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص: 512.

هذه الخطط والسياسات والإجراءات مما يتطلب مناقشتها مع المسؤولين لتوضيحها، كما يمكن أن أن تكون لعدم واقعية هذه الخطط والسياسات والإجراءات وصعوبة تطبيقها عمليا، مما يتطلب إعادة النظر فيها لوضعها بطريقة واقعية وموضوعية وقابلة للتطبيق وغير مبالغ فيها.[1]

وفي ظل هذا المعيار يجب على المدقق الداخلي فحص الوسائل المختلفة اللازمة لحماية أصول المؤسسة من أي تصرفات غير مرغوب فيها كالإسراف، التبديد، السرقة أو الاختلاس..الخ كما يجب عليه أن يتأكد من وجود وتوافر هذه الأدوات والوسائل أما في حالة عدم وجودها فيقترح على إدارة المؤسسة بعض الوسائل الملائمة في هذا المجال.[2]

**رابعا: معيار الاستخدام الفعال والاقتصادي للموارد**

يجب على المدقق أن يقوم بتقييم عناصر الكفاءة الخاصة باستخدام الموارد للتأكد من:[3]

- ❖ أن المؤسسة قد دبرت مواردها بطريقة اقتصادية دون أن تتحمل أعباء غير عادية؛
- ❖ أن المؤسسة تستخدم هذه الموارد بشكل اقتصادي ومثالي دون وجود نسبة عالية من الهدر فيها أو الضياع؛
- ❖ أن المؤسسة تستخدم هذه الموارد بكفاءة دون وجود مواد عاطلة تمثل عبء عليها؛
- ❖ أن المؤسسة تقوم بالتعاون مع المدقق الخارجي بدراسة أسباب عدم الاستخدام الأمثل لبعض المواد أو عدم استخدام بعضها أصلا، وذلك من أجل معالجة هذه الأسباب وتفاديها مستقبلا؛
- ❖ أن هناك جداول تتضمن معايير لاستخدام موارد المؤسسة بشكل فعال.

**خامسا: معيار وضع أهداف للعمليات التشغيلية والبرامج**

على المدقق الداخلي أن يقوم بمراجعة برنامج التشغيل وطريقة تنفيذه حتى يتأكد من أن النتائج التي تحققها المؤسسة الاقتصادية تتفق والأهداف المحددة للتشغيل وأن هذه البرامج قد تم تنفيذها وفقا للخطط التي تم وضعها مسبقا. وقد أوضح هذا المعيار أن الإدارة العليا مسؤولة عن وضع خطط وأهداف للبرامج المختلفة ووضع وتنفيذ إجراءات رقابية فعالة وتحقيق نتائج مرغوب فيها، وتتمثل مسؤولية المدقق الداخلي للمؤسسة في التأكد من أن تلك الأهداف المخططة تتفق مع أهداف المؤسسة ككل وأن هذه الأهداف قد تم تحقيقها فعلا بكفاءة وفعالية عالية وفي الوقت المناسب.[4]

---

1 محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد التدقيق والتدقيق الشامل**، الطبعة الأولى، دار المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص: 137.

2 المرجع السابق، ص: 138.

3 السيد محمد، **التدقيق والرقابة المالية**، دار الكتاب الحديث للنشر، مصر، 2008، ص ص: 154، 155.

4 عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص: 515.

**المطلب الثالث: معايير أداء عمل التدقيق الداخلي**

إن عمل المدقق الداخلي لابد أن يشمل تخطيط عملية التدقيق الداخلي، فحص وتقييم المعلومات وتوصيل النتائج وكذلك عملية المتابعة، وتمثل هذه المعايير شرح لكافة المراحل المختلفة لعملية التدقيق الداخلي والتي تبدأ بعملية التخطيط وتنتهي بعملية المتابعة، وتحتوي هذه المعايير على مجموعة من المعايير الفرعية والتي تتمثل في:

**أولا: معيار تخطيط التدقيق الداخلي**

يقوم المدقق الداخلي بتخطيط كل جزء من أجزاء عملية التدقيق في شكل برنامج يتضمن النواحي التالية:[1]

- ❖ تحديد أهداف ونطاق عملية المدقق الداخلي، حيث يجب على المدقق أن يحدد ما ينوي تحقيقه وإجراءات ذلك، كما يجب أن يحدد درجة الخطر المرتبطة بالأنشطة التي يراجعها؛
- ❖ الحصول على معلومات تمثل الخلفية للأنشطة محل التدقيق كأوراق عمل التدقيق في الفترات الماضية، الموازنات، معلومات تنظيمية عن الموظفين البارزين في المؤسسة...الخ؛
- ❖ تحديد الموارد اللازمة لأداء التدقيق والمتمثلة في:
  - ✓ مستوى الخبرة المطلوبة لدى فريق التدقيق الداخلي لإنجاز عملية التدقيق والذي يتوقف على طبيعة ودرجة تنفيذ عملية التدقيق؛
  - ✓ متطلبات التدريب اللازمة للمدققين الداخليين حتى يستطيعوا أداء مهامهم؛
  - ✓ اعتبارات إمكانية استخدام موارد ومصادر خارجية في أداء عملية التدقيق في حالة نقص وعدم توافر الخبرات داخليا؛
  - ✓ التواصل مع كافة الأطراف التي تحتاج أن تعرف معلومات حول عملية التدقيق الداخلي؛
  - ✓ إجراء مقابلات مع الإدارة المسئولة عن الأنشطة محل التدقيق لمناقشة الأهداف وتوقيت عملية التدقيق؛
  - ✓ تلخيص نتائج المقابلات والاحتفاظ بها ضمن أوراق العمل.
- ❖ إجراء استقصاء أو مسح في الموقع محل التدقيق وذلك للحصول على ردود وتعليقات الأفراد الخاضعين للتدقيق؛
- ❖ إن برنامج التدقيق المكتوب يجب أن يوضح أهدافه (إجراءات العمل ، جمع المعلومات تحليل

1 عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 181، 182.

النتائج، تفسير المعلومات، التوثيق ،...الخ) وكذلك نطاق عمل المدقق الداخلي، ودرجة الفحص التي ستجرى؛

❖ يجب أن يحدد مدير إدارة التدقيق الداخلي توقيت العملية وكيفية إجرائها، والجهة التي سوف يقدم إليها تقاريره؛

❖ عند إجراء أي تعديلات على خطة التدقيق الداخلي يجب أن تتم الموافقة على تلك التعديلات من طرف مدير إدارة التدقيق الداخلي.

**ثانيا: معيار فحص وتقييم المعلومات**

يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير تفصيلا في شرح عملية التدقيق الداخلي كما وصفه معهد المدققين الداخليين، حيث ألزم المدقق الداخلي بضرورة جمع، تحليل، تفسير وتوثيق المعلومات وذلك لتدعيم نتائج عمله، وذلك كمايلي:[1]

❖ جمع المعلومات يجب أن يحكمه أهداف ونطاق عملية التدقيق الداخلي ذاتها لذا فقد ركز هذا المعيار على إجراءات التدقيق التحليلية باعتبار أنها توفر أساليب فعالة لتقييم المعلومات التي تم جمعها حيث يمكن من خلال التدقيق التحليلي تحديد الأخطاء والتصرفات الغير قانونية؛

❖ المعلومات يجب أن تكون كافية وفعالة ومناسبة وتوفر أساس سليم لتوصيل نتائج وتوصيات سليمة لعميلة التدقيق، بمعنى أن هذه المعلومات تساعد في تحقيق أهداف المؤسسة؛

❖ الإجراءات بما فيها أساليب المعاينة يجب أن يتم تحديدها بشكل مسبق وذلك لأنها يمكن أن تتغير أو يتسع نطاق هذه الإجراءات إذا كان هناك ضرورة لذلك؛

❖ أوراق العمل الخاصة بعملية التدقيق الداخلي والتي تلعب دورا في توثيق المعلومات التي يتم الحصول عليها أثناء عملية التدقيق، يجب أن يتم إعدادها بواسطة المدقق الداخلي على أن يقوم مدير التدقيق الداخلي بفحصها. حيث تعتبر أوراق العمل هامة جدا لأنها تدعم تقرير المدقق الداخلي وتوفر أساس تقييم أداء إدارة التدقيق الداخلي.

**ثالثا: معيار توصيل نتائج التدقيق**

ألزم هذا المعيار المدقق الداخلي بضرورة توصيله لنتائج مهمة التدقيق التي قام بها مع الأخذ بعين الاعتبار أهدافها، ونطاقها، وكذلك الاستنتاجات التوصيات القابلة للتطبيق، حيث يتم إعداد تقرير في شكل مكتوب ويجب أن يكون موقعا وذلك بعد الانتهاء من عملية الفحص، ويتم ذلك من خلال مراعاة الشروط التالية:[2]

1 عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 519، 520.

2 عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص : 184 . 186.

❖ الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها المدقق الداخلي يجب أن تتم مناقشتها مع لإدارة المناسبة وذلك قبل أن يتم إصدارها في شكل تقرير مكتوب؛

❖ يجب أن يكون التقرير النهائي للمدقق الداخلي موضوعي، واضح، بناء، ويتم إعداده وتقديمه في الوقت المناسب؛

❖ يجب أن يكون التقرير غير متحيز وخالي من أي تحريف، حيث أنه إذا احتوى تقرير المدقق الداخلي على خطأ ما فإن مدير إدارة التدقيق الداخلي يجب أن يصدر تقرير معدل لتوضيح المعلومات السليمة على أن يتم توزيع هذا التقرير المعدل على كافة الأطراف التي تلقت التقرير غير السليم، وذلك في حالة الخطأ غير المقصود؛

❖ يجب أن يكون التقرير مفهوما ومنطقيا وأن يحتوي على أقل قدر ممكن من اللغة التقنية المتخصصة حيث يكون مفهوما لجميع العاملين قدر الإمكان، وأن يحتوي على معلومات كافية لتدعيم الحقائق والاستنتاجات التي يشتمل عليها التقرير؛

❖ يجب أن يكون لهذا التقرير أثرا بناءا بحيث يكون له تأثيرا ايجابيا على الأطراف التي يراجعها المدقق الداخلي؛

❖ شكل ومحتوى التقرير الذي يعده المدقق الداخلي يختلف تبعا لطبيعة المؤسسة ونشاطها وكذلك طبيعة عملية التدقيق في حد ذاتها؛

❖ يمكن أن يحتوي التقرير الذي يعده المدقق الداخلي على معلومات تفسيرية وبعض الاستنتاجات من تقارير التدقيق الداخلي السابقة.

**رابعا: معيار المتابعة**

يجب أن يتابع المدقق الداخلي عملية التدقيق بعد إعداد تقريره النهائي من أجل التأكد من أن النتائج والتوصيات المتوصل إليها قد تم اتخاذ إجراءات مناسبة اتجاهها، حيث يجب أن المدقق الداخلي الإجراءات التصحيحية اللازمة لتصحيح نواحي القصور، والتأكد من أن هذه الإجراءات قد حققت النتائج المرغوب فيها، كما أن هذا المعيار قد فرق بين مسؤولية الإدارة عن تحديد الإجراءات المناسبة التي يتم اتخاذها اتجاه تقرير المدقق في حين أن مسؤولية إدارة التدقيق الداخلي تنحصر في تقييم الإجراءات التي اتخذتها الإدارة، ولتحديد نطاق ومدى عملية المتابعة الذي تحدده بواسطة مدير إدارة التدقيق الداخلي فإنه يجب الأخذ في الحسبان عمليات المتابعة المماثلة التي تجريها أطراف أخرى داخل المؤسسة وخارجها.[1]

1 عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص: 523.

**المطلب الرابع: إدارة قسم التدقيق الداخلي**

يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يشرف على إدارة قسم التدقيق بشكل مناسب وملائم بما يحقق مستوى من الكفاءة والفاعلية في إدارة عمل هذا القسم ومن أهم ما يجب مراعاته في هذا المجال النواحي التالية:[1]

- ❖ اختيار الأفراد من قسم التدقيق الداخلي بالعدد الكافي لا أكثر ولا أقل من اللازم؛
- ❖ اختيار الأفراد من ذوي الكفاءات والخبرات المناسبة في مجال التدقيق؛
- ❖ توافر المؤهلات العلمية المناسبة في من يعمل بقسم التدقيق الداخلي؛
- ❖ تقسم الأعمال بين أفراد فريق التدقيق الداخلي بطريقة منتظمة وبشكل متكامل بينهم؛
- ❖ متابعة أعمال التدقيق للتأكد من قيام كل عضو في فريق عمل التدقيق الداخلي بالمهام الموكلة إليه دون أي خطأ أو مخالفات للإجراءات أو الخطوات الموضوعة من قبل.

وتشتمل هذه المعايير على مجموعة من المعايير الفرعية والتي تهدف إلي تحديد هدف ومسؤولية إدارة التدقيق الداخلي وتتمثل هذه المعايير في:

**أولا: معيار وضع خطة لإدارة قسم التدقيق الداخلي**

يجب أن يضع مدير إدارة التدقيق الداخلي خططا لإدارته لتمكينه من تنفيذ المسؤوليات الخاصة بها وقد أوضح هذا المعيار الخطوات الخاصة بعملية وضع الخطط والتي تشمل وضع الأهداف ووضع جداول العمل بالإضافة إلى وضع الموازنات المالية وتقارير الأنشطة، كما يجب أن يكون لمدير التدقيق الداخلي نظاما أساسيا وقائمة بالأهداف والسلطات والمسؤوليات الخاصة بإدارته.[2]

**ثانيا: وضع سياسات وإجراءات لإرشاد فريق العمل**

إن مدير المخاطر ملزم بأن يضع سياسات وإجراءات لإرشاد فريق العمل لأداء المهام الموكلة إليه وقد أشار هذا المعيار إلى أنه يجب أن تتناسب هذه السياسات مع حجم وهيكل إدارة التدقيق الداخلي ودرجة تعقد العمل الخاص بها، حيث عادة في هذه الإدارات ذات الحجم الصغير لا يوجد كتيبات وعادة ما يتم إدارتها بشكل غير رسمي من خلال الإشراف اليومي والعكس في الإدارات ذات الحجم الكبير حيث يتم وضع سياسات شاملة ورسمية.[3]

1 السيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 147، 148.

2 عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 188.

3 عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص: 525.

**ثالثا: معيار التعاون بين المدققين الداخليين والخارجيين**

يجب أن يسعى مدير إدارة التدقيق الداخلي لإحداث نوع من التعاون والتنسيق بين مجهودات كلا من المدققين الداخليين والخارجيين، وذلك من خلال:[1]

- ❖ توفير كل البيانات والمعلومات اللازمة لعمل التدقيق الخارجي؛
- ❖ مساعدة أعضاء فريق التدقيق الداخلي لأعضاء فريق التدقيق الخارجي،
- ❖ التنسيق بين خطة عمل التدقيق الداخلي بالشكل الذي يساعد على إنجاز عمل التدقيق الخارجي على أكمل وجه؛
- ❖ تحقيق تغطية مناسبة لعملية التدقيق وتدنية المجهودات المزدوجة.

**رابعا: معيار وضع برامج لاختيار وتطوير الموارد البشرية**

يلتزم مدير إدارة التدقيق الداخلي بوضع برنامج لاختيار وتطوير الموارد البشرية لإدارته والذي يشمل على:[2]

- ❖ توصيف للعمل كل مستوى من مستويات إدارة التدقيق الداخلي؛
- ❖ اختيار الأفراد ذوي الكفاءة والتأهيل المناسبين؛
- ❖ التدريب وتوفير الفرص المناسبة للتعليم المستمر؛
- ❖ تقييم أداء الأفراد في قسم التدقيق الداخلي على الأقل مرة واحدة في السنة؛
- ❖ إعطاء النصح والإرشاد للمدققين الداخليين.

**خامسا: معيار تأكيد الجودة و برامج التحسين**

يوضح هذا المعيار أنه على مسؤول التدقيق الداخلي تطوير والمحافظة على تأكيد الجودة وبرامج التحسين بما يغطي كافة أنشطة التدقيق الداخلي مع مراقبة استمرار فعاليتها وتحسينها بالتوافق مع المعايير والميثاق الأخلاقي للتدقيق الداخلي ويتفرع من هذا المعيار أربع معايير الأول يتعلق بتقييم برنامج الجودة مراقبة وتقييم الفعالية داخليا وخارجيا، أما الثاني فيتعلق بالتقرير عن برنامج الجودة ورفع تقرير بذلك لمجلس الإدارة، و الثالث يتعلق باستخدام عبارة "تم وفقا للمعايير" والمعيار الرابع يتعلق بالإفصاح عن عدم الالتزام وبالتحديد الحالات التي لا يتم فيها تحقيق الالتزام التام الذي يؤثر على نطاق عمليات التدقيق الداخلي وبالتالي يجب رفع تقرير بذلك لمجلس الإدارة. وتتمثل هذه المعايير في:[3]

---

1 محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص: 142.

2 عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص: 525.

3 أحمد حلمي جمعة، **الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 40 ، 41 .

❖ **معيار تقييم برنامج الجودة:** ينبغي أن يتكيف نشاط التدقيق الداخلي لمراقبة وتقييم الفعالية الكلية لبرنامج الجودة، و ينبغي أن تضم كلا من عمليتي التقييم الداخلية والخارجية.

❖ **معيار التقرير عن برنامج الجودة:** على مدير المدققين أن يرفع تقريرا عن نتائج التقييم الخارجي إلى مجلس الإدارة.

❖ **معيار استخدام عبارة " تم وفقا للمعايير"**: ينبغي تشجيع المدققين الداخليين لرفع تقرير يشير إلى أن أنشطتهم قد تمت وفقا لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.

❖ **معيار الإفصاح عن عدم الالتزام:** على الرغم من أن نشاط التدقيق الداخلي ينبغي أن يتوافق توافقا تاما مع المعايير والميثاق الأخلاقي، إلا أنه توجد حالات لا يتم فيها تحقيق الالتزام التام بذلك، وعندما يؤدي عدم الالتزام التام إلى التأثير في نطاق أو عمليات ونشاط التدقيق الداخلي فإنه ينبغي رفع تقرير بذلك إلى مجلس الإدارة.

**المبحث الثالث: منهجية تنفيذ عملية التدقيق الداخلي**

يقصد بمنهجية تنفيذ عملية التدقيق الداخلي مجموعة الخطوات والوسائل التي يتبعها المدقق الداخلي في سبيل مراجعته وفحصه وتقييمه للأعمال داخل المؤسسة، وهذا بهدف إيجاد رقابة فعالة على مختلف الأنشطة ومساعدة العاملين على القيام بمسؤولياتهم بشكل فعال وكفء، ويمكن التطرق لهذه الخطوات والوسائل في مايلي:

**المطلب الأول: التحضير لمهمة التدقيق الداخلي**

تعتبر أعمال التدقيق نشاطات معقدة تتطلب تخطيطا مناسبا وفعالا، وذلك من أجل التعرف على المشاكل الهامة والاستجابة لها والسعي دون تكليف المدققين بمهمات لا تتناسب مع قدراتهم وخبراتهم، وتشمل مرحلة التحضير لمهمة التدقيق الداخلي الخطوات التالية:

**أولا: الأمر بالمهمة**

هو وثيقة مسلمة من طرف الإدارة العامة للمؤسسة إلى مصلحة التدقيق الداخلي من أجل إعلام المسؤولين بالانطلاق في عملية التدقيق ويكون الأمر في شكل وثيقة مكتوبة في حدود صفحة تقريبا أو قد يكون على شكل شفهي، فالأمر بالمهمة يحدد الأهداف المراد تحقيقها من طرف التدقيق الداخلي لصالح الإدارة العامة، كما يحدد العلاقة بين القائمين بعملية التدقيق والأشخاص أو المصلحة محل التدقيق لتفادي أي غموض أو تداخل في المسؤوليات.[1]

1 عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010، ص: 66.

**ثانيا: اختيار الجهة الخاضعة للتدقيق**

تبدأ مهمة التدقيق باختيار النشاط الذي سيخضع لعملية التدقيق الداخلي ويمكن للمدقق اختيار هذا النشاط بطرق مختلفة، وهناك ثلاث طرق لاختيار الجهة الخاضعة لعملية التدقيق الداخلي وتتمثل في:[1]

**1 - الاختيار المنظم:** ويتم تبعا لهذه الطريقة اختيار النشاط أو الجهة الخاضعة للتدقيق استنادا إلى خطة التدقيق السنوية التي يتم وضعها في بداية السنة والموافق عليها من قبل مجلي الإدارة.

**2 - الاختيار بناءا على طلب الإدارة العليا:** قد تحتاج الإدارة العليا للحصول على معلومات بشأن وضع أو مشكلة ما، ترى الإدارة أنها بحاجة إلى حكم أو رأي فيها كما هو الحال عند مراجعة اتفاقية محددة على وشك التوقيع، أو تدقيق حساب أحد العملاء تمهيدا لدفع قيمة فاتورة ما.

**3 - الاختيار بناءا على طلب الجهة الخاضعة للتدقيق:** قد يحتاج بعض مدراء الدوائر إلى مساعدة من التدقيق الداخلي في تقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلي لبعض الأنشطة الخاضعة لإدارتهم.

**ثالثا: الدراسة والتخطيط**

ينبغي على مدير قسم التدقيق الداخلي وضع الخطط اللازمة للقيام بعملية التدقيق الداخلي وتكون هذه الخطط في ضوء ما جاء وتم الاتفاق عليه وسجل في وثيقة التدقيق الداخلي وبما يتفق مع الأهداف العامة للمؤسسة، وعملية التخطيط لمسؤوليات قسم التدقيق الداخلي تشمل: [2]

**1 - برنامج عمل التدقيق الداخلي:** برنامج التدقيق الداخلي هو الخطة الشاملة التي يزمع المدقق الداخلي إتباعها في محاولة جمع أدلة الإثبات التي تساعده على إبداء رأي فني عن الحسابات والأعمال الإدارية المختلفة. وبما أن التدقيق الداخلي يشتمل على مراجعة الأعمال والنواحي الإدارية وتقييم الأداء، فإن برنامج التدقيق الداخلي لن يكتفي فقط بمراجعة السجلات والدفاتر المحاسبية بل يتعداها إلى السجلات الإحصائية التي تظهر ما تم أداءه من أعمال، كما يتعداها إلى التقارير التي تعدها الأقسام المختلفة عن أدائها مقارنة بالأداء المخطط، كما يصل إلى الاستفسار والملاحظة للحكم على السياسات والإجراءات الإدارية للتحقق من سلامتها ومدى إتباع الموظفين لها. ويشمل الخطوات التالية:[3]

- ❖ وضع أهداف عملية التدقيق وتحديد أهدافها.

1 خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص ص: 155، 156.

2 ثناء علي القباني، نادر شعبان إبراهيم السواح، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

3 المرجع السابق، ص: 56 . 60.

- ❖ جمع المعلومات اللازمة عن الأنشطة المزمع تدقيقها.
- ❖ تحديد الموارد اللازمة لتنفيذ عملية التدقيق.
- ❖ الاتصال بكل من يحتاج معرفة معلومات مسبقة عن عملية التدقيق.
- ❖ تحرير برنامج المراجعة كتابة.
- ❖ تحديد كيف ومتى وإلى من ترفع إليه نتائج عملية التدقيق.
- ❖ الحصول على تصديق لعملية التدقيق.

**2 -الإطلاع والفهم:** في هذه الخطوة يجب على المدقق الداخلي أن يقوم بعملية الإطلاع وجمع المعلومات الكافية واللازمة التي تمكنه من فهم الموضوع محل التدقيق بغرض تحقيق الأتي:[1]

- ❖ معرفة الأهداف المطلوب تحقيقها من هذه المهمة؛
- ❖ معرفة الرقابة الداخلية المطبقة في النشاط أو الوظيفة محل التدقيق وتحليل المشاكل الأساسية المتعلقة بها.

وهذا ما شددت عليه المذكرة التوضيحية لتطوير معايير التدقيق الداخلي الأمريكي، حيث أكدت على ضرورة فهم المدير التنفيذي لطبيعة النشاط محل التدقيق وتحديد احتياجات الطرف المستفيد منها ليرتكز عليه التخطيط للمهمة.

**3 -خطة التقارب:** بعد أن يقوم المدقق الداخلي بالإطلاع والفهم للمهمة المكلف بها من خلال المعلومات التي قام بجمعها، فإنه يقوم بإعداد خطة التقارب وهي عبارة عن وثيقة تظهر في شكل جدول يقوم بتقسيم النشاط أو الوظيفة محل التدقيق إلى مجموعة من أعمال أولية سهلة الملاحظة حيث يقسم الجدول إلى عمودين يبين العمود الأول تقسيمات الأعمال أو العمليات الأولية، بينما يبين العمود الثاني أهداف تلك الأعمال أو العمليات.[2]

**4 - تحديد مواقع الخطر:** يقوم المدقق الداخلي بتقييم مدى ملائمة وفعالية إدارة مخاطر النشاط وأنظمة الضبط مقارنة بإطار العمل المتعلقة به، بحيث يتعامل مع المخاطر كمايلي:[3]

- ❖ يجب على المدقق تقييم كافة مواقع المخاطر والأهمية النسبية لها:
- ✓ مخاطر متأصلة في التدقيق وهو خطر موجود في موضوع التدقيق، وتختلف نسبة ودرجة

---

1 عبد اللطيف محمد خليل، **نموذج مقترح لإدارة وظيفة المراجعة الداخلية في ضوء توجهاتها المعاصرة**، مجلة البحوث التجارية، العددان الأول والثاني، المجلد 25، يناير ويوليو، مصر، 2003، ص: 417.

2 عيادي محمد لمين، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات للمؤسسة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، الجزائر،2008 ، ص: 114.

3 خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص ص: 164، 165.

هذه المخاطر باختلاف طبيعة وهدف التدقيق الداخلي؛

- ✓ مخاطر الضبط أو الرقابة وهي مخاطر حدوث أخطاء ذات أهمية نسبية دون قيام نظام الضبط والرقابة الداخلية بمنع حدوثها أو اكتشافها؛
- ✓ مخاطر عدم الاكتشاف وهي مخاطر استخدام المدقق الداخلي لإجراءات تدقيق غير مناسبة لاكتشاف الأخطاء ذات الأهمية النسبية.

❖ تحديد المواقع الأكثر مخاطرة والتي هي بحاجة للتدقيق أكثر من غيرها بحيث تعتبر هذه المرحلة مهمة جدا في عملية التخطيط وتساعد على توجيه وتوزيع الموارد المحددة للتدقيق للجهات الأكثر خطورة.

**5 - التقرير التوجيهي:** يحدد التقرير التوجيهي أسس تحقيق مهمة التدقيق الداخلي ونطاقه ويعرض الأهداف التي يسعى المدقق الداخلي إلى تحقيقها، كما يعرَف مواقع الخطر المحددة سابقاً ضمن خطة التقارب والتي على ضوئها يتم تحديد نطاق المهمة، كما يتضمن مقترح المدققين الداخليين بمجالات تدخلاتهم من حيث مجال العمل الوظيفي، أي الإدارة والفروع التي ستخضع للتدقيق ومجال العمل الجغرافي أي مكان القيام بالمهمة، وهذا التقرير قابل للتعديل بعد التشاور بين فريق التدقيق الداخلي والطرف الآخر الذي طلب خدمات التدقيق.[1]

**المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية**

إن نقطة بداية التدقيق الداخلي هي فحص مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، من أجل تحديد نقاط الضعف في هذا النظام لتقديم التوصيات بهدف تحسينه داخل المؤسسة.

**أولا: تعريف نظام الرقابة الداخلية**

عرفها معهد المدققين الداخليين بأنها: " الخطة التنظيمية والسجلات والإجراءات التي تهدف للمحافظة على موجودات المؤسسة وضمان كفاية استخدامها والتأكد من سلامة ودقة السجلات المحاسبية، بحيث تسمح بإعداد بيانات مالية يعتمد عليها ومحضرة طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها".[2]

**ثانيا: أهداف نظام الرقابة الداخلية**

من خلال التعريف السابق يمكن استنتاج أهداف نظام الرقابة الداخلية التالية:

❖ المحافظة على موجودات المؤسسة؛

❖ ضمان كفاءة استخدامها؛

1 عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

2 هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق ـ الناحية النظرية والعلمية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 81.

- ❖ التأكد من سلامة ودقة السجلات المحاسبية؛
- ❖ إعداد بيانات مالية يعتمد عليها محضرة طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

**ثالثا: مكونات نظام الرقابة الداخلية**

وهو كافة السياسات والإجراءات والضوابط التي تتبناها إدارة المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان إدارة منظمة وكفئة للعمل، والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع واكتشاف الغش والخطأ ودقة واكتمال السجلات المحاسبية، وهي تتكون مما يلي:[1]

**1- بيئة الرقابة:** وتعني الموقف العام للمدراء والإدارة وإدراكهم وأفعالهم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية وأهميته للمؤسسة، وتتضمن العوامل التي تعكس بيئة الرقابة مثل: وظيفة مجلس الإدارة واللجان التابعة له، فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل، الهيكل التنظيمي للمؤسسة ونظام الرقابة الداخلية.

**2- نشاطات الرقابة:** وتعني تلك السياسات والإجراءات التي اعتمدتها الإدارة إضافة إلى بيئة الرقابة لغرض تحقيق الأهداف الخاصة بالمؤسسة، وتتضمن هذه الإجراءات تقديم التقارير وفحص الدقة الحسابية للسجلات والسيطرة على تطبيقات وبيئة نظم معلومات الحاسوب.

**3 - تقييم مخاطر الرقابة:** وهي تلك المخاطر التي تمثل التحريف في رصيد أو مجموعة عمليات والتي يمكن أن تكون مادية بمفردها أو عند جمعها مع الإجراءات الأخرى والتي لا يمكن منعها أو اكتشافها في الوقت المناسب بواسطة الرقابة الداخلية ولهذا فعند فحص نظام الرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والاقتناع من أنها جيدة فإن مخاطر الرقابة تحدد بالمستوى الأدنى ولكن في حالة غياب نظام الرقابة الداخلية الجيد أو في حالة عدم دراسة وفهم الرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي فأن مخاطر الرقابة تقيم بالمستوى الأعلى، ومخاطر الرقابة لا يمكن أن تكون صفر بأي حال من الأحوال.

**4 - المعلومات والاتصالات:** يجب تسجيل كل المعلومات وإيصالها إلى الإدارة والأطراف الذين يحتاجونها داخل المؤسسة وذلك في الوقت المناسب لمساعدتهم في القيام بنظام الرقابة الداخلية والمسؤوليات الأخرى، وعلى المؤسسة أن تقوم باتصالات ملائمة وموثوقة وفي الوقت المناسب.

**5 - مراقبة النظام:** تعمل مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية على تقييم نوعية الأداء داخل المؤسسة في فترة زمنية معينة وتضمن أن نتائج التدقيق والمراجعات الأخرى تم مراجعتها مباشرة، ويجب تصميم

1 عطا الله أحمد سويلم الحسبان، **التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية**،الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 56 . 58.

أنظمة الرقابة الداخلية لضمان استمرار عمليات المراقبة كجزء من العمليات الداخلية.

**رابعا: المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية**

يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المقومات الأساسية تتمثل في العناصر التالية:[1]

**1 - فصل المهام:** يشكل فصل المهام والمسؤوليات أو الوظائف وسيلة من وسائل المراقبة الأساسية التي تساعد على إنجاز العملية في مجملها، بحيث تقلص من خطر التلاعب والخطأ الصادر عن قصد، وتشمل الوظائف التي تستوجب فصلها تلك المتعلقة بإصدار أوامر الصرف، التنفيذ، الحماية التسجيل، وكذلك عمليات تطوير الأنظمة والعمليات اليومية في حالة اعتماد الوظيفة على نظام محاسبة المسؤولية.

**2 - التنظيم:** يجب على المؤسسات الخاضعة للتدقيق الداخلي أن تتوفر فيها تصميم للتنظيم يحدد المسؤوليات والصلاحيات، وكذلك إجراءات عمل تشخيص قنوات المعلومات للعمل اليومي وتحديد تفويض الصلاحيات كيفما كان نوعها لتفعيل محاسبة المسؤولية.

**3 - عمليات المراقبة:** ترتكز أساسا على حماية مكونات الأصول من خلال عدة إجراءات أمنية للتأكد أن الوصول إليها مقتصر فقط على المستخدمين المرخص لهم سواء تعلق الأمر بالمنفذ المباشر أو غير المباشر. وتعد عمليات المراقبة هامة في حالة كون مكونات الأصول قابلة للحمل. وقد تصل أعمال المراقبة إلى التأكد من أن العمليات التي ستخضع للتسجيل والمعالجة قد تم إدراجها كلها، وتسجيلها ومعالجتها على وجه صحيح.

**4 - الترخيص والتأشيرة:** تتطلب جميع قرارات التنفيذ وكذلك العمليات ترخيصا أو تأشيرا من طرف مسؤول متخصص، ويجب أن تكون حدود هذه التراخيص دقيقة.

**5- الموظفون:** يجب وضع بعض الترتيبات اللازمة للتأكد من أن الموظفين مؤهلون ويتمتعون بالقدرات التي تناسب مسؤولياتهم، لأن السير الجيد لأي نظام يرتبط بالضرورة بكفاءة ونزاهة واستقامة الموظفين، لذا تشكل المهارة والكفاءة والمميزات الفردية عناصر هامة يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع أي نظام مراقبة.

**6 - التسيير:** يتعلق الأمر بعمليات المراقبة التي يقوم بها الإداريون خارج أوقات سير العمل اليومي العادي، وتضم مراقبة الإشراف العام الذي يمارسه هؤلاء الإداريون، وكذلك فحص معلومات التسيير ومقارنتها بالميزانيات، ومقاييس الأداء وكل إجراء يهم الفحص.

**7 - الإشراف على العمل:** يجب أن يحتوي أي نظام للرقابة الداخلية على اعتماد وسيلة الإشراف

1 خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص ص: 138، 139.

على سير العمل اليومي للعمليات وتسجيلها وذلك من خلال الهيكل التنظيمي المعتمد داخل المؤسسة.

**8 - التدقيق الداخلي:** يمارس المدقق الداخلي في المؤسسة مهمة مراقبة مستقلة لمجالات واسعة بحيث يحق له الرد أو الاعتراض على صرف مستند ما لم يكن مكتمل الشروط وفقا لإجراءات العمل المعتمد.

**خامسا: دور المدقق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية**

تقوم المؤسسات بتطبيق نظام الرقابة الداخلية لضمان الالتزام بالأغراض والأهداف المخططة ويعتبر تقييم تلك النظم الرقابية أحد أهم أنظمته، حيث أن التدقيق الداخلي يعتبر من إجراءات الرقابة التنظيمية المصممة لقياس وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي فإن للتدقيق الداخلي دور مهم عند تقييم نظام الرقابة الداخلية يتمثل في:[1]

**1- الالتزام:** لا تعتبر نظم الرقابة الداخلية ذات مغزى إلا إذا تم الالتزام بتطبيقها طبقا لما هو مخطط ولذلك فإن الهدف من التدقيق الداخلي يتمثل في تحديد ما إذا كانت سياسات وبرامج وإجراءات الرقابة المقررة تعمل بشكل مقنع.

**2- حماية الأصول:** لتحديد ما إذا كانت الأصول قد تم المحاسبة عنها بشكل صحيح وتم حمايتها بشكل ملائم من الخسائر والمدقق الداخلي يهتم بصفة رئيسية باختبار فعالية نظم الرقابة المحاسبية والمالية التي تم تصميمها للمحاسبة عن الأصول وحمايتها.

**3- التحقق:** يمكن أن يتم تصميم التدقيق الداخلي للتحقق من دقة وصحة البيانات المستخدمة في التقارير الداخلية المعدة للإدارة كما هو الحال بالنسبة لعمليات فحص الالتزام فإن تركيز عمليات التحقق لن تكون بالضرورة استجابة لنتائج البيانات غير الدقيقة أو غير القابلة للاعتماد عليها وإنما هي تؤسس لتعزيز الدقة وإمكانية الاعتماد.

**4- تقييم الأداء:** بغض النظر عن الرقابة التنظيمية فإن المدققين الداخليين كثيرا ما يطلب منهم تقييم أداء العاملين.

**5- التوصيات بالتحسينات:** يجب أن يتم تصميم نشاط التدقيق الداخلي من أجل إبداء مقترحات وتحسينات، وعندما يكون هناك ظروف يجب التقرير عنه نتيجة لاكتشاف خطأ أو غش تصرف غير قانوني فإن آثاره يجب أن يتم تصحيحها ويتعين على المدقق الداخلي تقديم توصيات لتحسين عملية المحاسبة عنها.

---

1 محمود عبد السلام محسن، **مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين في تقييم الرقابة الداخلية**، رسالة ماجستير،الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2011.

**المطلب الثالث: التنفيذ الميداني لمهمة التدقيق الداخلي**

بعد انتهاء المدقق الداخلي من دراسة وتخطيط مهمة التدقيق المكلف بها داخل المؤسسة تبدأ خطوات التنفيذ الميداني والتي من خلالها يقوم المدقق الداخلي بجمع أدلة الإثبات، بما يمكنه من تحقيق أهداف هذه المهمة.

**أولا: المسح الأولي**

بعد اختيار الجهة أو النشاط الخاضع للتدقيق يقوم المدقق الداخلي بإجراء مسح أولي وذلك بهدف الحصول على فهم عام للعمليات والمخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية المرتبطة بالنشاط لكي يكون على بصيرة من أعمال المؤسسة، وتحديد المواطن التي سيتم التركيز عليها وسماع اقتراحات وتعليقات إدارة وموظفي الجهة الخاضعة للتدقيق، ويشمل إجراء المسح الأولي الخطوات التالية:[1]

**1 -الاجتماع الافتتاحي:** يعقد الاجتماع الافتتاحي في مقر النشاط بين المدقق الداخلي وإدارة الجهة المسئولة عن النشاط، ويتم خلاله شرح طبيعة المهمة وأسلوب التنسيق والاتصال والمعلومات المطلوبة وبناء أولى العلاقات بين الطرفين وكذلك التهيئة الميدانية لعملية التدقيق الداخلي.

**2 -زيارة الموقع:** وذلك بهدف التعرف على طبيعة العمل والمناخ العام للنشاط وعلاقته بالأنظمة الأخرى وأسلوب تدفق العمليات.

**3 -دراسة الوثائق:** مثل الهيكل التنظيمي، القوانين والتعليمات ذات العلاقة، الوصف الوظيفي إجراءات العمل إذا كانت مكتوبة، بعض التقارير الصادرة عن النشاط، أو أية مصادر أخرى مناسبة مثل: التقارير الدورية ذات العلاقة بهذا النشاط، وقد تكون هذه المعلومات متوفرة كجزء من ملف التدقيق الدائم لذلك النشاط.

**4 -الإستبيان الخاص:** يتم تسليم الجهة الخاضعة للتدقيق الداخلي نسخة من الإستبيان المعد لهذه المهمة والطلب منها الإجابة على الأسئلة وذلك لتحديد درجة الرقابة والتركيز على ما يمكن اعتباره خطرا على النشاط أو المؤسسة بشكل عام.

**5 -تدوين الإجراءات:** يحبذ الحصول على إجراءات النشاط من الجهة الخاضعة للتدقيق الداخلي بصورة مكتوبة لتوثيق ذلك في ملف أوراق عمل المهمة للحصول على فهم سريع ومبدئي الضعف الموجودة في نظام الرقابة الداخلية وإجراءات التدقيق المناسبة.

**6 -الإجراءات التحليلية:** وهي جزء لا يتجزأ من خطوات المسح الأولي أي الحصول على تحليل سريع بالأرقام الحالية مقارنة بالفترات السابقة وتشمل مقارنة الأرقام الفعلية مع الموازنات التقديرية

1 خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص ص: 161، 162.

كما تشمل هذه الإجراءات ملاحظة أية انحرافات جوهرية ومبالغ غير عادية وأخذها بالاعتبار.

**7 - التوثيق:** على المدققين الداخليين توثيق جميع الخطوات أعلاه على شكل ملخص أو رسومات بيانية وذلك في ملف أوراق عمل الملف الجاري والتأكد من جميع قرائن التدقيق وذلك لتقديم أساس معقول لدعم وتكوين رأي عن النشاط.

**ثانيا: برنامج التدقيق (مخطط التنفيذ)**

في هذه الخطوة يتم تقسيم أعمال التدقيق الداخلي بين مختلف أعضاء فريق التدقيق وفقا لمؤهلاتهم وخبرتهم وحسب الزمن وبرمجة الاستجوابات واللقاءات ويسمح للمدقق بمعرفة أدق التفاصيل عن مهمته كما يساعد على تتبع عمل المدققين من أجل ضمان السير العادي للمهمة وتحديد المراحل التي تم التوصل إليها من طرف المدقق، إذ يعتبر هذا البرنامج مرجعا مهما للمهمات المستقبلية وفيما يلي شرح لأهم هذه الخطوات:[1]

**1- اختيار فريق التدقيق والموارد الأخرى:** إن اختيار عدد ومستوى وخبرة المدققين الداخليين اللازمة يجب أن يعتمد على تقييم درجة تعقيد المهمة والوقت اللازم لتنفيذها، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار مهارات ومعرفة وتدريب المدققين عند اختيار الفريق لتنفيذ مهمة التدقيق ومدى إمكانية الاعتماد على مصادر خارجية إذا تطلب تنفيذ المهمة درجة عالية من المعرفة والخبرة والمهارة المتخصصة.

**2- الاتصال والتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة:** من أدبيات المعاملة الجيدة للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي إشعار الجهة التي ستخضع للتدقيق قبل بدأ التدقيق بإرسال كتاب من مدير التدقيق إلى الجهة المعنية بنية إجراء التدقيق على النشاط خلال الفترة التي يتم تحديدها، وبعد استلام الرد منها على المدقق الداخلي المعين لمهمة التدقيق عليه الاتصال بالجهة المزمع تدقيقها والاتفاق على تاريخ ووقت ومكان الاجتماع.

**3 - تقييم المخاطر:** تفسح أنظمة الرقابة الداخلية المجال لتقييم المخاطر التي تواجهها المؤسسة سواء من المؤثرات الداخلية أو الخارجية، كما يعتبر وضع أهداف ثابتة وواضحة للمؤسسة شرطا أساسيا لتقييم المخاطر بمختلف أنواعها، فمن الضروري تحليلها للتعرف على أثرها الممكن وذلك من حيث أهميتها وتفادي احتمال حدوثها مستقبلا وكيفية إدارتها والخطوات الواجب القيام بها من أجل معالجة آثارها.

1 المرجع السابق، ص: 161. 164.

**المطلب الرابع: التقرير عن مهمة التدقيق الداخلي**

بعد إتمام تقييم نظام الرقابة الداخلية وتنفيذ مهمة التدقيق الداخلي وإجراء الاختبارات الجوهرية وإعادة تضمينها إلى الاستنتاجات في ورقة خاصة في ملف العمل يتم إدراج هذه التوصيات والاستنتاجات في التقرير الذي سيتم إعداده من قبل المدقق الداخلي. وتشمل هذه المرحلة الخطوات التالية:

**أولا: ماهية التقرير**

سنتطرق في هذا العنصر إلى تعريف التقرير، والخصائص المميزة له.

**1 - تعريف التقرير**: يعرف التقرير بأنه: "وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني يكون أهلا لإبداء رأي فني محايد بهدف إعلام مستخدمي المعلومات حول درجة التطابق بين المعلومات المالية بمعناها المهني المتعارف عليه (المبادئ المحاسبية المتعارف عليها) بهدف إبداء رأي فني محايد عن ما إذا كانت البيانات المالية التي أعدتها المؤسسة تعطي صورة صحيحة وعادلة عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها في السنة المالية محل التدقيق".[1]

**2– خصائص التقرير**: يتميز تقرير التدقيق الداخلي بمجموعة من الخصائص المتمثلة الواجب توفرها فيه والمتمثلة أساسا في:[2]

- **الإيجاز**: يجب أن لا يكون التقرير مطولا أكثر من اللازم وأن لا يكون هناك جمل أو كلمات غير مترابطة وكذلك أن لا يتضمن التفاصيل الكثيرة والتي تفقده التركيز؛
- **الوضوح**: يجب أن لا يكون هناك أي غموض في محتويات التقرير حتى يتم توصيل البيانات بشكل واضح؛
- **الأهمية**: يجب أن يكون البيانات الواردة في التقرير ذات أهمية للطرف المستفيد وأن يتم الابتعاد عن الجمل التي من الممكن أن لا تكون ذات أهمية؛
- **الصحة والدقة**: يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقرير دقيقة حتى يتسنى للأطراف المعنية الاستفادة من تلك المعلومات؛
- **الترابط**: يجب أن تكون الجمل في التقرير مترابطة وأن تشجع الشخص القارئ للتقرير على إكمال التقرير دون تشتت في الأفكار الواردة فيه؛
- **الصدق والأمانة**: يجب أن لا يكون المدقق متحيزا في تقريره لأي طرف من الأطراف وأن يوضح النتائج في التقرير بكل صدق و أمانة.

1 أحمد حلمي جمعة، **الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد**، مرجع سبق ذكره، ص: 450.

2 هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص: 123.

**ثانيا: التقرير النهائي**

بعد انتهاء التدخل يتم إعداد تقرير التدقيق الداخلي في صورته النهائية ويتم إرساله لأهم المسؤولين المعنيين والإدارة لإعلامهم بنتائج مهمة التدقيق والتوصيات المقترحة لمعالجة المشكلات والإختلالات التي تكشف خلال عملية التدقيق، بحيث يجب أن يكون التقرير موضوعي وواضح وبناء، وأن يتم إعداده وتقديمه في الوقت المناسب، أما من الناحية الشكلية فيجب أن يتضمن التقرير الشروط التالية:[1]

- صفحة العنوان، يجب أن تتضمن (العنوان الكامل للمهمة، التاريخ، أسماء فريق التدقيق ومحرري التقرير)؛
- الأمر بالمهمة ويوضع في بداية كل تقرير؛
- الفهرس؛
- مضمون التقرير؛
- الملاحق التي ترفق بالتقرير.

**ثالثا: متابعة تنفيذ التوصيات**

تمثل استنتاجات التدقيق الداخلي الحقائق التي تم التوصل إليها عن طريق العمل الميداني من قبل المدقق الداخلي وتعتبر الأساس الذي تبنى عليه توصيات التدقيق، ويجب على المدقق الداخلي أن يتابع عملية التدقيق الداخلي بعد إعداد تقريره النهائي وذلك للتأكد من أن النتائج والتوصيات التي اقترحها قد تم اتخاذ التدابير والإجراءات التصحيحية المناسبة، ويحدد المدقق الداخلي الإجراءات التصحيحية اللازمة لتصحيح الاختلافات، وكذلك للتأكد من أن هذه الإجراءات قد حققت النتائج المرغوب فيها[2]، وتأخذ المتابعة ثلاثة أشكال هي:[3]

- تقوم الإدارة العليا بالاستفسار من الجهة الخاضعة للتدقيق لاتخاذ قرار فيما إذا كان من الممكن تطبيق هذه التوصيات ومتى سيتم تطبيقها وكيف؛
- تقوم الجهة الخاضعة للتدقيق الداخلي بالمباشرة في تنفيذ التوصيات؛
- يقوم المدقق الداخلي بعد منح الجهة الخاضعة للتدقيق مهلة كافية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة بمتابعة اتخاذ هذه الإجراءات أو التأكد من أن الإدارة تتحمل مسؤولية عدم اتخاذ مثل هذه الإجراءات.

1 عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص: 521.

2 خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص: 191.

3 المرجع السابق، ص: 191.

**الخلاصة**

إن حاجة الإدارة إلى بيانات ومعلومات إدارية ومحاسبية دقيقة وبصفة دورية لمساعدتها في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، تطلب منها إنشاء قسم للتدقيق الداخلي كأداة رقابة مستقل داخل المؤسسة يهدف إلى تقييم جميع العمليات الرقابية الأخرى من خلال تدقيق جميع العمليات المحاسبية والإدارية قبل وبعد تنفيذها، كما يهدف إلى التحقق من إتباع الموظفين للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم وقياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء مهامها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها للمحافظة على أصول المؤسسة.

# الفصل الثاني

# المخاطر المالية ومساهمة التدقيق الداخلي في إدارتها وتدنيتها

**تمهيد**

**المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر**

**المبحث الثاني: إدارة المخاطر المالية**

**المبحث الثالث: التدقيق الداخلي كآلية لتدنية المخاطر المالية**

**خلاصة**

**تمهيد**

تواجه المؤسسات الإقتصادية تهديدات تنتجها البيئة الداخلية والخارجية التي تنشط فيها وتعتبر مصدرا للعديد من المخاطر التي تمس استقرارها ومركزها المالي، وتتعرض المؤسسات الاقتصادية تبعا لأنشطتها وحجمها لمجموعة من المخاطر من بينها المخاطر المالية كمخاطر السوق، ومخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان، ويعتبر الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو التعرف على هذه المخاطر ومعالجتها، حيث أن إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة يترتب عليها تخفيض مستوى المخاطر المالية التي يحتمل أن تتعرض لها وأن تتبع استراتيجيات جيدة لإدارة هذه المخاطر لأجل تغطيتها، أو تجنبها، أو السيطرة عليها، لأن تحمل هذه المخاطر لا يحقق لها أية عوائد اقتصادية.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى المخاطر المالية و مساهمة التدقيق الداخلي في إدارتها وتدنيتها من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر؛**

**المبحث الثاني: إدارة المخاطر المالية؛**

**المبحث الثالث: التدقيق الداخلي كآلية لتدنية المخاطر المالية.**

## المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر

يتميز الإنسان بقدرته على التفكير واتخاذ القرارات في ظل العديد من المتغيرات في كل موقف من المواقف وعند كل عمل يقوم به خلال مراحل حياته سواء كانت هذه القرارات تتصل بحياته الخاصة أو العامة. وينشأ عن عدم معرفة الإنسان لنتائج قراراته حالة معنوية تجعله يشك في أي قرار يريد اتخاذه.

### المطلب الأول: مفهوم المخاطر ومسبباتها

تناول مصطلح الخطر العديد من علماء الاقتصاد والإدارة والإحصاء غير أنهم لم يتوصلوا إلى تعريف محدد للخطر ولعل السبب في ذلك هو أن علم التأمين لازال في البداية من الناحية النظرية، إضافة إلى تعدد وتنوع وجهات النظر تبعا لتنوع الباحثين في هذا الموضوع.

**أولا: تعاريف عامة للمخاطر**

يمكن تعريف المخاطر بأنها: "عدم التأكد من وقوع خسارة معينة".[1]

هذا التعريف يضيف لحالة عدم التأكد وجود خسارة إلا أنه لم يحدد نوعيتها.

كما يمكن تعريف الخطر بأنه: "احتمالي (غير مؤكد) ينطوي على نتائج غير مرغوب فيها أو غير محمودة".[2]

و يلاحظ أن هذا التعريف يتضمن ركنين أساسيين:

- ❖ أنه حادث احتمالي أي أنه قد يقع أو لا يقع، فالاحتمال ذاتي محض وهو عبارة عن حالة ناتجة عن عدم دقة معرفة الإنسان.
- ❖ أن تكون نتائج الحادث غير مرغوب بها أي تتسبب بأضرار مادية أو شخصية.

كما يمكن تعريف الخطر بأنه: "ظاهرة أو حالة معنوية تلازم الشخص عند عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها الشخص بالنسبة لموضوع معين".[3]

عرف المخاطر على أنها ظاهرة ملازمة لعملية اتخاذ القرار.

كما تعرف أيضا بأنها "حالة محتملة لا تتوقف على إرادة أحد الطرفين وخصوصا المؤمن له".[4]

نلاحظ أن هذا التعريف أشار إلى أن الخطر يجب أن يكون احتمالي وبالتالي فإن هذا يؤكد حالة

---

1 مختار محمود الهانسي، **مقدمة في مبادئ التأمين**، الدار الجامعية، لبنان، 1993، ص: 13- 16.

2 أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر و التأمين**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 20.

3 محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الباقي واصف، **مبادئ إدارة الخطر و التامين**، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، مصر، 2004، ص: 12.

4 المرجع السابق، ص: 13.

الشك وعدم التأكد التي تصاحب حدوثه.

يلاحظ من التعاريف السابقة أنها ربطت مفهوم المخاطر بحالة عدم التأكد التي يمكن أن تسمى العائد الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه.

التعريف الشامل للمخاطر هو: "حالة عدم التأكد أو القلق التي تلازم متخذ القرار نتيجة عدم تأكده من نتيجة قراراته والتي قد ينتج عنها خسائر مادية".

يشير هذا التعريف إلى تلازم حالة عدم التأكد وقلق متخذ القرار في المؤسسة.

**ثانيا: المفهوم الاقتصادي للمخاطر**

كما تعرف على أنها:" احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع". [1]

وتعرف بأنها:" احتمالية أن تكون النتائج المتوقعة خاطئة فإذا كانت التنبؤات خاطئة ستكون درجة المخاطرة عالية، أما إذا كانت الاحتمالية منخفضة فإن درجة المخاطرة ستكون منخفضة".[2]

وتعرف كذلك على أنها: "حالة عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من جميع هده الأمور".[3]

تعرف المخاطر بأنها: "احتمالية تعرض المؤسسة إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، أي هي انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة".[4]

كما عرفها معهد المدققين الداخليين الأمريكي بأنها: "مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها، ويمكن أن يكون الأثر سلبيا فيطلق عليه خطر أو تهديد، أما إذا كان إيجابيا فيطلق عليه فرص".

إن هذا التعريف يشير إلى وجهة نظر المدققين الداخليين للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع، لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف المؤسسة المعتمدة وتنفيذ استراتيجياتها بنجاح.

المفهوم الاقتصادي للمخاطر يدور حول حالة عدم التأكد وعدم معرفة المحصلة النهائية لأعمال المؤسسة، وحالة عدم التأكد في تعرضها لخسائر مباشرة أو غير مباشرة تؤدي لانحراف العوائد التي تحققت فعلا عن العوائد المتوقعة، مما يؤدي إلى تهديد استمرارية المؤسسة.

---

1 سمير عبد الحميد رضوان، **المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص: 314.

2 فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك ـ مدخل كمي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص: 166.

3 طنيب عبيدات، محمد شفيق، **أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص**، الطبعة الأولى، دار المستقبل، الأردن،1997، ص: 112.

4 موسى عمر مبارك أبو محيميد، **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي و علاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، الأردن، 2008، ص: 18.

**ثالثا: مسببات المخاطر**

تعتبر مسببات المخاطر هي المصدر الرئيسي لوجود المخاطر و يمكن تعريفها بأنها: "مجموعة الظواهر الطبيعية والعامة التي تؤثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر في نتيجة قرارات الأشخاص" و يمكن تصنيف مسببات المخاطر إلى نوعين:[1]

**1- مسببات المخاطر الطبيعية:** إن مسببات المخاطر الطبيعية هي تلك الظواهر الطبيعية أو المادية الموجودة بطبيعتها في الشخص أو الشيء موضوع المخاطر، وتؤدي إلى وجود المخاطر أو تزيد من درجة خطورتها، ولا شأن للإنسان في وجودها.

ويقصد بالمخاطر الطبيعية و العامة ما هو من صنع الطبيعة مثل الزلازل والبراكين والمطر والوفاة الطبيعية، وأيضا كل ما هو حادث يحدث في حياة الإنسان كبشر مثل السرقة والحروب والثورات، ويمكن أن نطلق على هذه الظواهر لفظ "الكوارث" لأن ناتج تحققها للأفراد والمجتمعات يظهر في صورة خسائر وأضرار فادحة.

**2 - مسببات المخاطر الشخصية:** وهي مجموعة من العوامل التي تنتج عن تدخل العنصر البشري في مجريات الأمور الطبيعية والتأثير فيها بقصد أو بدون قصد. ويمكن تقسيم المخاطر الشخصية إلى قسمين:

- **مسببات المخاطر الشخصية غير الإرادية:** وهي مجموع العوامل التي يتسبب في وجودها الإنسان ولكن بدون تعمد وتؤدي إلى تكرار تحقق الظواهر الطبيعية مما يزيد من درجة خطورتها.
- **مسببات المخاطر الشخصية الإرادية:** وهي مجموعة العوامل التي يتدخل الإنسان وعن عمد في وجودها، والتي تؤدي إلى زيادة معدل تكرار تحقق الظواهر الطبيعية أو زيادة حجم الخسائر المترتبة عليها مما يزيد من درجة خطورتها.

ولهذا يجب على متخذ القرار أن يعمل دراسة جدوى تتضمن مسببات المخاطر التي تحوم حول موضوع القرار وخاصة تلك المسببات اللاإرادية لأنها تؤثر في درجة خطورة القرار الذي يتخذه الشخص ويتحمل نتائجه، أما المسببات الإرادية يجب دراستها لأنها تزيد من درجة خطورة القرار وذلك حتى يتمكن من معرفة النتائج التي يتحملها وتلك التي يتحملها الغير بموجب القانون.

**المطلب الثاني: أنواع المخاطر**

يمكن تناول المخاطر من عدة زوايا تعكس كل واحدة منها تصنيفا خاصا، بحيث تختلف هذه التصنيفات باختلاف وجهة النظر إلى المعيار المعتمد في تصنيفها، وتتمثل في الأتي:

1 أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص: 16-18.

**أولا: المخاطر حسب تأثيرها**

وتقسم المخاطر حسب هذا المعيار إلى الأنواع التالية:[1]

**1 - المخاطر التي تصيب الممتلكات:** وهي التي تصيب ممتلكات الشخص سواء كانت منقولة أو غير منقولة، كالحرائق، السرقات و التلف.

**2 - المخـــاطر التي تصيب الأشخاص:** وهي التي تصيب الشخص نفسه بسبب تعرضه لحادث يؤدي إلى وفاته أو إعاقته بشكل مؤقت أو دائم.

**3 - مخاطر المسؤولية:** و هذه المخاطر لا تصيب الشخص في ذاته أو ماله بصفة مباشرة بل تصيب أشخاص آخرون في أرواحهم أو أموالهم و يكون الشخص المتسبب مسؤولا أمام القانون وتسمى بالمسؤولية المدنية.

**ثانيا: المخاطر حسب نتائجها**

وتصنف المخاطر حسب نتائجها كمايلي:[2]

**1 - مخـــاطر اقتصادية:** وهي المخاطر التي يتعرض لهـــا رأس المال والعامل كأخطار الكســـاد الاقتصادي وأخطار الحرائق والزلازل وغيرها وهي تصيب رأس المال مباشرة أما المخاطر التي تصيب العامل مثل خطر الوفاة والمرض والبطالة والعجز وكل ما يؤثر في قدرة العامل على استرداد رأس المال أو تحصيل الأجور وتكون هذه المخاطر حسب طبيعة نشاط المؤسسات الإقتصادية ومن بينها نذكر مايلي:

- **مخاطر المضاربة:** وهي التي تتسبب في نشأتها ظواهر يخلقها الإنسان لنفسه من أجل تحقيق مكاسب مالية أو اقتصادية.
- **مخاطر التجارة:** و تحتمل فرص ربح أو خسارة.

**2 - مخـــاطر غير اقتصـــادية:** و يطلق عليها المخاطر المعنويـــة وتتعلق بالنواحي الاجتماعية للأشخاص ومنها الخوف من وفاة زعيم أو والي أمر، و يمكن أن تتحول إلى أخطار اقتصادية إذا ترتب على الوفاة أضرار مادية.

**ثالثا: المخاطر حسب طبيعتها**

وتصنف المخاطر حسب طبيعتها إلى الأنواع التالية:[3]

---

1 مدني بن بلغيت، عبد الله براهيمي، **تسيير الخطر في المؤسسة (تحدي جديد)**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الثالث، 2005، ص: 81.

2 يوسف حجيم الطائي و آخرون، **إدارة التأمين و المخاطر**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2011 ص ص:18، 19.

3 مدني بن بلغيت، عبد الله براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

**1 – المخاطر العامة:** وهي المخاطر التي تقع بسبب ظروف طبيعية وليس للأشخاص دور في وقوعها وهي غير محددة زمنيا، كما أن الخسائر التي تترتب عنها لا تخص شخص معين أو فئة معينة من الناس، ولكنها تمس الأشخاص والممتلكات بصفة عامة وبخسائر غير محددة. ومن بين المخاطر العامة ما هو مرتبط ببعض الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد كالتضخم الثورات والاضطرابات التي تخلف خسائر تمس بالمجتمع.

**2– المخاطر الخاصة:** تختلف عن المخاطر العامة في كون أن المتسبب فيها هو الفرد، وهي تصيب الأفراد في ذاتهم وممتلكاتهم في حين أن خسائرها تقع في حدود المسؤولية الفردية كما أن مخاطرها تكون محدودة .

**رابعا: المخاطر حسب مسبباتها**

وحسب هذا المعيار تصنف المخاطر إلى الأنواع التالية:[1]

**1 – المخاطر الطبيعية:** وهي التي تنشأ عن ظواهر طبيعية لا دخل لإرادة الإنسان في إيجادها وليس بوسعه تجنبها ومن أمثلتها الأخطار العامة.

**2 - المخاطر الشخصية:** ويكون مسببها الشخص نفسه مباشرة أو غير مباشرة ويسهل على الفرد التحم في ظروف حدوثها والنتائج المترتبة عليها، كالأخطار التي تحدث في الممتلكات والحوادث وخاصة في ظروف العمل.

**المطلب الثالث: تقنيات التعامل مع المخاطر**

نظرا لطبيعة المخاطر التي تتميز بالتغير الدائم وحدوثها بصورة مفاجئة وغير متوقعة وهذا يسبب صعوبة التنبؤ بها وتقديرها بصورة دقيقة وصحيحة، إضافة إلى صعوبة تحديد قيمتها وتوقيت حدوثها بطريقة موثوقة. ولهذا تحاول المؤسسات التعامل مع المخاطر من خلال الطرق التالية:

**أولا: الاحتفاظ بالمخاطر**

إن الاحتفاظ بالمخاطر الأسلوب الأكثر شيوعا للتعامل مع المخاطر، فالمؤسسات مثل الأفراد تواجه عددا غير محدودا من المخاطر، وفي معظم الأحوال لا يتم القيام بشيء حيالها وعندما لا يتم اتخاذ إجراء إيجابي لتفادي المخاطر أو تقليلها أو تحويلها يتم بذلك الاحتفاظ باحتمال الخسارة التي تنطوي عليه تلك المخاطر. والاحتفاظ بالمخاطر قد يكون طوعيا أو غير طوعي، وقد يكون شعوريا أو لا شعوريا ويتم الاحتفاظ الشعوري والواعي بالمخاطر عندما يتم

1 يوسف حجيم الطائي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 19، 20.

إدراكها ولا يتم تحويلها وعندما لا يتم إدراك المخاطر فيتم استبقائها لاشعوريا. والاحتفاظ بالمخاطر أسلوب مشروع في التعامل وهو الطريقة الأفضل وعلى أي مؤسسة أن تقرر أي المخاطر التي يجب أن تحتفظ بها والتي ينبغي عليها تفاديها كليا أو تحويلها بناءا على قدرتها على تحمل الخسارة.[1]

**ثانيا: تحاشي أو تفادي المخاطر**

يتم تحاشي المخاطر عندما يرفض الفرد أو المؤسسة قبولها نهائيا، وأن التعرض للمخاطر غير مسموح له بأن يدخل حيز الوجود ويتحقق ذلك عن طريق عدم القيام بالعمل المنشئ للمخاطر وليجنب عدم المخاطرة بالمدخرات في مشروع فيه مجازفة يجب اختيار مشروع ينطوي على مخاطر أقل، وكذلك لتجنب المخاطر المرتبطة بحيازة ملكية يجب عدم شراء تلك الأملاك بل يتم استئجارها وإذا كان استخدام منتج ما محفوفا بالمخاطر فمن الأحسن أن لا يتم صنعه وبيعه. ويعد تفادي المخاطر أحد أساليب التعامل مع المخاطر لكنه تقنية سالبة وليست إيجابية ولهذا السبب يكون أحيانا مدخلا غير مرضي للتعامل مع مخاطر كثيرة فلو استخدم بشكل مكثف لخسرت المؤسسة فرص كثيرة لتحقيق الربح. يمكن أن تلجأ المؤسسات الاقتصادية إلى هذه الطريقة في التعامل مع المخاطر في الأحوال التالية:[2]

- ❖ عندما يتعذر إيجاد طريقة عملية لمواجهة المخاطر؛
- ❖ إذا كان من الممكن توقع المخاطر قبل تحققها.

**ثالثا: نقل المخاطر**

من الممكن نقل أو تحويل المخاطر من شخص إلى شخص آخر أكثر استعدادا لتحملها ويستخدم أسلوب التحويل في التعامل مع كل من مخاطر المضاربة والمخاطر البحتة، ومن الأمثلة الممتازة لاستخدام تقنية التحويل للتعامل مع مخاطر المضاربة عملية التحوط، وهو وسيلة من وسائل تحويل المخاطر ويتم بالشراء والبيع من أجل التسليم المستقبلي وغالبا ما يتم تحويل المخاطر البحتة من خلال العقود بحيث يتحمل بمقتضاه شخص مسؤولية شخص آخر عن الخسارة. كما أن التأمين وسيلة أيضا لتحويل المخاطر ففي مقابل دفعة محددة يسددها أحد الطرفين يوافق الطرف الثاني على تعويض الطرف الأول مبلغ معين من الخسارة المحددة المقبولة.[3]

---

1 إدوارد بورودزيكس، **إدارة المخاطر والأزمات والأمن**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص ص: 127، 128.

2 طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 32.

3 إدوارد بورودزيكس، مرجع سبق ذكره، ص: 127.

**رابعا: تقليل المخاطر**

يمكن تقليل المخاطر من خلال منع المخاطر والتحكم فيها، وما برامج السلامة وتدابير منع الخسارة سوى أمثلة لمحاولات التعامل مع المخاطر عن طريق تقليل فرص حدوثها وبعض التقنيات يكون الهدف منها منع حدوث الخسارة في حين أن البعض الآخر يكون الهدف منه التحكم في شدتها إذا وقعت. وهناك من يقول بأن منع الخسارة هو الوسيلة الأكثر استعمالا في التعامل مع المخاطر. إلا أن منع حدوث الخسارة مدخل غير كاف، ورغم كل هذا لن تستطيع أبدا أن تمنع حدوث الخسائر وفي بعض الأحيان قد يكلف منع الخسائر أكثر من الخسائر نفسها.[1]

**خامسا: اقتسام المخاطر**

يعد اقتسام المخاطر حالة خاصة لتحويل المخاطر، وعندما يتم اقتسام المخاطر تحول احتمال الخسارة من الفرد إلى المجموعة ومع ذلك فالاقتسام هو أحد صور الاحتفاظ الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالمخاطر المحولة إلى المجموعة إلى جانب مخاطر الأفراد الآخرين. من الأمثلة على اقتسام المخاطر المؤسسات حيث يتم تجميع استثمارات عدد كبير من الأشخاص ويجوز لعدد كبير من المستثمرين أن يجمعوا رأسمالهم، بحيث يتحمل كل منهم جزء من مخاطر فشل المشروع.[2]

**المطلب الرابع : مفهوم إدارة المخاطر**

تمثل إدارة المخاطر مختلف الأعمال التي تقوم بها الإدارة للحد من بعض الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر، ومن بينها وضع إجراءات رقابية بالإضافة إلى طرق أخرى منها التنويع أو مشاركة أثار هذه المخاطر مع جهات أخرى بواسطة العقود، الكفالات، الضمانات والتأمين، ولكي نتمكن من إدارة المخاطر بفعالية على الإدارة التعرف على هذه المخاطر وترتيبها وفقا للأولوية وذلك لتحدد مستوى المخاطر الذي ستقبل به.

**أولا: تعريف إدارة المخاطر**

باعتباره علما حديثا نسبيا فقد تم تعريف إدارة المخاطر بطرق متنوعة، إلا أن هناك فكرة واحدة تظهر في كل التعريفات المطروحة تقريبا فهي تتعلق أساسا بالمخاطر وعليه يمكن إعطائها التعاريف التالية:

تعرف إدارة المخاطر بأنها: " عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم و تنفيذ إجراءات من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسائر

1 طارق عبد العال حماد، مرجع سيق ذكره، ص: 33.

2 المرجع السابق، ص: 35.

أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى".[1]

كما تعرف على أنها: "تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف عن طريق اكتشاف المخاطر وتحليلها وقياسها وتحديد وسائل مجابهتها مع اختيار الطرق المناسبة لتحقيق الأهداف المطلوبة".[2]

إن تعريف إدارة المخاطر يركز على الإجراءات التي تتخذها الإدارة لفهم وتعريف وتحليل المخاطر لتستطيع تجنبها أو محاولة تخفيضها إلى أدنى حد ممكن.

**ثانيا: أهداف إدارة المخاطر**

إن الهدف من إدارة المخاطر عامة هو الحد من أثارها التي تهدد نشاط الأفراد والمؤسسات عن طريق خوفهم على ضياع رؤوس أموالهم أو إيراداتهم أو الاثنين معا، كما أنها تهدف أساسا إلى وضع سياسة مثلى ذات أهداف محددة لمجابهة خسائر متوقعة أو الحد منها بأقل تكاليف ممكنة ولإدارة المخاطر العديد من الأهداف التي تسعى للوصول إليها من أجل تحقيق أهداف المؤسسة ويمكن تصنيفها إلى مجموعتين رئيسيتين هما: الأهداف التي تسبق تحقق الخسائر والأهداف التي تلي تحقق الخسائر، وفيما يلي شرح لهذه الأهداف.

**1 - الأهداف التي تسبق تحقق الخسائر:** في أي مؤسسة اقتصادية هناك العديد من الأهداف لإدارة المخاطر التي تسبق تحقق الخسائر تسعى المؤسسة من خلالها إلى تجنب وقوع الخسائر ومن أهم هذه الأهداف مايلي:[3]

❖ **الاقتصاد:** و يعني أن المؤسسة يجب أن تعد التقديرات للخسائر المحتملة بطريقة اقتصادية ممكنة وهذا يتضمن تحليل مصروفات برامج الأمان، التكاليف المرتبطة بالأساليب المختلفة لمواجهة الخسائر بمعنى تهدف إدارة المخاطر إلى تخفيض تكاليف مواجهة المخاطر إلى أدنى حد ممكن.

❖ **تخفيض القلق:** بمعنى أن الوحدات المعرضة للخسارة يمكن أن تسبب قلق وخوف كبير لمدير المخاطر، مثلا في قضية سوء المنتجات يمكن أن تسبب خوف كبير وعلى مدير المخاطر أن يحاول تخفيض هذا القلق والخوف المرتبط بالوحدات المعرضة للخسارة وهذا الهدف يصعب تحقيقه من الناحية العملية فهو معقد.

❖ **مقابلة الالتزامات الخارجية المفروضة:** وهذا يعني أن المؤسسة يجب أن تفي بالمتطلبات

1 طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

2 أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

3 عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص: 51، 52.

المفروضة من قبل الجهات الخارجية كالمتطلبات الحكومية التي تطالب المؤسسة بتوفير وسائل الأمان لحماية العاملين من المخاطر.

**2 - الأهداف التي تلي تحقق الخسائر:** بعد تحقق الخسائر فإن إدارة المخاطر تواجهها مجموعة من التحديات والصعوبات تسعى من خلالها إلى تحقيق جملة من الأهداف الأساسية يمكن ذكرها على النحو التالي:[1]

❖ **بقاء المؤسسة:** ويقصد به بقاء المؤسسة بعد تحقق الخسارة، حيث يمكن لها على الأقل أن تعيد جزء من عملياتها خلال فترة زمنية قليلة إذا أرادت الاستمرار في النشاط والسوق، حيث تستهدف إدارة المخاطر وضع حد أقصى للتكاليف التي تتعرض لها المؤسسة والتي تهدد بقائها إذا زادت عن ذلك.

❖ **استمرارية العمليات:** أن القدرة على الاستمرار في ممارسة العمل بعد تحقق خسارة شديدة يعتبر من بين أهم الأهداف التي تسعى إدارة المؤسسة إلى تحقيقه، حيث تفقد جزء كبير من عملائها وموردیها وتقل قدرتها التنافسية في السوق، بمعنى ضمان استئناف المؤسسة لعملياتها بكامل طاقتها الإنتاجية بعد تحقق الحادث، بحيث تكون فترة التوقف قصيرة جدا.

❖ **استقرار العوائد:** ترغب المؤسسة في الاحتفاظ بأرباحها في الأسهم بعد تحقق الخسارة، ويتم الحفاظ على مستويات دخول مستقرة من خلال تحجيم الانخفاض في التدفقات النقدية أو الدخول بسبب تحقق المخاطر عند حدود مقبولة، وهذا الهدف مرتبط كليا تماما بهدف استمرارية العمليات.

❖ **الاستمرار في النمو:** المؤسسة يمكنها الاستمرار في النمو من خلال تطوير المنتجات الجديدة والأسواق أو عن طريق الاستحواذ والاندماج، ويمكن ضمان النمو المستمر للمؤسسة من خلال ضمان توريد احتياجاتها في حالة تعرضها للحوادث.

❖ **المسؤولية الاجتماعية:** ويمكن القيام بالالتزامات الاجتماعية واثبات الانتماء عن طريق تخفيض أثر هذه الخسائر على الأفراد الآخرين والمجتمع، حيث أن الخسائر الجسيمة يكون لها آثارا عكسية على العاملين والمستهلكين والموردين والدائنين ودافعي الضرائب والمجتمع ككل بصفة عامة. بينما يرى البعض الآخر أن أهم أهداف إدارة المخاطر تتمثل في العناصر التالية:

- ✓ محاولة منع حدوث خسائر مالية شديدة تنهار معها المؤسسة؛
- ✓ اختيار وسائل غير مكلفة لمواجهة المخاطر؛
- ✓ تخفيض معدلات الحوادث وكذلك معدلات حجم الخسائر؛

1 عيد أحمد أبو بكر، **إدارة أخطار شركات التأمين**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن،2011، ص ص: 235، 236.

- ✓ تطوير وسائل تحليل تكلفة المخاطر؛
- ✓ تعظيم الربح في الأجل الطويل وخفض الخطورة والتقييم الدوري لنتائج إدارة المخاطر.

**المطلب الخامس: أدوات، قواعد ومسؤوليات إدارة المخاطر**

بالرغم من أن الأعمال بصورة عامة تواجه أنواعاً متعددة من المخاطر، إلا أن ذلك لا يعني عدم إمكانية التخطيط لها وإدارتها، بل توجد عدة طرق لأخذ المخاطر بالحسبان وتطوير أساليب إدارتها والتحكم فيها والتقليل من آثارها.

**أولا: أدوات إدارة المخاطر**

إن جزءا جوهريا و أساسيا من وظيفة إدارة المخاطر يتمثل في تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي المترتب على الخسائر المتكبدة إلى الحد الأدنى ومن بين هذه الأدوات نذكر ما يلي:[1]

**1 - التحكم في المخاطر:** يقصد بتقنيات التحكم في المخاطر أن تقلل بأدنى تكاليف ممكنة تلك المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، وتشمل أساليب التحكم في المخاطر تحاشيها والمداخل المختلفة لتقليلها من خلال منع حدوث الخسائر ومجهودات الرقابة والتحكم، وفي حالة تحاشي المخاطرة يرفض الفرد أو المؤسسة تقبل التعرض لخسارة ناشئة عن نشاط معين. ويتكون خفض المخاطر من جميع التقنيات التي من شأنها تقليل حدوث الخسارة أو الشدة المحتملة للخسائر التي يتم تكبدها.

**2 – تمويل المخاطر:** يركز تمويل المخاطر على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث في المؤسسة ويأخذ تمويل المخاطر بدرجة أساسية شكل الاحتفاظ أو التحويل، وكل المخاطر التي لا يمكن تفاديها أو الاحتفاظ بها يجب أن تحول أو الإبقاء عليها عند التعامل مع مخاطر معينة حيث يتم الاحتفاظ بجزء من المخاطر ونقل الجزء الآخر.

والشكل الذي تتخذه تقنيات تمويل المخاطر يمكن أن يختلف بدرجة كبيرة، فالاحتفاظ على سبيل المثال قد يكون مصحوبا بتخفيضات موازية محددة لتعويض الخسائر غير المؤمن عليها وقد يتضمن تجميع مبلغ ما لمقابلة الانحرافات عن الخسائر المتوقعة، والاحتفاظ قد يكون أيضا أقل رسمية ودون شكل محدد للتمويل، أما التحويل فقد يأخذ صورة ترتيبات تعاقدية أو التعاقد مع شركات أخرى لأداء أنشطة معينة أو مستندات الضمان و الكفالة وتحويلات هذا النوع تكون في جوهرها شكلا من أشكال التحطم في المخاطر، وعند تقرير أي التقنيات يجب تطبيقه للتعامل مع

1 طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص: 52،54.

المخاطر يجب على مدير المخاطر أن يدرس حجم الخسارة المحتملة واحتمال حدوثها والموارد المتاحة لتعويض الخسارة إذا حدثت، كما يجب أيضا تقييم عوائد وتكاليف إتباع مثل هذا النموذج ثم اتخاذ القرار المناسب للمؤسسة باستخدام أفضل المعلومات المتاحة.

**ثانيا: قواعد إدارة المخاطر**

مع تطور إدارة المخاطر كمجال وظيفي خاص بالإدارة، تم توجيه اهتمام متزايد لصياغة مبادئها وتقنياتها وذلك بهدف توفير قواعد إرشادية متصلة بعملية اتخاذ القرارات المرتبطة بإدارة المخاطر وهذه القواعد هي ببساطة مبادئ تحتكم إلى حسن الإدراك والفطرة السليمة تطبق على مواقف المخاطر وهي على النحو التالي:[1]

**1 - لا تجازف بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته:** القاعدة الأهم في القواعد الثلاثة هي "لا تجازف بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته" ورغم أن هذه القاعدة لا توضح لنا بالضرورة ما يجب عمله بشأن مخاطر معينة إلا أنها تورد المخاطر التي يجب القيام بشيء حيالها، وإذا بدأنا بالإقرار بأنه عندما لا يتم عمل شيء حيال مخاطر معينة تحتفظ المؤسسة باحتمال نشوء خسارة من تلك المخاطرة، فإن تقرير المخاطر التي يجب عمل شيء حيالها خلاصته تقرير أي المخاطر التي لا يمكن الاحتفاظ بها، و من منظور نظرية القرار فإن قاعدة "لا تجازف بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته" تتعرف على القرارات التي تكون إستراتيجية ومناسبة لإدارة المؤسسة.

ومسألة حجم المخاطر التي يمكن الاحتفاظ بها بأمان مسألة فنية ومعقدة جدا، حيث يرتبط مستوى الاحتفاظ بالمخاطر الفردية ارتباطا مباشرا بالقدرة الكلية على احتمال الخسارة، ويتوقف ذلك بدوره على التدفق النقدي للمؤسسة واحتياطاتها السائلة وقدرتها على زيادة التدفق النقدي في حالة الطوارئ، ومن الواضح أن المبلغ الذي تستطيع المؤسسة احتمال خسارته سوف يتفاوت باختلاف المؤسسات وبمرور الوقت تبعا للموارد التي قد تكون متاحة وقت حدوث الخسارة.

**2 - فكر في كل الاحتمالات:** إن القاعدة الثانية لإدارة المخاطر "فكر في كل الاحتمالات" تشير إلى أن احتمال حدوث الخسارة قد يكون عاملا هاما في تقرير ما يجب عمله حيال مخاطر معينة ومنطقيا استخدام الاحتمالات في اتخاذ قرارات إدارة المخاطر مقصور على تلك المواقف التي لا تتعارض فيها القاعدة الأولى لإدارة المخاطر "لا تجازف بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته" والاحتمالية تقتصر على المواقف التي لا يكون الإفلاس احد النواتج المحتملة أو إحدى حالات الطبيعة فيها، فمعرفة ما إذا كان احتمال حدوث الخسارة ضعيفا أو معتدلا أو مرتفعا جدا يمكن أن

1 المرجع السابق، ص: 101 - 107.

يساعد مدير المخاطر في تقرير ما يجب عمله بشأن مخاطر معينة.

**3 - لا تجازف بالكثير مقابل الحصول على القليل:** تقتضي هذه القاعدة في جوهرها وجود علاقة معقولة بين تكلفة تحويل المخاطر والقيمة التي تعود على المحول، ورغم أن قاعدة "لا تخاطر بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته" تفرض مستوى أقصى على المخاطر التي ينبغي الاحتفاظ بها إلا أن قاعدة "لا تخاطر بالكثير مقابل القليل" تقترح أن بعض المخاطر الأدنى من مستوى الاحتفاظ الأقصى ينبغي أن تحول أيضا، ويجب أن يكون مستوى الاحتفاظ الأقصى واحدا لكل المخاطر، وينصح بوضع أو تحديد المستوى الفعلي للاحتفاظ لكل المخاطر على حدى على أساس التكلفة والعائد الموجود ضمنيا في القاعدة الثالثة.

**ثالثا: مسؤولية القيام بعملية إدارة المخاطر**

من خلال هذا العنصر سنتطرق إلى مسؤولية مدير المخاطر ومسؤولية الجهات الأخرى فيما يخص إدارة المخاطر والتعامل معها ومحاولة التخفيف من آثارها المحتملة والواقعة فعلا، من أجل النهوض بالمؤسسة والاستمرار في النشاط.

**1– مسؤولية مدير المخاطر:** إن مسؤولية القيام بعملية إدارة المخاطر من اختصاص مدير المخاطر، من أساليب اكتساب فهم دقيق لمدير المخاطر إلقاء نظرة على ما يقوم به من أعمال منها:[1]

- **يساعد في وضع سياسة إدارة المخاطر:** يتم وضع أهداف و سياسة إدارة المخاطر بواسطة أعلى هيئة تقوم باتخاذ القرارات داخل المؤسسة، ومع ذلك فمدير المخاطر يساعد الإدارة على تحديد أهداف إدارة المخاطر و صياغة بيان السياسة التمهيدية للدراسة و الموافقة عليها.
- **ينخرط في التعرف على المخاطر و قياسها:** إن التعرف على المخاطر من وظائف إدارة المخاطر و تعتبر أكثر صعوبة لأن التعرف عليها يتطلب نظام معلوماتي واسع النطاق يعمل على تنبه مدير المخاطر عند نشؤها، كما يساعده في ذلك الاستشاريين الخارجيين إلا أن المسؤولية النهائية عن التعرف على المخاطر و قياسها تقع على عاتق مدير المخاطر.
- **يختار بدائل تمويل المخاطر:** إن تدابير منع الخسارة و التحكم فيها يمكن أن يقلل من حجم المخاطر، إلا أنه تبقى دائما مخاطرة ما وعلى المؤسسة أن تختار بين الاحتفاظ بها أو تحويلها بناء على معرفة هيكلها المالي، وعليه يوصي مدير المخاطر بالتقنية الواجب استخدامها أو يختار واحدة من بين البدائل المتاحة.

1 طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص: 67 -71.

❖ **التفاوض على التغطية التأمينية:** على مدير المخاطر أن يقرر أولا ما هو التأمين اللازم ثم يذهب إلى سوق التأمين للحصول على أفضل توليفة من التغطية والتكلفة، وهذه الوظيفة يتم أدائها من قبل وكيل أو سمسار.

❖ **يدير المطالبات:** إن التفاوض على التسويات مع مؤسسات التأمين عملية مرهقة وطويلة خاصة في حالة خسائر الممتلكات الكبيرة أو الخسائر المترتبة على تعطيل العمل. وفيما يخص مطالبات دفع التعويضات عن الأضرار والتعويضات للعاملين، يجب أن يتأكد مدير المخاطر من كافة إجراءات رفع التقارير وأن وساطة التسوية من أفضل العناصر الموجودة، وأن الاحتياطات يتم فحصها بشكل متكرر.

❖ **يشرف على الإدارة الداخلية:** تشمل هذه الوظيفة الإشراف على مسك السجلات المتصلة بالخسائر مثل إحصائيات الخسارة ودليل إدارة المخاطر ومراقبة عمليات تجديد التأمين ومسك جداول الممتلكات.

❖ **الاتصال بالمديرين الآخرين:** يتواصل مدير المخاطر مع المديرين الآخرين داخل المؤسسة إلى جانب أطراف خارجية من خلال مستندات رسمية كدليل إدارة المخاطر ومن خلال الاتصالات المكتوبة المنتظمة ومن خلال الاتصال الشخصي. ويجب على مدير المخاطر أن يبلغ المديرين الآخرين بنطاق ومجال برنامج تأمين المؤسسة ويطلب معلومات للتعرف على المخاطر ويقدم إرشادات في مجال إجراءات إدارة المخاطر والخسائر داخل المؤسسة.

❖ **يتولى المحاسبة:** في كثير من المؤسسات متعددة الأقسام يجب على مدير المخاطر أن يوزع نفقات المخاطرة والتأمين على مراكز التكلفة بشكل عادل ومتكافئ.

❖ **يتولى إدارة وظائف المخاطرة:** وتشمل هذه الخطوة الواجبات الإدارية الخاصة بمدير المخاطر شهادات تأمين المقاولين ومراقبة مواعيد انتهاء صلاحيات التأمين، ومساعدة الإدارة في وضع مقاييس ومعايير لأوامر الشراء وعقود الإيجار وغيرها من العقود والوظائف ذات الصلة.

❖ **يشرف على منع الخسارة:** رغم أن مديري المخاطر لا يمكنهم أن يكونوا خبراء بكل مراحل منع الخسارة، إلا أنه يجب أن تتوافر لديهم معرفة عامة بالمجال المدعوم بمعلومات الخسارة المتوافرة لديهم، ويفترض أن هذه المعرفة تمكن مدير المخاطر من تقري الطريقة الأفضل للحصول على المشورة اللازمة بخصوص منع الخسائر ومدير المخاطر الأكثر كفاءة هو الذي تكون له السيطرة على وظيفة السلامة.

❖ **يدير مزايا العاملين:** يتولى حوالي 1/3 مديري المخاطر الممارسين الحاليين مسؤولية مزايا العاملين، والبعض يعتبر ذلك جزءا من إدارة المخاطر، بينما لا يتفق البعض الآخر مع هذا الرأي

على اعتبار أن مزايا العاملين ليست مخاطر وإنما تكاليف يتم تحملها بشكل مقصود من أجل العمل، ومع ذلك تتفق الغالبية على أن إدارة المخاطر وإدارة مزايا العاملين مجالين مهنيين منفصلين يتطلبان أنواعا مختلفة من الخبرة.

**2 - مسؤولية الأطراف الأخرى في إدارة المخاطر:** إن مسؤولية إدارة المخاطر أصبحت مشتركة بين عدة أطراف رئيسية تدير أبعاد مختلفة من إدارة المخاطر و يطلق على ذلك شراكة إدارة المخاطر، من بين هذه الأطراف نجد ما يلي:[1]

❖ **المراقبون:** علما أنهم لا يستطيعون أن يمنعوا إفلاس أو انهيار أي مؤسسة وينحصر دورهم في تسهيل عمليات إدارة المخاطر، ووجود بيئة جيدة لإدارة المخاطر في المؤسسة.

❖ **المساهمون:** إن واجب المساهمين ينحصر في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة يكونوا مسؤولين عن وضع الإستراتيجيات التشغيلية وغيرها، كما ينبغي أن يكون اختيار الأعضاء بدقة لضمان سلامة الاستراتيجيات المحددة من طرف المؤسسة.

❖ **مجلس الإدارة:** إن مجلس الإدارة المنتخب من قبل المساهمين يكون مسؤولا عن وضع استراتيجيات لمصادر الأموال واستخدامها في المؤسسة، وكذلك تعيين الموظفين واختيار المدراء ذوي الكفاءة ووضع سياسات التشغيل لتكون المؤسسة قوية وقادرة على الأهداف المرسومة والمتمثلة في تحقيق ربحية مثلى ونمو الحصة السوقية والمساهمة مع القطاعات الأخرى في التنمية الاقتصادية، كما أن مجلس الإدارة تقع عليه مسؤولية إدارة المخاطر ويعتبر المسؤول أمام المساهمين عن أعمال المؤسسة لذا ينبغي فهم المخاطر التي تواجهها والتأكد من أنها تدار بأسلوب كفء وفعال.

❖ **الإدارة التنفيذية:** إن إدارة المؤسسة ينبغي أن تكون ذات كفاءة وخبرة عالية والتي تم انتقائها من قبل مجلس الإدارة لغرض تنفيذ استراتيجيات مجلس الإدارة، كما تتوفر لديهم الخبرة الكافية في مجال إدارة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة مع القدرة على تحديدها وقياسها ومراقبتها والحد من آثارها والتحكم فيها.

❖ **لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي:** واجب هذه اللجنة هو الوقوف على مدى التزام المؤسسة بأنظمة رقابة داخلية ونظم المعلومات، كما أنها تعتبر كامتداد لوظيفة أو مهمة مجلس الإدارة لإدارة المخاطر مع العرض أن مسؤولية إدارة المخاطر تقع على عبء جميع المستويات الإدارية في المؤسسة، ويقوم بالتدقيق على جميع أعمالها وأنشطتها بما فيها إدارة المخاطر وملاحظة توفر

1 فريهان عبد الحفيظ يوسف، **إدارة المخاطر المصرفية**، رسالة ماجستير، جامعة الإسراء، الأردن، 2008، ص ص: 5، 6.

ووضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة في جميع الإدارات التنفيذية، ولابد من وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية في المؤسسة من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات كما ينبغي وضع خطط طوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات وتخضع للاختبار وبشكل دوري.

❖ **المدققين الخارجيين:** إن دور المدققين هو دور تقييمي في عمليات المعلومات الخاصة بإدارة المخاطر، كما يجب أن يهتم لا يهتم المدققين بالتحليل التدقيقي للميزانية العامة والأرباح والخسائر فقط، بل يجب أن يركزوا أيضا على المخاطر وأن يكون هناك تنسيقا بينهم وبين المراقبين.

❖ **المتعاملون مع المؤسسة:** يقع على المتعاملين مع إدارة المؤسسة عبء إدارة المخاطر وذلك من خلال مطالبة الإدارة بالإفصاح عن المعلومات المالية والتحليل المالي حتى يمكنهم تقييم المؤسسة بصورة دقيقة.

**المبحث الثاني: إدارة المخاطر المالية**

تتضمن المخاطر المالية جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالمؤسسة وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل الإدارة وفقا لتوجه حركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى، وتعتمد المؤسسة لإدارة هذه المخاطر جملة من الأساليب والإستراتيجيات.

**المطلب الأول: مفهوم المخاطر المالية**

تنشأ المخاطر المالية من خلال عمليات لا حصر لها ذات طبيعة مالية شاملة، كالمبيعات المشتريات، الاستثمارات، القروض والأنشطة المختلفة الأخرى.

**أولا: تعريف المخاطر المالية**

تعرف المخاطر المالية بأنها: " التقلب المحتمل في النتائج، وأن المخاطر مفهوم موضوعي يمكن قياسها وأنها تخلق خسائر محتملة، حيث يمكن أن يترتب على التصرف الذي تصاحبه المخاطر مكاسب أو خسائر لا يمكن التنبؤ بها بأيهما سوف يحدث فعلا".[1]

كما تعرف بأنها: " الخسارة التي يمكن التعرض لها نتيجة للتغيرات غير المؤكدة".[2]

وتعرف أيضا بأنها: " مقياس نسبي لمدى التقلب في العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا".[3]

وتعرف المخاطر المالية بأنها: "عملية تتناول عدم اليقين الناتج من الأسواق المالية وتتضمن تقدير

1 محمد على، **إدارة المخاطر المالية في مؤسسات المساهمة المصرية**، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر، 2005، ص:7.

2 المرجع السابق، ص: 7.

3 المرجع السابق، ص: 7.

المخاطر المالية التي تواجه المؤسسة ووضع استراتيجيات متفقة مع الأولويات والسياسة الداخلية".[1]

**ثانيا: خصائص المخاطر المالية**

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص خصائص المخاطر المالية ونوردها كمايلي:[2]

- ❖ أن مفهوم المخاطر المالية يرتبط بالمستقبل وهذا المستقبل غير مؤكد؛
- ❖ أن المخاطر المالية يمكن قياسها كميا، وأنها ترتبط بالحالة التي يتصف بها المتغير المالي موضع الاهتمام بخاصيتين هما:
  - ✓ أن قيمته في المستقبل غير معلومة على وجه اليقين؛
  - ✓ أن قيمته في المستقبل تنطوي على أحد النتائج المحتملة هي:
    - ♦ نتيجة موجبة: حينما تكون نتيجته التي تحققت فعلا أفضل وأحسن من نتيجة القيمة المتوقعة أو المرغوب تحقيها؛
    - ♦ نتيجة محايدة: حينما تكون قيمته الفعلية مساوية تماما للقيمة المتوقعة أو المرغوبة؛
    - ♦ نتيجة سالبة: حينما تكون قيمته الفعلية أسوء من القيمة المتوقعة أو المرغوبة.

**ثالثا: أنواع المخاطر المالية**

وهي عبارة عن الخسائر المحتملة في الأسواق نتيجة للتحولات التي تحدث في تغير أسعار الفائدة وأسعار الصرف ومخاطر التسعير، وتنشأ المخاطر الائتمانية نتيجة لعجز العميل في الوفاء بالتزاماته تجاه المؤسسة، وتنشأ كذلك مخاطر السيولة نتيجة للعجز بالوفاء بالالتزامات في الآجل القصير. وتتمثل أنواع المخاطر المالية في ما يلي:

**1 - مخاطر السوق:** وهي عبارة عن الانحرافات السلبية لقيمة مراقبة تحركات لمحفظة التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات، وتوجد مخاطر السوق فيما يتصل بأي فترة من الزمن وهي كالتالي: [3]

❖ **مخاطر أسعار الفائدة:** تحدث مخاطر أسعار الفائدة نتيجة للتغير في مستوى أسعار الفائدة في السوق، وينتج عن ذلك حدوث خسائر حقيقية عند إعادة تقييم الأصول والخصوم، لاعتماد قيمتها وهي ديون على قيمة سعر الفائدة في السوق تماما كالسندات. وتعتبر مخاطر أسعار الفائدة

---

1 كارين هورش، **أساسيات إدارة المخاطر المالية**، ترجمة عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص: 21.

2 المرجع السابق، ص: 8.

3 طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب)**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص: 368 .373.

من أهم المخاطر التي تواجهها المؤسسة، ومن أكثرها تعقيدا، خاصة في حالة عدم توفر أنظمة معلومات تستطيع من خلالها معرفة معدل العائد عل أصولها.

❖ **مخاطر أسعار الصرف:** تنشأ مخاطر أسعار الصرف نتيجة للتقلبات التي تطرأ في الأسواق على أسعار صرف العملات الأجنبية، وتكمن أهمية مخاطر أسعار الصرف في أنها تعنى بتحديد نسبة الأرباح والخسائر في الأصول. وتوصف أسواق العملات الأجنبية بأنها عالية المخاطر وشديدة التأثر والحساسية بالظروف الاقتصادية والاجتماعية، ومما يساعدها على ذلك استخدامها لأجهزة الاتصالات الحديثة والمتقدمة.

❖ **مخاطر التسعير:** تنشأ هذه المخاطر نتيجة للتغيرات التي تحدث في قيمة الأصول بناءا على قوى العرض والطلب، والظروف السائدة في الأسواق من حيث التضخم والانكماش، وتكمن مخاطر التسعير فيما يواجه المؤسسة من خسائر محتملة الوقوع قد تأثر سلبا على العوائد والإيرادات المتوقعة وتمنعها من استقطاب موارد مالية جديدة، فالمستثمرون يبحثون بطبعهم عن العوائد العالية، قد تحتاج المؤسسة إلى فترة زمنية طويلة من أجل استرجاع ثقتها المفقودة، وكما هو معروف فإن قوة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على تقييم عوائد مرتفعة من أبرز العوامل التي تحدد قيمة أصولها ومركزها في السوق.

**2 - مخاطر الائتمان:** تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لعدم سداد القروض في تاريخ استحقاقها، إما لعجز سببه التعثر والإفلاس أو مماطلة متعمدة مقصودة، فعندئذ يتم التصرف في الضمان باعتباره ملاذا أمنا، وفي بعض الأحيان تكون المؤسسات سببا في حدوث المخاطر الائتمانية نتيجة لحدوث أخطاء من العاملين في الإدارة بسبب عدم تدريبهم أو نقص خبرتهم، إضافة إلى ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة داخل المؤسسة.

ضف إلى ذلك هناك أسباب أخرى تساهم في حدوث مخاطر الائتمان، هي الأوضاع الاقتصادية السائدة كاتجاه السوق نحو التضخم والانكماش، واضطراب حركة الأسواق. كما أن هناك نوعا آخر من المخاطر الائتمانية يكون مردها إلى طبيعة العمل وبيئته، فالقطاع الزراعي مثلا معروف أنه أكثر مخاطرة من القطاعات الأخرى نظرا لطبيعة الزراعة نفسها وتأثرها بالعوامل المناخية وتعرضها للآفات وعدم توافر المياه وهكذا.[1]

**3 - مخاطر السيولة:** تنشأ هذه المخاطر نتيجة لعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات في الأجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة أو عدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب، أو في

1 طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص ص: 71، 72.

حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة، وتتحقق مخاطر السيولة لعوامل داخلية وأخرى خارجية كمايلي:[1]

❖ **العوامل الداخلية:** تتمثل العوامل الداخلية في:

✓ ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات المؤسسة من حيث آجال الاستحقاق والوفاء؛

✓ سوء توزيع الأصول على الاستخدامات المؤسسة ذات درجات متقاربة مما يؤدي إلى صعوبة التحول لأرصدة سائلة؛

✓ التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

❖ **العوامل الخارجية:** وتتمثل العوامل الخارجية في النقاط التالية:

✓ الركود الاقتصادي وما يترتب عنه من تعثر للمؤسسات؛

✓ الأزمات الحادة التي تنشأ بأسواق المال.

**المطلب الثاني: مفهوم إدارة المخاطر المالية**

إن إدارة المخاطر المالية لا تعني التخلص منها، لأن التخلص من الخطر قد يصاحبه خسارة العائد المتوقع. فإدارة المخاطر المالية تعني استخدام الأدوات المناسبة لتدنية الخسائر المحتملة الوقوع.

**أولا: تعريف إدارة المخاطر المالية**

تعرف إدارة المخاطر المالية بأنها: "تلك القرارات التي تستهدف تغيير شكل العلاقة الخاصة بالعائد والخطر المرتبطين بالتدفقات النقدية المستقبلية ".[2]

وتعرف بأنها: " التعرف على أخطار المضاربة المالية وتحليلها ومعالجتها وتتضمن هذه المخاطر مخاطر سعر السلعة، مخاطر معدل الفائدة ومخاطر سعر تبادل السلعة".[3]

ويمكن تعريفها بأنها: "إدارة الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي قد يترتب عليها خسائر محتملة الحدوث في المؤسسة، إذا لم يتم التعامل معها بشكل مناسب، إن إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة تتضمن القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها، وقياسها والتعامل مع مسبباتها والآثار المترتبة عليها".[4]

---

1 فضل عبد الكريم محمد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، السعودية، 2008، ص: 10.

2 محمد علي ، مرجع سبق ذكره، ص:3.

3 جورج رجيدا، ترجمة محمد توفيق البلقيني وإبراهيم محمد مهدي، **مبادئ إدارة الخطر والتأمين**، ، دار المريخ للنشر، السعودية، ص: 135.

4 محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص: 1.

كما تعرف أيضا بأنها: "التعرف على مختلف الأعمال التي تقوم ها المؤسسة للحد من بعض آثارها السلبية الناتجة عن المخاطر، بحيث تقوم بوضع إجراءات رقابية إضافية أو تنويع ومشاركة هذه المخاطر مع جهات أخرى بواسطة العقود والكفالات والضمانات...الخ".[1]

نستخلص أن مفهوم إدارة المخاطر المالية يتضمن كل الأنشطة التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد المتوقع، ودرجة المخاطرة المرتبطة بتحقيق هذا العائد المتوقع، وذلك بهدف تعظيم قيمة الأصل الذي يتولد عنه هذا العائد.

**ثانيا: خصائص إدارة المخاطر المالية**

تتميز إدارة المخاطر المالية بالخصائص التالية: [2]

- ❖ معظم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات هي بالدرجة الأولى مخاطر مالية مثل مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان.
- ❖ تختلف وتتنوع هذه المخاطر حسب مجال تخصص كل مؤسسة، لكن تشترك المؤسسات عموما في ثلاثة مخاطر هي: مخاطر السوق، مخاطر الائتمان و مخاطر السيولة.
- ❖ تعتبر كنظام يساعد على مراقبة المخاطر وتقييمها وإعطاء رؤية ممتازة لما هي عليه.
- ❖ القدرة التنبؤية التي تتميز بها إدارة المخاطر خاصة في مجال تحديد الخسائر، التي تجعل المؤسسات في البحث الدائم على البديل الأمثل، للتخلص أو التخفيض من الخسائر وأثارها للتخلص أو التقليل من الخسائر وأثارها إلى أدنى حد ممكن.
- ❖ إيجاد الحلول فيما يخص كيفية مواجهة المخاطر والتعامل معها أو تحويلها، باستخدام الأساليب المتاحة أو بخلق أدوات جديدة.
- ❖ المخاطر التي تواجهها المؤسسات في مختلف مجالات نشاطها تنعكس بالضرورة على حقوقها والتزاماتها سلبا أو إيجابا، و بالتالي وجود ارتباط قوي بين إدارة المخاطر بباقي الوظائف والأنظمة الأخرى الموجودة داخل المؤسسات.

**ثالثا: أهداف إدارة المخاطر المالية**

من خلال تطبيقات إدارة المخاطر المالية ثبت أن طرق ومناهج إدارة المخاطر وأهدافها تختلف من مؤسسة إلى أخرى، وكحالة خاصة فإن بعض المؤسسات تستخدم تقلب التدفقات النقدية

---

1 صالح رجب حماد، **أثر إدارة المخاطر على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، 2007، ص:8.

2 عصماني عبد القادر، **أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية** ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الأزمات المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، المنعقد بجامعة فرحات عباس،الجزائر، أيام 21/20 أكتوبر، 2009، ص: 6.

وأخرى تستخدم التغير في قيمة المؤسسة كهدف لإدارة المخاطر المالية، وتتمثل أهم هذه الأهداف بصفة عامة في العناصر التالية:[1]

❖ تفادي أكبر المخاطر التي قد تواجه أي مؤسسة وهي الإفلاس وتكاليفه المباشرة وغير المباشرة التي تكون في معظمها كبيرة ومعلومة، فإدارة المخاطر المالية يمكن أن ترفع من قيمة المؤسسة من خلال تخفيض إمكانية العجز وعدم الملاءة.

❖ إدارة المخاطر المالية يمكن أن تساعد في تخفيض تقلب العوائد، لأن تخفيض التقلب في الدخل المستقبلي الخاضع للضريبة سيخفض القيمة الحالية الصافية للدفعات الضريبية المستقبلية وبالتالي رفع قيمة المؤسسة.

❖ إن المصدر الرئيسي لعجز المؤسسة هو عدم القدرة على خدمة الديون، وهذا كله مساو لارتفاع نسبة الديون إلى حقوق الملكية وهذا ما يزيد من مخاطر المؤسسة، وبالتالي فإن إدارة المخاطر المالية تسمح للمؤسسة من تخفيض تكاليف تمويل الديون وفي المقابل فإن إدارة المخاطر يمكن أن تسمح للمؤسسة بإعطائها فرصة لتوسيع التمويل.

❖ الاستثمار الضمني في رأس المال البشري المحدد في المؤسسة، فالمؤسسة الأكثر مخاطرة هي التي يكون تعويض الموظفين الحاليين أو المرتقبين فيها يتطلب بقاؤهم أو ارتباطهم بها، فإدارة المخاطر الحقيقية هي التي تساعد على تخفيض تكاليف الاحتفاظ أو توظيف موظفين رئيسيين.

❖ تساعد الجهات الراعية والفريق الإداري للمشروع ببناء قرارات علمية بالنظر إلى المتغيرات المتحكمة بالمؤسسة.

❖ تشجيع الفريق الإداري على الأخذ بالمقاييس المناسبة من أجل تخفيض:

✓ الآثار السلبية على أهداف وتكاليف وبرامج المؤسسة؛

✓ إدارة المؤسسات في ظل الأزمات.

**رابعا: مهام إدارة المخاطر المالية**

يمكن التعرف على إدارة المخاطر المالية من خلال معرف الوظائف التي يؤدها مدير المخاطر المالية وهذا الأخير يعتبر الهيئة الإدارية التي تضع الخطط والإستراتيجيات المدروسة بكفاءة عالية وتنفيذ الإجراءات الكفيلة بمنع حدوث المخاطر المالية، وتقوم إدارة المخاطر المالية بالوظائف التالية:

**1 - تحديد الهدف:** إن أول خطوة في عملية إدارة المخاطر هي تحديد الأهداف وتقرير احتياجات

1 المرجع السابق، ص: 5.

المؤسسة من برنامج إدارة المخاطر، بحيث تحتاج إلى خطة معينة للحصول على أقصى منفعة ممكنة من جراء نفقات برنامج المخاطر وهي وسيلة لتقييم الأداء، لذلك يجب أن يكون الهدف الأساسي لإدارة المخاطر حماية كفاءة أنشطة المؤسسة للتأكد من عدم وجود أخطار صافية أو خسائر متوقعة تعيق من تحقيق أهداف المؤسسة، وتتضمن خطوتين هما:[1]

♦ تجنب الخسائر الضخمة التي يمكن أن تعيق أداء الأنشطة المختلفة أو تؤدي إلى الإفلاس؛

♦ حماية العاملين بالمؤسسة من مخاطر الأشخاص مثل الوفاة، الإصابة والمرض.

أما اعتبارات التكلفة وكفاءة استخدام الموارد أو تكوين علاقات عامة جيدة فيجب النظر إليها على أنها أهداف فرعية لإدارة المخاطر وليست أهداف أساسية.

**2 - تحديد أو اكتشاف المخاطر:** ويتم ذلك من خلال وجود إدارة داخل المشروع تتمثل في إدارة المخاطر، وتقوم هذه الإدارة بدراسة أوجه النشاط المختلفة للمؤسسة من إنتاج ، تخزين، شراء، بيع تمويل، اختيار العاملين وتدريبهم وذلك بهدف اكتشاف المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، سواء كانت هذه المخاطر قابلة للتأمين أم لا. ولتسهيل عملية اكتشاف المخاطر بالمؤسسة تقوم إدارة المخاطر بإعداد تبويب شامل للمخاطر المختلفة التي تتوقع أن تواجهها المؤسسة في مراحل نشاطها المختلفة، ويتم هذا التبويب على أساس موضوع الخسارة أو نوع المخاطر بالإضافة إلى تبويب مسببات المخاطر والعوامل المساعدة لها وأهمية المخاطر والطرق المناسبة لمواجهتها.[2]

**3- تقييم المخـــاطر:** يقصد بتقييم المخاطر قياس احتمال وقوع خسارة معينة والخسائر المادية المتوقعة، وعلى إدارة المخاطر تقييم المخاطر التي تم اكتشافها وتحديدها، ويتطلب هذا التقييم إعطاء الأولويات للمخاطر ذات الأثر الجسيم حيث يتم تبويب المخاطر في مجموعات مثل:[3]

❖ **المخاطر الجسيمة:** وهي التي تشمل المخاطر التي قد تؤدي إلى إفلاس المؤسسة.

❖ **المخاطر المتوسطة:** وتشمل المخاطر التي لا تؤدي إلى الإفلاس ولكن قد تؤدي إلى الاقتراض غرض الاستمرار في الإنتاج.

❖ **المخاطر القليلة:** وتشمل المخاطر التي يمكن مواجهة خسائرها بسهولة من الدخل الجاري.

**4 - تحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة المخاطر:** ويقصد بهذه الخطوة اتخاذ القرار فبعد تحديد المخاطر وقياسها تأتي مرحلة اختيار الوسيلة المناسبة من أجل مواجهة كل على حدى، وهناك مدخلان أساسيان للتعامل مع المخاطر التي تواجه الفرد أو المؤسسة وهما مدخل

1 أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

2 زيد منير عبوي، **إدارة التأمين والمخاطر**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 28.

3 أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص ص: 47، 48.

التحكم في المخاطر (الوقاية والمنع) ومدخل تحويل المخاطر. حيث أن مدخل التحكم في المخاطر يركز على تدنية الخسائر المتوقعة من وقوع المخاطر، بينما مدخل تحويل المخاطر فيركز على ترتيب رأس المال اللازم لمواجهة الخسائر الناشئة عن تحقق المخاطر بعد تطبيق مدخل التحكم في المخاطر، وتعد هذه المرحلة بمثابة مشكلة اتخاذ القرار حيث يجب على مدير المخاطر اتخاذ القرار بشأن أنسب الطرق المتاحة في التعامل مع المخاطر كل على حدى، فأحيانا قد يتخذ أصحاب المؤسسة القرار بشأن ذلك وأحيانا قد يوجد خطة مسبقة للتعامل مع المخاطر المختلفة أو معيار يطبق لاختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة مخاطر معينة.[1]

**5 - تنفيذ القرار:** فإذا كان القرار مثلا هو تحويل الخطر إلى جهة أخرى فلابد من اختيار المؤمن المناسب والتفاوض معه ثم التعاقد، ولو كان القرار يقتضي اختيار أسلوب منع الخسارة فلابد من تصميم برنامج معين لمنع وقوع الخسارة.[2]

**6 - تقييم ومراجعة برنامج المخاطر المالية:** إن عملية التقييم والمراجعة ضرورية كون إدارة المخاطر لا تعمل في بيئة ساكنة وذلك لكون هذه المخاطر تتبدل وتتغير وتختفي بعض المخاطر وتنشأ أخرى جديدة، كما أن عملية التقييم ضرورية لاكتشاف الأخطاء قبل أن تصبح مكلفة وضارة وخارجة عن السيطرة.[3]

**المطلب الثالث: مراحل إدارة المخاطر المالية**

من الممكن القول بأن هناك ثلاث مراحل رئيسة لإدارة المخاطر المالية، وهي الوقوف على طبيعة المخاطر، وقياس حجم تلك المخاطر، ثم البحث عن سبل التعامل مع المخاطر.

**أولا: الوقوف على طبيعة المخاطر**

ويمكن توضيح مقتضيات مرحلة الوقوف على المخاطر فيمايلي:[4]

تعتبر القوائم المالية وملحقاتها مصدرا خصبا للمعلومات عن طبيعة المخاطر حيث يمثل خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين عن أبرز المتغيرات هو مصدر ثري لتلك المعلومات، وهناك كذلك قائمة الدخل التي تعطي معلومات عن تطور المبيعات والتكاليف المرتبطة بها، وكذا مكونات الربحية. وتتسم القوائم المالية ربع السنوية بالفاعلية، إذ تسهم في الكشف المبكر للمخاطر. فالتغير في حجم المبيعات، ومعدل دوران المخزون حيث تمثل المبيعات أحد مكوناته، يزودان الإدارة

1 زيد منير عبوي، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

2 أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

3 زيد منير عبوي، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

4 منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر**، الجزء الأول، منشأة المعارف، مصر، 2003، ص ص: 79، 80.

بمؤشرات عن سوق منتجاتها. فالاتجاه العكسي لتلك المؤشرات قد يحمل في طيات،ه وجود تغير أو منافسة سعرية، أو يكشف عن انخفاض في جودة المنتج. كما يكشف هامش مجمل الربح واتجاه حركة المصروفات عنها إذا كان هناك تغير في الأسعار.

كما يمكن الكشف عن مدى احتمال التعرض لمخاطر سعر الصرف، وذلك بتحليل المبيعات والمشتريات إلى محلية تصديرية أو استيرادية، ومعرفة العملات وحصة كل عملة.

كما يمكن الكشف عن مدى التعرض لمخاطر سعر الفائدة وذلك من واقع قائمة الدخل ويكون ذلك بحساب معدل تغطية الفوائد من ربح العمليات، وإن كان من الضروري الاعتماد أيضا على قائمة التدفق النقدي الذي يكشف على السيولة. فالأرباح هي نتيجة لقيود دفترية، ومن ثمة ينبغي الوقوف على مدى كون تلك الأرباح محملة بتدفقات نقدية، وذلك طالما أن الفوائد تدفع من التدفقات النقدية وليس من الأرباح الدفترية.

كما تكشف قائمة الدخل بمدى جودة الأرباح المتولدة، ومن المؤكد أن لذلك أهمية، إذ يزودنا بمؤشرات عن مدى إمكانية استيعاب المنشأة للارتفاع في أسعار الفائدة.

وإذا كان لقائمة الدخل كل هذه المساهمات، فإن ذلك يرجع إلى كونها تزودنا بمؤشرات الأداء منذ بداية السنة حتى نهايتها، بما أن الأرقام التي تتضمنها تتسم بالحركة. ومن المؤكد أن الوقوف على طبيعة المخاطر وحجمها له فوائده، فهو ينير الطريق أمامنا، ليكشف عن ما إذا كانت تلك المخاطر في حجم يتطلب التغطية ضده، أم أن المخاطر من حجم تفوق فيه تكلفة التغطية العائد المتوقع منها.

**ثانيا: قياس حجم المخاطر**

إن قياس حجم المخاطر هو المرشد إلى ما يجب عمله، وبمراجعة كتابات الإدارة المالية بصفة عامة يمكن تحديد العديد من المقاييس الإحصائية أو المالية للتعبير الكمي عن المستوى النسبي للمخاطر المالية و يمكن تصنيف هذه الأدوات إلى مجموعتين هما:

- ✓ مجموعة المقاييس التي تعتمد على الأدوات الإحصائية؛
- ✓ مجموعة المقاييس التي تعتمد على أدوات التحليل المالي.

**1 - الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر المالية:** تعتمد الأدوات الإحصائية على قياس درجة التشتت في قيم المتغير المالي محل الاهتمام، أو قياس درجة حساسيته تجاه التغيرات التي تحدث في متغير أخر.

**2 - أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية:** وهي تعتمد على قياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الغير، وبخاصة الدائنين، في الآجال المحددة لاستحقاقها، وتحقيق

تدفقات نقدية صافية للمساهمين. ويعتمد قياس المخاطر المالية بالمؤسسة على مجموعة النسب والمؤشرات المالية التي يمكن الاستدلال من خلالها كمؤشرات تقريبية على الحالة المتوقعة للمؤسسة من حيث التدفقات النقدية المتوقعة لمؤسسة.[1]

**المطلب الرابع: إستراتيجيات إدارة المخاطر المالية**

باستقراء الكتابات المالية العديدة التي ركزت على موضوع إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة يمكن تحديد ثلاثة استراتيجيات رئيسية لإدارة المخاطر المالية وهي:[2]

**أولا: إستراتيجية ترك الموقف مفتوح**

ويقصد بذلك الاحتفاظ بمستوي المخاطر على ما هو عليه، ويمكن أن تعتمد المؤسسة على هذه الإستراتيجية حينما يكون مستوى المخاطر منخفض بشكل لا يبرر التكلفة المتوقعة لإدارته وتندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسة قبول الخطر.

**ثانيا: إستراتيجية تحمل مخاطر محسوبة**

وتعني هذه الإستراتيجية تحديد مستويات المخاطر التي يمكن تحملها بالمؤسسة ثم اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتدنيها إلى مستويات مقبولة. ويندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسات تخفيض الخطر مثل: التنويع في خطوط منتجات المؤسسة(هيكل الاستثمار)، والتغيير في مستوى الرافعة التشغيلية تبعا لظروف المؤسسة(هيكل الاستثمار)، والتغيير في مستوى الرافعة المالية (هيكل التمويل)، واستخدام الأدوات المالية المشتقة للحماية ضد مخاطر الأسعار، وتضم هذه الإستراتيجية طريقتين مهمتين في إدارة المخاطر المالية يتم من خلالها إعادة هيكلة المؤسسة وتتمثل في:

**1- إعادة هيكلة الأصول:** وتسمى أيضا هندسة الأصول وهذه الطريقة تتضمن الأساليب المالية التي تغير من هيكل أصول المؤسسة لأجل تحقيق استخدام أعلى لقيمة الموارد الاقتصادية للمؤسسة، أو لتوفير الضرائب أو للتخلص من التدفق النقدي الزائد بدفعه إلى المساهمين. وتجري إعادة هيكلة الأصول بواسطة عمليات البيع المختلفة مثل بيع جزء من الأصول أو طرح أسهم إحدى المؤسسات التابعة إلي سوق رأس المال للاكتتاب العام أو فصل مؤسسة تابعة بأحد الأساليب الثلاثة أو من خلال عمليات التصفية، وقد تقوم المؤسسة بإعادة هيكلة وحدات النشاط بالاعتماد على إستراتيجية النمو سواء بالاستحواذ أو بإنشاء مشروعات جديدة عن طريق الشراكة.

---

1 عبد القادر شلالي، علال قاشي، **مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر المالية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول **دارة المخاطر المالية وآثارها على اقتصاديات دول العالم**، المنعقد جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة، الجزائر، أيام 26 - 27/ 11/ 2013، ص: 6.

2 محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص: 16. 19.

**2ـ إعادة هيكلة التمويل:** وتركز هذه الإستراتيجية على تغيير هيكل الملكية بالمؤسسة وذلك من أجل إدارة المخاطر المالية بهدف تدنية خطر الإفلاس، أو مشكلة وتكاليف الوكالة المرتبطة بخصائص هيكل الخصوم ورأس المال الخاص بالمؤسسة. ويمكن تنفيذ إستراتيجية إعادة هيكلة التمويل للمؤسسة بطريقة أو أكثر من بين الطرق التالية:

- ❖ طرح شكل جديد من التمويل الأقل خطورة على المؤسسة (مثل السندات القابلة للتحويل السندات القابلة للاستدعاء، أو الأسهم الممتازة بدلاً من السندات العادية)؛
- ❖ استبدال الأوراق المالية الحالية بأوراق مالية ذات خصائص مختلفة؛
- ❖ إعادة شراء الأسهم نقداً "من السوق المفتوح".

**ثالثا: إستراتيجية تغطية كل المخاطر**

ويقصد بذلك تحديد مصدر المخاطر بالنسبة للمؤسسة بهدف تدنيتها إلى مستوى الصفر ويندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسات تحويل المخاطر مثل: التغطية الكاملة أو التأمين ضد المخاطر باستخدام أدوات الهندسة المالية، تحويل المخاطر المالية إلى طرف ثالث بواسطة عقود التأمين والتجنب التام للأنشطة التي تنشأ عنها المخاطر المالية.

وبمراجعة الأساليب والأدوات التي تقترحها الكتابات في مجال إدارة المخاطر المالية ، وكذلك التي اعتمدت عليها الدراسات التطبيقية السابقة في اختبار فروض نظرية إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية وكذلك كتابات التمويل والإدارة المالية، يمكن تحديد عدة أساليب مالية تستطيع المؤسسات المختلفة استخدامها في إدارة المخاطر المالية وذلك بما يتسق مع نظرية التمويل والإدارة المالية وتتمثل في:

- ❖ زيادة كفاءة الاستخدام للأموال؛
- ❖ تقليل نسبة المديونية و الاعتماد على مصادر تمويل أقل خطورة على المؤسسة؛
- ❖ الاستثمار في أصول أكثر سيولة وتنويع الاستثمارات بالمؤسسة؛
- ❖ تقليل نسبة التوزيعات من الأرباح وحجم الالتزامات النقدية الثابتة؛
- ❖ تحقيق التوازن المالي بين هيكل التمويل وهيكل الأصول؛
- ❖ تحقيق التوازن النقدي داخل المؤسسات (التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة).

## المبحث الثالث: التدقيق الداخلي كآلية لتدنية المخاطر المالية

للتدقيق الداخلي دور فعال في ضمان الكفاءة والفاعلية في المؤسسات الاقتصادية، بحيث يوفر ضمانات مستقلة وموضوعية تهدف إلى تحسين عملياتها، فالغاية من إدارة المخاطر هي التخفيف من احتمالات حدوث الخسائر، وتخفيض قيمتها عند حدوثها، ولتحقيق ذلك لابد من تحديد جميع المجالات والأنشطة التي تكون عرضة للمخاطر المالية داخل المؤسسة.

### المطلب الأول: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المالية

يعتبر التدقيق الداخلي جزءا مهما من الرقابة الداخلية، فلقد تغير دوره من التركيز على الجوانب المالية ليشمل أيضا الجوانب الإدارية، وكذا تقديمه للخدمات الاستشارية، فرأي المدقق الداخلي حول كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية أصبح مهما وهو ما أكدته المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتي نصت على أنه يجب أن يشمل رأي المدقق الداخلي وبوضوح على ما يلي وتظهر مستويات العلاقة فيما يلي:[1]

#### أولا: مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية من خلال مرحلة العمل

وتتم مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية بالمؤسسات الإقتصادية من خلال خطوات العمل في المراحل التالية:

**1- مرحلة تخطيط عملية التدقيق:** يراعي عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض لمخاطر مالية عالية، حيث يتم تحديدها بناء على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها، حيث يتم خلال هذه المرحلة تقييم مواضع التدقيق من منظور المخاطر ومشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر.

**2- مرحلة التنفيذ:** خلال مرحلة تنفيذ عملية التدقيق يكون محور التركيز الأساسي هو اختبار ما إذا كانت إدارة المؤسسة والرقابة الداخلية تعمل على تجنب المخاطر أو الحد منها، لذا يوصي المدقق الداخلي بزيادة كفاءة و فعالية الضوابط الداخلية التي يتم تحديدها من خلال التعاون المباشر بين المدقق ومدير المخاطر المالية.

**3- مرحلة جمع أوراق العمل:** تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء تنفيذه لعملية التدقيق بحيث يتم الربط بين كل ملاحظة أو نتيجة يتوصل إليها عن المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة ويتم بعد ذلك صياغة التوصيات بالتعاون مع إدارة المخاطر.

---

1 صبايحي نوال، بغدود راضية، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول **إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم**، المنعقد بجامعة آكلي محند أولحاج، الجزائر، ص ص: 14، 15.

**4- مرحلة إعداد تقرير التدقيق:** يتم وضع النتائج التي تم التوصل إليها خلال عملية التدقيق في التقرير الذي يقوم بإعداده المدقق الداخلي، بحيث يتضمن التقرير تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويتم رفع التقرير للإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليماتها إلى إدارة المخاطر بالأخذ بتوصيات المدقق ومتابعة تنفيذها، بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم وتوضيح المخاطر المالية وتحليلها مع التركيز على احتمال التعرض للخسارة وكيفية تجنبها.

**5- مرحلة المتابعة:** بعد القيام بإعداد التقرير تأتي مرحلة المتابعة لتنفيذ التوصيات التي نص عليها التقرير حيث تتم متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر بالتنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي ووحدة إدارة المخاطر، و تهدف هذه العملية إلى السيطرة على كافة المخاطر وإدارتها بالشكل الذي يقلل من تعرض المؤسسة للخسارة.

لقد بين التدقيق الداخلي أنه لا يوجد تحكم في المخاطر المالية ( تحديد وتخفيض المخاطر ) إلا إذا لعبت أنظمة المراقبة للمؤسسة دورها كما ينبغي، وبالرغم من تعدد أنواع المراقبات المطبقة في المؤسسات مثل: لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي، لكن يبقى هدفها هو ضمان تنفيذ صحيح لإجراءات المراقبة الداخلية، بشكل يُؤمِّن للمؤسسة المصداقية والصحة لنظام المعلومات المستخدم.

**ثانيا: مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية من خلال مهام المدقق الداخلي**

هناك دور مهم يقوم به المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر ويعد هذا الدور بمثابة تقديم ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن فاعلية أنشطة إدارة المخاطر في المؤسسة، والتأكيد على أن هذه المخاطر تدار بشكل مناسب وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال.

**1- دور المدقق الداخلي:** لقد أشار معهد المدققين الداخليين إلى الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها في مجال المخاطر المالية داخل المؤسسة والمتمثلة في:[1]

- ❖ إعداد وتقييم الفحوصات الرقابية للمؤسسات.
- ❖ القيام بمراجعة مستقلة للأنظمة في المؤسسات للتأكد من أن الإجراءات الرقابية فعالة وتعمل بشكل صحيح ومنظم.
- ❖ تزويد إدارة المخاطر بنتائج الفحوصات التي قامت بها إدارة التدقيق والإبلاغ عن أي ضعف أو نقص في هذه الإجراءات.
- ❖ تضمين تقرير المدقق الداخلي عن وحدات المؤسسة المختلفة ملخصاً للبيئة الرقابية بالوحدة بالاعتماد على فحص النظام وكذلك معيار التقييم.

1 إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2012، ص: 44.

❖ تتولى إدارة التدقيق إعداد خطة التدقيق بالاعتماد على المخاطر المالية وتصنيف الوحدات حسب معيار التقييم.

❖ التأكد من أن إدارة المخاطر للمؤسسة تعمل بكفاءة عالية وتلبي المتطلبات العلمية والسلطات الرقابية بهذا الخصوص.

**2ـ الفوائد المتبادلة بين قسم التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المالية:** هناك فوائد كثير يتم تبادلها بين قسم التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، وتتمثل هذه الفوائد في:[1]

❖ تسمح بتقديم تغطية أوسع لأعمال المؤسسة؛

❖ تسمح للعاملين في هذا المجال بفهم أوسع للعمليات والإجراءات المستعملة؛

❖ تحدد نطاق عمل التدقيق وهذا يسمح للمدقق بالتركيز على النواحي ذات الأهمية البالغة؛

❖ تقليل الوقت اللازم للتعرف على المخاطر وترتيب الأولويات وهذا ما يؤدي إلى ربح الوقت وإنجاز العماليات بكفاءة وفعالية وتقديم التقارير في الوقت المناسب؛

❖ مراجعة إجراءات الرقابة في المؤسسات لعدة مرات وتكرارها مقارنة بعدد مرات التدقيق وفقا للطريقة التقليدية؛

❖ تخفيض تكلفة إنجاز مهمة التدقيق الداخلي وذلك من خلال تقليص الوقت والجهد المبذول

❖ لإنجاز مختلف العمليات المتعلقة بها؛

❖ تسهيل عملية الاتفاق مع إدارة المؤسسات على خطط العمل اللازمة مما يزيد من كفاءة تطبيق الخطط التصحيحية ويزيد من سرعة التطبيق.

**المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في مواجهة المخاطر المالية**

هناك دور فعال وبارز للتدقيق الداخلي في مواجهة المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات الإقتصادية وذلك من خلال القيام بتحديد المخاطر، تقييمها والاستجابة لها. وهذا بهدف تقليل حجم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات.

**أولا: دور التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر المالية**

يعتبر تحديد المخاطر المالية الخطوة الأولى والأساسية في عملية إدارة المخاطر وهي الأهم لأن عدم تحديد أحد الظروف أو الأحداث السلبية المتوقعة يعني عدم تحديد المخاطر الناتجة عنها وبالتالي عند حدوثها لن تستطيع إدارة المؤسسة الاستجابة لها والتعامل معها في الوقت المناسب وبشكل فعال. وتحديد المخاطر يعني التعرف على الأحداث التي لها أثر سلبي على إنجاز وتحقيق

1 طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

أهداف المؤسسة واستراتيجياتها وخططها، وتتم هذه العملية من قبل الإدارة التي غالبا ما تعين فريق عمل للقيام بذلك والذي يجب عليه أن يكون على معرفة كاملة بالأنشطة المختلفة للمؤسسة من جهة، ومعرفة بالبيئة الخارجية المحيطة من جهة أخرى بالإضافة إلى الفهم السليم لأهداف واستراتيجياتها وخططها، كما يجب أن تتمم عملية تحديد المخاطر باستخدام أساليب وأدوات مناسبة ومنهجية تضمن بأن جميع الأنشطة والمجالات التي تكون عرضة للمخاطر قد تم تحديدها وتحديد المخاطر التي يمكن أن تنتج عنها ومن بين الأساليب المستعملة في تحديد المخاطر مايلي:[1]

**1- التحديد المعتمد على التصنيف:** وهو عبارة عن تصنيف جميع المصادر المحتملة للمخاطر ويمكن تصنيف هذه المصادر أو الأنشطة الرئيسية أو العوامل المنشأة للمخاطر كما يلي:

- **إستراتيجية:** تهتم بالأهداف الإستراتيجية طويلة الأمد للمؤسسة وهي تتأثر بعدة أحداث ويؤدي التغير فيها إلى حدوث مخاطر كالظروف الطبيعية والكوارث، التغيرات القانونية والسياسية...الخ.
- **تشغيلية:** وهي ترتبط بالأنشطة اليومية للمؤسسة خلال ممارستها لأعمالها المختلفة.
- **مالية:** ترتبط بالنواحي المالية للمؤسسة وتتأثر بظروف السوق المختلفة كالتغير في أسعار الصرف وأسعار الفائدة.
- **معلوماتية:** ترتبط بمصادر المعرفة داخل المؤسسة وتتأثر بمخاطر مختلفة كالمنافسة التكنولوجية وسوء استخدام الملكية الفكرية...الخ.

**2- تحديد المخاطر المالية بناءا على التقييم الذاتي:** يعتمد على قيام كل نشاط أو قسم داخل المؤسسة بفحص ومراجعة طبيعة أعماله والأحداث التي تؤثر عليها ومن ثم تحديد المخاطر المالية المحتمل حدوثها خلال فترة معينة والمرتبطة بشكل مباشر بهذا النشاط، ويعتبر من الأساليب الفعالة كونه يجعل كل فرد يساهم بشكل مباشر بهذا النشاط ويعتبر من الأساليب الفعالة كونه يجعل كل فرد يساهم بشكل فعال في عملية تحديد المخاطر المالية داخل المؤسسة.

**3- قوائم المخاطر السابقة:** وهي قوائم موجودة مسبقاً تضم مختلف المخاطر الهامة والشائعة في المؤسسة وتكون مستخلصة عادةً من المخاطر النظامية والقياسية للمشاريع السابقة والمؤسسات المتماثلة، وتتميز بالسهولة والسرعة في تحديد المخاطر المالية وتستخدم لتخفيف الجهود والضغوط على فريق العمل المسؤول عن عملية إدارة المخاطر المالية داخل المؤسسة وتكون مفيدة في تحديد مخاطر الأنشطة الروتينية والتي تتكرر بشكل دوري ومنتظم. ويتمثل دور التدقيق الداخلي في عملية تحديد المخاطر بتقديم خدمات تأكيدية للإدارة ومجلس الإدارة بأن جميع المخاطر المالية قد

1 شادي صالح البجيرمي، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا، 2011، ص: 86 ـ 88.

تم تحديدها، ولكن لا يجب أن يتمادى هذا الدور إلى درجة يصبح فيها نشاط التدقيق الداخلي هو من يقوم بتحديد المخاطر، وبشكل عام فإن الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي للإدارة في مجال المخاطر المالية تتمثل في:

- ❖ تقديم المساعدة والنصح للمدراء والخبراء المكلفين بتحديد المخاطر المالية؛
- ❖ تطوير الأساليب والأدوات المستخدمة في عملية تحديد المخاطر المالية؛
- ❖ أن يكون مصدراً للمعلومات والخبرة المطلوبة في عملية إدارة المخاطر المالية؛
- ❖ إعداد وتوصيل التقارير اللازمة إلى الإدارة ولجنة التدقيق في الوقت المناسب.

**ثانيا: دور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر المالية**

يقوم التدقيق الداخلي بدور مهم في إدارة المخاطر المالية، فالتدقيق الداخلي يوفر بحكم تعريفه ضمانات مستقلة وموضوعية تهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة، من خلال بناء قاعدة بيانات بكافة الأخطاء والخسائر التي تحدث، بهدف تحليلها والحد من تكرار حدوثها مستقبلا وذلك بتقييم ورفع كفاءة الإجراءات الرقابية المطبقة بالمؤسسة، الأمر الذي يتوجب على كافة الجهات داخل المؤسسة ضرورة إبلاغ إدارة المخاطر بالأخطاء والخسائر التي تحدث والمعالجات التي تم تبنيها. وعلى هذا الأساس هناك عدة عوامل رئيسية ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر منها:[1]

- ❖ تجنب أي نشاط يهدد استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي؛
- ❖ القيام بالأنشطة التي تساهم في تحسين نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

ولقد أشار معهد المدققين الداخليين إلى الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها والأدوار التي يجب عليه تجنبها في مراحل عملية إدارة المخاطر، وتتمثل هذه الأدوار في:[2]

**1- الدور الجوهري والعام لنشاط التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية:** يؤدي المدقق الداخلي دورا جوهريا فيما يتعلق بإدارة المخاطر المالية إذ يلتزم المدقق بالقيام بالعمليات التالية:

- ❖ تقديم تأكيد للمؤسسة حول فاعلية وكفاءة عملية إدارة المخاطر؛
- ❖ تقديم تأكيد بأن تقييم المخاطر يتم بشكل صحيح؛
- ❖ تقييم عملية إدارة المخاطر المالية؛
- ❖ تقييم التقارير التي تحدد المخاطر الرئيسية؛

1 إبراهيم رياح إبراهيم المدهرن، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، فلسطين، 2011، ص: 46.

2 شادي صالح البجيرمي، مرجع سبق ذكره، ص:84.

- ❖ مراجعة عملية إدارة المخاطر الرئيسية.

**2- الدور الوظيفي والتخصصي لنشاط التدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر:** يقوم المدقق الداخلي يدورا وظيفي وتخصصي فيما يتعلق بإدارة المخاطر المالية إذ يلتزم المدقق بالقيام بالعمليات التالية:

- ❖ تقديم المساعدة للإدارة في تحديد وتقييم المخاطر؛
- ❖ تقديم النصح والإرشاد والمساعدة للإدارة في الاستجابة للمخاطر؛
- ❖ ترتيب أنشطة وخطوات عملية إدارة المخاطر المالية؛
- ❖ تجميع التقارير المختلفة عن المخاطر وتوحيدها؛
- ❖ المحافظة على إطار عملية إدارة المخاطر المالية؛
- ❖ تأييد ودعم العاملين والقائمين على إدارة المخاطر المالية؛
- ❖ تطوير إستراتيجية إدارة المخاطر المالية وعرضها على مجلس الإدارة.

**3- الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي تجنبها:** عند قيام المدقق الداخلي بأداء مهامه ينبغي عليه تجنب القيام بالعمليات التالية:

- ❖ تحديد المخاطر الجوهرية.
- ❖ تنفيذ عملية إدارة المخاطر وإخضاعها لسيطرته.
- ❖ إدارة التأمين على المخاطر المالية.
- ❖ اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستجابة للمخاطر المالية.
- ❖ تنفيذ إجراءات الاستجابة للمخاطر المالية نيابة عن الإدارة.
- ❖ تحمل مسؤولية عملية إدارة المخاطر المالية.

**ثالثا: دور التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر المالية**

يقصد بعملية الاستجابة للمخاطر المالية التعامل معها بعد القيام بعملية تحديدها وتقييمها وهذا يتطلب تحديد الخيار اللازم اعتماده من قبل الإدارة لمعالجة هذه المخاطر المالية من خلال تخفيف درجة احتمال حدوثها إلى أدنى درجة ممكنة. ويمكن تحديد خيارات الاستجابة للمخاطر المالية ضمن أحد العناصر التالية:[1]

**1- قبول المخاطر:** تقوم الإدارة بإتباع هذا الخيار في حالة المخاطر المالية المحدودة والقليلة

1 المرجع السابق، ص: 90. 92.

التأثير أو وعندما تكون تكلفة المعالجة أكبر من حجم الخسائر المتوقع حدوثها، وعند اعتماد هذا الخيار يجب القيام بمراجعة مستمرة للمخاطر في حال حدوث ظروف طارئة أدت إلى زيادة تأثيرها مما قد يتطلب معالجتها بطريقة أخرى.

**2- تقليص المخاطر**: يتم التعامل مع العديد من المخاطر المختلفة بهذه الطريقة بحيث تقوم إدارة المؤسسة بتطبيق نظام رقابة فعاَل تحاول من خلاله التخفيف من درجة حدوث المخاطر ودرجة تأثيرها إلى الحد القبول من طرف المؤسسة أو من خلال التحوط لهذه المخاطر.

**3- تجنب المخـــاطر**: وهو الخيــار الأخير المتوفر لدى إدارة المؤسسة وذلك من خلال تجنب الظروف والأحداث التي يمكن أن تتسبب في حدوث المخاطر، فبعض هذه المخاطر لا يمكن للمؤسسة أن تتحملها كالدخول في مشاريع يترتب عليها في المستقبل التعرض للمساءلة القانونية بحيث يمكن أن يكون حجم الخسائر الممكن وقوعه أكبر من الإيرادات المتوقعة ولكن هذا الخيار يمكن أن يحرم المؤسسة من عوائد المشاريع التي تجنبتها.

**الخلاصة**

تواجه بيئة الأعمال تغيرات سريعة وكبيرة ذات آثار بالغة الأهمية على المؤسسات الاقتصادية عبر العالم بأسره واستجابة لذلك تتحرك هذه المؤسسات لوضع هياكل وعمليات من أجل تحسين أساليب إدارة المخاطر، وأصبح المجتمع المالي ينظر إلى المدقق الداخلي على أنه الأكثر تأهيلا للمساعدة في إدارة المخاطر لما يملكه من معارف وخبرات ومهارات بحيث تكون مساهمته في إدارتها وتدنيتها من خلال الخدمات الاستشارية والنصائح التي يقدمها لإدارة المخاطر.

# الفصل الثالث

# دراسة ميدانية حول مساهمة التدقيق الداخلي في تدنية المخاطر المالية

**تمهيد**

**المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة**

**المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان**

**المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة ومعنوية الفروق**

**خلاصة**

**تمهيد**

إن الجزء النظري في البحوث يهدف إلى تعزيز الخلفية المعرفية للباحث حول موضوع الدراسة قصد الإحاطة بجميع جوانبه، ولكن الجزء النظري لا يعطي حقيقة ولا يعتبر تعميم لكل الظواهر من نفس النوع لذا يجب أن تكون هناك دراسة ميدانية تحاكي الواقع، وعليه تم تخصيص هذا الجزء التطبيقي لإسقاط المكتسبات النظرية على أرض الواقع من خلال القيام بدراسة ميدانية بالاعتماد على الاستبيان.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار التطبيقي للدراسة الميدانية، من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة؛**

**المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان؛**

**المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة ومعنوية الفروق.**

## المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى وصف وإبراز دور التدقيق الداخلي في تدنية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية الذي طبق على عينة الدراسة وذلك لكشف حقيقة الظاهرة وإبراز خصائصها والجوانب المحيطة بها، وهذا يتطلب تحديد الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، طالما أنه يعتبر أساس تنظيم الأفكار والمعلومات من أجل البحث عن الحقائق والوصول إلى النتائج، كما أنه يسمح بدراسة الموضوع بطريقة علمية واضحة، لهذا سيتم التركيز على تحديد أدوات جمع البيانات وتحديد عينة الدراسة وكذا أساليب التحليل المستعملة.

### المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

هناك عدة أسباب تمنع الباحث أو لا تساعده على إجراء البحث على كامل مجتمع الدراسة لذلك يلجأ إلى اختيار جزء من المجتمع لإجراء هذه الدراسة وهو ما يعرف بالعينة.

#### أولا: مجتمع الدراسة

يعرف المجتمع بأنه: "مجموعة متكاملة من الأفراد أو الأشياء أو الأعداد وغيرها لها خاصية مشتركة يمكن ملاحظتها ويراد تحليلها" وينقسم المجتمع إلى قسمين هما:[1]

**1 ـ** المجتمع المحدود: وهو المجتمع الذي يمكن حصر جميع أفراده.

**2 ـ** المجتمع غير المحدود: وهو المجتمع الذي لا يمكن حصر جميع أفراده.

ويتمثل مجتمع الدراسة الميدانية لبحثنا هذا في المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولايتي جيجل وسكيكدة.

#### ثانيا: عينة الدراسة

تعرف العينة بأنها: "جزء من المجتمع قيد الدراسة تؤخذ بطريقة معينة بحيث تكون ممثلة تمثيلا صحيحا للمجتمع بقصد التعرف على خصائصه".[2]

الجدول رقم (3 - 1): اختيار عينة الدراسة

| عدد الاستبيانات | الموزعة | المستردة | المستبعدة | المستردة الصالحة |
|---|---|---|---|---|
| المجموع | 80 | 64 | 14 | 50 |
| النسبة المئوية% | %100 | %80 | %17,50 | %62,50 |

وفي بحثنا هذا اخترنا عينة عشوائية بسيطة تتكون من 80 فردا وقمنا بتوزيع الاستبيان على مختلف أفرادها، استرجعنا منها 64 استمارة وقمنا باستبعاد 14 منها بسبب عدم صحتها وصلاحيتها

1 عزام صبري، **الإحصاء الوصفي ونظام spss**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص:16.

2 المرجع السابق، ص:17.

لعدم الإجابة على كل الأسئلة واحتوائها على معلومات خاطئة. وبذلك فالحجم النهائي للعينة يتكون من 50 فردا من مجتمع الدراسة، وهي تمثل ما نسبته 62,50 % من حجم المجتمع.

**المطلب الثاني: حدود الدراسة**

حددت هذه الدراسة بحدود مكانية وزمانية.

**أولا: الحدود المكانية**

ويقصد به مكان إجراء الدراسة الميدانية لتوزيع الاستبيان، وهنا نشير إلى أن الدراسة اقتصرت على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولايتي جيجل وسكيكدة.

المؤسسات الاقتصادية الخاصة بولاية جيجل هي: مدبغة الجلود، المؤسسة المغاربية للميكانيك والصناعات الدقيقة، الشركة الإفريقية للزجاج، محطة توليد الكهرباء والغاز، مؤسسة العياشي للبلاط والغرانيت، المؤسسة الكاتمية للفلين.

المؤسسات الاقتصادية الخاصة بمجمع سونطراك لولاية سكيكدة هي: مركب الصناعات البتروكيميائية، المديرية الجهوية للنقل عبر الأنابيب، مؤسسة الصيانة الصناعية، مركب تكرير البترول، مركب تمييع الغاز، المديرية الجهوية لتسيير المنطقة الصناعية.

**ثانيا: الحدود الزمانية**

تم تطبيق الدراسة الميدانية من 11 أفريل إلى غاية 27 ماي من السنة الجامعية 2014/ 2015.

**المطلب الثالث: أداة الدراسة الميدانية**

تتمثل أداة الدراسة الميدانية في الاستبيان" وهي وسيلة لجمع البيانات من خلال احتوائها على مجموعة من الأسئلة أو الفقرات، ويتم توزيعها من خلال التسليم باليد أو من خلال إرسالها بالبريد من أجل تعبئتها من قبل أفراد العينة".[1]

**أولا: تحضير الاستبيان**

قصد إكمال الجانب التطبيقي من الدراسة تم وضع الاستبيان لجمع البيانات الأولية عن متغيرات الدراسة، وقمنا بإعداده بناءا على إشكالية الدراسة وفرضياتها، ولقد مرت هذه الخطوة بمجموعة من المراحل تتمثل أساسا في:

**1- تصميم الاستبيان:** في هذه المرحلة حاولنا إعداد أسئلة الاستبيان بصيغة بسيطة والابتعاد عن التعقيد حتى تكون الأسئلة قابلة للفهم من قبل جميع أفراد عينة الدراسة، وتم تقسيمه إلى أربعة محاور وهي:

1 محفوظ جودة، **التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص:20، 21.

❖ **المحور الأول:** يتضمن هذا المحور البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة من حيث الجنس العمر، المستوى الدراسي، الوظيفة وعدد سنوات الخبرة.

❖ **المحور الثاني:** تناول هذا المحور46 سؤالا موجه لأفراد عينة الدراسة من أجل معرفة مدى التزام المدققين الداخليين بالإجراءات والمعايير الدولية للتدقيق الداخلي أثناء تنفيذ مهمة التدقيق.

❖ **المحور الثالث:** تناول هذا المحور 22 سؤالا موجه لأفراد عينة الدراسة من أجل معرفة مدى تعرض المؤسسات الاقتصادية للمخاطر المالية.

❖ **المحور الرابع:** تناول هذا المحور13 سؤال موجه لأفراد عينة الدراسة من أجل معرفة دور التدقيق الداخلي في تدنية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية بولايتي جيجل وسكيكدة.

كما تم استخدام مقياس" ليكرت (likert) الخماسي" (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد موافق موافق بشدة) في جميع أسئلة الاستبيان، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم ( 3 ـ 2 ): درجات مقياس" ليكرت الخماسي"

| 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
|---|---|---|---|---|
| غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |

**المصدر**: من إعداد الطالبة.

**2 - نموذج الدراسة بالاستبيان:** لتوضيح مشكلة وتحقيق أهدافها، قمنا بوضع نموذج افتراضي يظهر طبيعة العلاقة بين المتغيرين:

❖ متغير مستقل: يتمثل في التدقيق الداخلي.

❖ متغير تابع: يتمثل في المخاطر المالية.

الشكل رقم (3 - 1): النموذج الافتراضي للدراسة

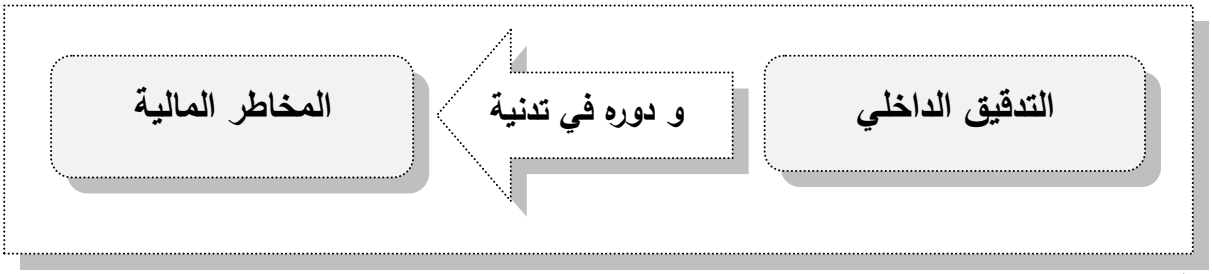


**المصدر**: من إعداد الطالبة.

**ثانيا: صدق الاستبيان**

**1 - صدق فقرات الاستبيان:** صدق الاستبيان يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه كما يقصد بالصدق" شمول الاستبيان لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها"، تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان من خلال:

**صدق المحكمين:** تم التحقق من صدق الاستبيان من خلال عرضه على خمسة أساتذة متخصصين ولهم خبرة في هذا المجال من قسم العلوم التجارية وقسم علوم التسيير لمناقشته، حيث تم استرجاعه بعد تدوين الملاحظات حول أسئلة المحاور الأربعة التي تضمنها الاستبيان، وذلك بحذف وتعديل بعض الأسئلة. وبناءا على ملاحظات الأساتذة المحكمين تم تعديل الاستبيان وإخراجه في شكله النهائي. [1]

**2 -صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان:** يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وتم التأكد من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان لعينة الدراسة البالغة 50 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية لكل فرع والدرجة الكلية لكل جزء والدرجة الكلية للمحور التابعة له كالتالي:

❖ **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني** (مدى التزام المدققين الداخليين بالإجراءات والمعايير الدولية للتدقيق الداخلي أثناء تنفيذ مهمة التدقيق)

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول من الجزء الأول من المحور الثاني** (معايير صفات القائم بأعمال التدقيق).

الجدول رقم (3 - 3): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول من الجزء الأول من المحور الثاني.

| رقم الفقرة | الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | يتمتع مدير قسم التدقيق الداخلي بالصلاحيات الكاملة التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه. | 0,838 | 0,000 |
| 2 | يتمكن المدقق الداخلي من الاطلاع على السجلات والوثائق للجهة موضوع التدقيق. | 0,480 | 0,000 |
| 3 | يلتزم المدقق الداخلي بالحياد والنزاهة عند أداء مهامه. | 0,570 | 0,000 |
| 4 | يعين فريق التدقيق الداخلي ممن تتوفر فيهم المهارة والمعرفة والتخصص التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة. | 0,773 | 0,000 |
| 5 | يبدل المدقق الداخلي المهارة والعناية المهنية اللازمة عند أداء مهامه. | 0,756 | 0,000 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (3 - 3) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرع الأول من الجزء الأول من المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0,05، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0,05 وقيمة r المحسوبة موجبة

1 أنظر الملحق رقم:1.

وبذلك تعد كل فقرات الفرع الأول صالحة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني من الجزء الأول من المحور الثاني** (معايير نطاق العمل).

الجدول رقم (3 - 4): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني من الجزء الأول من المحور الثاني.

| رقم الفقرة | الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | يشمل نطاق عمل المدقق الداخلي فحص وتدقيق جميع العمليات المالية. | 0,371 | 0,008 |
| 2 | تلعب الإدارة العليا دورا هاما في إعطاء صلاحيات للمدقق الداخلي في تحديد الأنشطة التي يجب تدقيقها. | 0,358 | 0,011 |
| 3 | على المدقق الداخلي التأكد من النزاهة والقابلية للاعتماد على المعلومات المتوفرة بالقوائم المالية. | 0,562 | 0,000 |
| 4 | يقوم المدقق الداخلي بتدقيق جميع الوسائل المستخدمة في تحديد وقياس وتصنيف المعلومات من أجل تبويبها التقرير عنها. | 0,545 | 0,000 |
| 5 | يقوم المدقق الداخلي بالرقابة على عملية إمساك الدفاتر والتأكد من أنها تحتوي على معلومات مفيدة ودقيقة. | 0,589 | 0,000 |
| 6 | المدقق الداخلي مطلع على تفاصيل القوانين و اللوائح. | 0,670 | 0,000 |
| 7 | يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى التزام العاملين بالقوانين والأنظمة المعمول بها في المؤسسة. | 0,112 - | 0,441 |
| 8 | يقوم المدقق الداخلي باقتراح الوسائل الملائمة لحماية الأصول. | 0,516 | 0,000 |
| 9 | يتحقق المدقق الداخلي من وسائل الحماية المادية للأصول ومدى ملائمتها بالإضافة إلى التأكد من وجود الفعلي للأصول. | 0,619 | 0,000 |
| 10 | يتأكد المدقق الداخلي من وجود معايير تشغيلية لقياس الاستخدام الفعال والاقتصادي. | 0,767 | 0,000 |
| 11 | تعمل الإدارة بالتعاون مع المدقق الداخلي على دراسة أسباب عدم الاستخدام الأمثل لبعض الموارد. | 0,575 | 0,000 |
| 12 | المدقق الداخلي مسؤول عن وضع معايير لتحديد ما إذا كانت الأهداف المرغوبة تم تحقيقها. | 0,674 | 0,000 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (3 – 4) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرع الثاني من الجزء الأول من المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند

مستوى دلالة 0,05، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0,05 وأغلب قيم r المحسوبة موجبة وبذلك تعد أغلب فقرات الفرع الثاني صالحة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث من الجزء الأول من المحور الثاني** (معايير أداء عمل التدقيق الداخلي).

الجدول رقم (3 - 5): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث من الجزء الأول من المحور الثاني.

| رقم الفقرة | الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | يقوم المدقق الداخلي بتحديد نطاق وأهداف عمله بصفة مستقلة. | 0,626 | 0,000 |
| 2 | يقوم المدقق بتغيير خطة قسم التدقيق الداخلي دون موافقة مدير قسم التدقيق الداخلي. | 0,737 | 0,000 |
| 3 | يقوم المدقق الداخلي بمقابلة الجهة محل التدقيق قبل البدء بعمله وبعدها يتم تحديد توقيت العملية | 0,522 | 0,000 |
| 4 | جمع المعلومات يحكمه نطاق وأهداف عملية التدقيق الداخلي | 0,157 | 0,276 |
| 5 | يعمل المدقق الداخلي على تقديم نتائج جمع المعلومات وإبلاغ الإدارة في حالة وجود علاقة غير متوقعة | 0,735 | 0,000 |
| 6 | يعد المدقق الداخلي التقرير بشكل مكتوب دون استشارة الإدارة | 0,303 | 0,033 |
| 7 | يختلف شكل تقرير المدقق الداخلي باختلاف طبيعة الجهة الخاضعة للتدقيق | 0,588 | 0,000 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (3 - 5) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرع الثالث من الجزء الأول من المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0,05، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0,05 وقيمة r المحسوبة موجبة وبذلك تعد كل فقرات الفرع الثالث صالحة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع من الجزء الأول من المحور الثاني** (معايير إدارة قسم التدقيق الداخلي).

الجدول رقم (3 - 6): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع من الجزء الأول من المحور الثاني.

| رقم الفقرة | الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع خطط لإدارته لتمكينها من تنفيذ المسؤوليات المنوطة بها. | 0,337 | 0,017 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2 | يوجد لمدير التدقيق الداخلي نظام أساسي وقائمة بالأهداف والسلطات والمسؤوليات لإدارة هذا القسم. | 0,602 | 0,000 |
| 3 | يلتزم مدير التدقيق الداخلي بوضع سياسات وإجراءات لإرشاد فريق العمل. | 0,429 | 0,002 |
| 4 | يعمل مدير التدقيق الداخلي على إحداث التعاون والتنسيق بين جهود المدققين الداخليين والخارجيين. | 0,528 | 0,000 |
| 5 | يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع برامج لاختيار وتطوير الموارد البشرية. | 0,682 | 0,000 |
| 6 | يقوم مدير قسم التدقيق الداخلي بتدريب فريقه قبل أداء أي مهمة. | 0,575 | 0,000 |
| 7 | يقوم مدير قسم التدقيق الداخلي بوضع برنامج لتحسين الجودة والأداء داخل قسمه. | 0,812 | 0,000 |
| 8 | يقوم المدقق الداخلي بوضع وتنفيذ برنامج التأكد من جودة أداء الإدارة وتقييم أعمالها بصورة مستمرة. | 0,724 | 0,000 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (3 – 6) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرع الرابع من الجزء الأول من المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0,05، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0,05 وقيمة r المحسوبة موجبة، وبذلك تعد كل فقرات الفرع الرابع صالحة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول من الجزء الثاني من المحور الثاني (التخطيط للمهمة).**

الجدول رقم (3 - 7): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول من الجزء الثاني من المحور الثاني.

| رقم الفقرة | الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | يستلم قسم التدقيق الداخلي الأمر بالمهمة من طرف الإدارة العليا. | 0,351 | 0,012 |
| 2 | اختيار الجهة الخاضعة للتدقيق يكون حسب رغبة قسم التدقيق الداخلي. | 0,645 | 0,000 |
| 3 | يقوم قسم التدقيق الداخلي بوضع خطة التدقيق بالتعاون مع الوحدات الخاضعة لمهمة التدقيق والعمل على تطويرها. | 0,736 | 0,000 |
| 4 | يقوم المدقق الداخلي بالتحليل والتقييم من خلال الوثائق الرسمية للمؤسسة. | 0,182 | 0,205 |
| 5 | يقوم المدقق الداخلي بتقييم احتمالات وقوع التزوير والاحتيال وكيفية مواجهتها. | 0,561 | 0,000 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (3 - 7) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرع الأول من الجزء الثاني من المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند

مستوى دلالـــة 0,05، حيث أن مستوى الدلالـــة لكل فقرة أقل من0,05 وقيمة r المحسوبة موجبة وبذلك تعد أغلب فقرات الفرع الأول صالحة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني من الجزء الثاني من المحور الثاني** (تقيم نظام الرقابة الداخلية).

الجدول رقم (3 - 8): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني من الجزء الثاني من المحور الثاني.

| رقم الفقرة | الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | يقوم المدقق الداخلي بتفعيل إجراءات الرقابة التي تمنع وقوع الأخطاء وتفادي عمليات الغش. | 0,724 | 0,000 |
| 2 | يرفع المدقق الداخلي توصياته عن فعالية نظام الرقابة المعمول بها للتحقق من رد الإدارة وتحديد الجهة المسؤولة عن التصويب. | 0,792 | 0,000 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (3 - 8) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرع الثاني من الجزء الثاني من المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0,05، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0,05 وقيمة r المحسوبة موجبة وبذلك تعد كل فقرات الفرع الثاني صالحة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث من الجزء الثاني من المحور الثاني (تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي).**

الجدول رقم (3 - 9): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث من الجزء الثاني من المحور الثاني.

| رقم الفقرة | الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | يقوم مدير قسم التدقيق الداخلي بتقسيم مهمة للتدقيق الداخلي على أعضاء الفريق وفقا لمخطط تنفيذ المهمة. | 0,759 | 0,000 |
| 2 | يلتزم المدقق الداخلي بتسليم الاستبيان للجهة الخاضعة للتدقيق من أجل تحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية. | 0,863 | 0,000 |
| 3 | يتم فحص الإجراءات من طرف المدقق الداخلي للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والقوانين واللوائح المعمول بها داخل المؤسسة ومدى التزام العاملين بها. | 0,536 | 0,000 |
| 4 | على المدقق الداخلي بناء نتائج عمله على أساس التحليلات والتقويمات الملائمة والموضوعية. | 0,608 | 0,000 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (3 - 9) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرع الثالث من الجزء الثاني من المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0,05، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0,05 وقيمة r المحسوبة موجبة وبذلك تعد كل فقرات الفرع الثالث صالحة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع لرابع من الجزء الثاني من المحور الثاني (التقرير عن مهمة التدقيق الداخلي).**

الجدول رقم (3 - 10): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع من الجزء الثاني من المحور الثاني.

| رقم الفقرة | الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | يستلم قسم التدقيق الداخلي الأمر بالمهمة من طرف الإدارة العليا. | 0,770 | 0,000 |
| 2 | اختيار الجهة الخاضعة للتدقيق يكون حسب رغبة قسم التدقيق الداخلي. | 0,681 | 0,000 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (3 - 10) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرع الرابع من الجزء الثاني من المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0,05، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0,05 وقيمة r المحسوبة موجبة وبذلك تعد كل فقرات الفرع الرابع صالحة لما وضعت لقياسه.

❖ **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث** (مدى تعرض المؤسسات الاقتصادية للمخاطر المالية)

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الجزء الأول من المحور الثالث (مدى التعرض للمخاطر السوقية).**

الجدول رقم (3 - 11): الصدق الداخلي لفقرات الجزء الأول من المحور الثالث.

| رقم الفقرة | الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | تنشأ مخاطر أسعار الفائدة نتيجة التغير في السياسة النقدية. | 0,570 | 0,000 |
| 2 | تسبب مخاطر أسعار الفائدة خسائر حقيقية عند إعادة تقييم الأصول والخصوم. | 0,600 | 0,000 |
| 3 | تتوفر المؤسسة على نظام معلومات محاسبي تستطيع من خلاله معرفة معدلات الفائدة. | 0,481 | 0,000 |
| 4 | مخاطر أسعار الصرف ناتجة عن التقلبات التي تحدث في أسعار صرف العملات الأجنبية في السوق. | 0,373 | 0,008 |
| 5 | مخاطر أسعار الصرف تحدد نسبة الأرباح والخسائر في الأصول. | 0,736 | 0,000 |
| 6 | تتأثر مخاطر أسعار الصرف بالظروف الاقتصادية. | 0,705 | 0,000 |
| 7 | تنشأ مخاطر التسعير نتيجة لقوى العرض والطلب. | 0,571 | 0,000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 8 | مخاطر التسعير تتأثر بالأحداث الاقتصادية من انكماش وتضخم. | 0,643 | 0,000 |
| 9 | تؤثر مخاطر التسعير على العوائد والإيرادات المتوقعة للمؤسسة. | 0,463 | 0,001 |
| 10 | تؤثر مخاطر التسعير على قوة المركز المالي للمؤسسة. | 0,235 | 0,100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (3 - 11) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الجزء الأول من المحور الثالث والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0,05، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0,05 وقيمة r المحسوبة موجبة، وبذلك تعد أغلب فقرات الجزء الأول صالحة لما وضعت لقياسه.

- ✓ **الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثاني من المحور الثالث (مدى التعرض للمخاطر الائتمانية).**

الجدول رقم (3 - 12): الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثاني من المحور الثالث.

| رقم الفقرة | الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لعدم سداد القروض في آجالها. | 0,410 | 0,003 |
| 2 | تتسبب مخاطر الائتمان في التعثر والإفلاس للمؤسسة. | 0,574 | 0,000 |
| 3 | تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لحدوث أخطاء من العاملين في الإدارة لعدم تدريبهم ونقص خبرتهم. | 0,783 | 0,000 |
| 4 | مخاطر الائتمان تكون نتيجة ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها. | 0,355 | 0,011 |
| 5 | اتجاه السوق نحو التضخم والانكماش ينتج عنه مخاطر الائتمان. | 0,484 | 0,000 |
| 6 | تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لطبيعة عمل المؤسسة والبيئة المحيطة. | 0,231 | 0,106 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (3 - 12) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الجزء الثاني من المحور الثالث والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0,05، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0,05 وقيمة r المحسوبة موجبة، وبذلك تعد أغلب فقرات الجزء الثاني صالحة لما وضعت لقياسه.

- ✓ **الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثالث من المحور الثالث (مدى التعرض لمخاطر السيولة).**

الجدول رقم (3 - 13): الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثالث من المحور الثالث.

| رقم الفقرة | الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم الوفاء بالالتزامات في الآجال القصيرة. | 0,616 | 0,000 |
| 2 | تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب. | 0,662 | 0,000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 3 | القصور في التدفقات النقدية الداخلية ينتج عنه مخاطر السيولة. | 0,733 | 0,000 |
| 4 | تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لضعف تخطيط السيولة وعدم التناسق بين الأصول والخصوم من حيث آجال الاستحقاق. | 0,741 | 0,000 |
| 5 | الركود الاقتصادي و تعثر المؤسسات تسبب مخاطر السيولة. | 0,601 | 0,000 |
| 6 | تنشأ مخاطر السيولة نتيجة للأزمات المالية التي تحدث في أسواق المال. | 0,470 | 0,001 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (3 - 13) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الجزء الثالث من المحور الثالث والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0,05، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0,05 وقيمة r المحسوبة موجبة، وبذلك تعد كل فقرات الجزء الثالث صالحة لما وضعت لقياسه.

❖ **الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع (دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية).**

الجدول رقم (3 - 14): الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع.

| رقم الفقرة | الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | يتولى قسم التدقيق الداخلي إعداد خطة التدقيق السنوية لمختلف الوحدات بالاعتماد على المخاطر في المؤسسة. | 0,396 | 0,004 |
| 2 | يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من أن السياسات والإجراءات المستخدمة لتحديد المخاطر المالية موثقة وتم توصيلها لجميع الموظفين أصحاب العلاقة. | 0,629 | 0,000 |
| 3 | يقوم المدقق الداخلي بتقييم أولي للمخاطر المالية ذات العلاقة بالنشاط محل التدقيق. | 0,710 | 0,000 |
| 4 | يساعد التدقيق الداخلي الإدارة في تحديد مستويات المخاطر المالية المقبولة من قبل مجلس الإدارة. | 0,541 | 0,000 |
| 5 | يتعاون قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات لتحسين عملية إدارة المخاطر المالية. | 0,754 | 0,000 |
| 6 | يقوم قسم التدقيق الداخلي بتحديد وترتيب أولويات المخاطر وفقا لإستراتيجية. | 0,418 | 0,002 |
| 7 | يوجد إدراك لدى المدقق الداخلي بأهمية وتأثير المخاطر المالية، ومنه الحاجة لوضع أنظمة رقابة فعالة. | 0,451 | 0,001 |
| 8 | يوفر التدقيق الداخلي المعلومات بشكل دقيق ومنظم للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتحسين أداء إدارة المخاطر المالية. | 0,608 | 0,000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 9 | يقوم التدقيق الداخلي بوضع إجراءات وأساليب تهدف للحد من المخاطر المالية والتقليل من الآثار السلبية الناتجة عنها. | 0,680 | 0,000 |
| 10 | يقوم التدقيق الداخلي بتقديم النصيحة عند إعداد استراتيجيات تخفيف المخاطر المالية في المؤسسة. | 0,506 | 0,000 |
| 11 | يقوم التدقيق الداخلي برفع تقارير دورية إلى الجهات المعنية حول نتائج الاستجابة للمخاطر المالية. | 0,612 | 0,000 |
| 12 | يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة المخاطر المالية بشكل دوري بحيث تتخذ الإدارة الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب. | 0,006 | 0,967 |
| 13 | يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة أي مواضيع متعلقة بالمخاطر المالية تشير إلى ضعف في تطبيق عمليات إدارة المخاطر المالية والاستجابة لها. | 0,654 | 0,000 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (3 - 14) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0,05، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0,05 وقيمة r المحسوبة موجبة، وبذلك تعد أغلب فقرات المحور الرابع صالحة لما وضعت لقياسه.

**2 - صدق الاتساق البنائي**

**❖ صدق الاتساق البنائي للجزء الأول من المحور الثاني (مدى الالتزام بمعايير التدقيق الدولية)**

الجدول رقم (3 - 15): معامل الارتباط بين معدل كل فرع من فروع الجزء الأول مع المعدل الكلي للجزء الأول من المحور الثاني.

| الفرع | محتوى الفرع | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| الأول | معايير صفات القائم بأعمال التدقيق | 0,538 | 0,000 |
| الثاني | معايير نطاق العمل | 0,878 | 0,000 |
| الثالث | معايير أداء عمل التدقيق الداخلي | 0,735 | 0,000 |
| الرابع | معايير إدارة قسم التدقيق الداخلي | 0,779 | 0,000 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (3 - 15) معاملات الارتباط بين معدل كل فرع من فروع الجزء الأول مع المعدل الكلي للجزء الأول من المحور الثاني والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند

مستوى دلالة 0,05 حيث أن مستوى الدلالة لكل فرع هو 0,000 وهو أقل من 0,05 وقيمة r المحسوبة موجبة، وبذلك تعد كل فروع الجزء الأول من المحور الثاني صالحة لما وضعت لقياسه.

❖ **صدق الاتساق البنائي للجزء الثاني من المحور الثاني (مدى التزام المدققين الداخليين بخطوات وإجراءات التدقيق الداخلي)**

الجدول رقم (3 - 16): معامل الارتباط بين معدل كل فرع من فروع الجزء الثاني مع المعدل الكلي للجزء الثاني من المحور الثاني.

| الفرع | محتوى الفرع | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| الأول | التخطيط للمهمة | 0,917 | 0,000 |
| الثاني | تقيم نظام الرقابة الداخلية | 0,613 | 0,000 |
| الثالث | تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي | 0,818 | 0,000 |
| الرابع | التقرير عن مهمة التدقيق الداخلي | 0,236 | 0,100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (3 - 16) معاملات الارتباط بين معدل كل فرع من فروع الجزء الثاني مع المعدل الكلي للجزء الثاني من المحور الثاني والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0,05 حيث أن مستوى الدلالة لكل فرع هو 0,000 وهو أقل من 0,05 وقيمة r المحسوبة موجبة، وبذلك تعد أغلب فروع الجزء الثاني من المحور الثاني صالحة لما وضعت لقياسه.

❖ **صدق الاتساق البنائي للمحور الثاني (مدى التزام المدققين الداخليين بالإجراءات والمعايير الدولية للتدقيق الداخلي أثناء تنفيذ مهمة التدقيق)**

الجدول رقم (3 - 17): معامل الارتباط بين معدل كل جزء من أجزاء المحور الثاني مع المعدل الكلي للمحور الثاني

| الأجزاء | محتوى الأجزاء | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| الأول | مدى الالتزام بمعايير التدقيق الدولية | 0,970 | 0,000 |
| الثاني | مدى التزام المدققين الداخليين بخطوات وإجراءات التدقيق الداخلي | 0,809 | 0,000 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (3 - 17) معاملات الارتباط بين معدل كل جزء من أجزاء المحور الثاني مع المعدل الكلي للمحور الثاني والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0,05 حيث أن مستوى الدلالة لكل جزء هو 0,000 وهو أقل من 0,05 وقيمة r المحسوبة موجبة، وبذلك تعد كل أجزاء المحور الثاني صالحة لما وضعت لقياسه.

❖ **صدق الاتساق البنائي للمحور الثالث (مدى تعرض المؤسسات الاقتصادية للمخاطر المالية)**

الجدول رقم (3 - 18): معامل الارتباط بين معدل كل جزء من أجزاء المحور الثالث مع المعدل الكلي للمحور الثالث.

| الأجزاء | محتوى الأجزاء | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| الأول | مدى التعرض للمخاطر السوقية | 0,853 | 0,000 |
| الثاني | مدى التعرض للمخاطر الائتمانية | 0,797 | 0,000 |
| الثالث | مدى التعرض لمخاطر السيولة | 0,834 | 0,000 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (3 - 18) معاملات الارتباط بين معدل كل جزء من أجزاء المحور الثاني مع المعدل الكلي للمحور الثاني والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0,05 حيث أن مستوى الدلالة لكل جزء هو 0,000 وهو أقل من 0,05. وقيمة r المحسوبة موجبة، وبذلك تعد كل أجزاء المحور الثالث صالحة لما وضعت لقياسه.

❖ **صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة**

الجدول رقم (3 - 19): معامل الارتباط بين معدل كل محور من الدراسة مع المعدل الكلي للاستبيان.

| المحور | محتوى المحور | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| الثاني | مدى التزام المدققين الداخليين بالإجراءات والمعايير الدولية للتدقيق الداخلي أثناء تنفيذ مهمة التدقيق | 0,960 | 0,000 |
| الثالث | مدى تعرض المؤسسات الاقتصادية للمخاطر المالية | 0,890 | 0,000 |
| الرابع | دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية | 0,857 | 0,000 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss.

يبين الجدول رقم (3 - 19) معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0,05 حيث أن مستوى الدلالة لكل محور هو 0,000 وهو أقل من 0,05 وقيمة r المحسوبة موجبة وبذلك تعد كل محاور الدراسة صالحة لما وضعت لقياسه.

**رابعا: ثبات فقرات الاستبيان**

❖ **الثبات الداخلي:** هو مدى اتصاف الفقرات بالتناسق الداخلي، وهناك عدة مقاييس لاختبار الثبات الداخلي للأداة من أهمها معامل ألفا كرونباخ (Alpha crombachs) ، والتجزئة النصفية. وللتحقق من ثبات الاستبيان تم حساب الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha crombachs)

وهذا الأخير يكون مقبولا كلما كان أكبر أو يساوي 0,60، أما إذا كانت نسبته تقدر بـ 0,80 يعتبر ذو مستوى ممتاز من الثقة والثبات في القياس، والجدول رقم (3 - 20) يوضح معامل الاتساق الداخلي لألفا كرونباخ:

الجدول رقم (3 - 20): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

| المحور | محتوى المحور | عدد فقرات المحور | معامل ألفا كرونباخ |
|---|---|---|---|
| الثاني | مدى التزام المدققين الداخليين بالإجراءات والمعايير الدولية للتدقيق الداخلي أثناء تنفيذ مهمة التدقيق | 46 | 0,88 |
| الثالث | مدى تعرض المؤسسات الاقتصادية للمخاطر المالي | 22 | 0,82 |
| الرابع | دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية | 13 | 0,79 |
| | جميع فقرات الاستبيان | 81 | 0,93 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

يتضح من خلال الجدول رقم (3 - 20 ) أن إجمالي معاملات الثبات فاقت النسبة المقبولة 0,60 فقد تراوحت بين 0,79 في حدها الأدنى وهي للمحور الرابع، وبين 0,82 و0,88 في حدها الأعلى وهي للمحور الثاني والثالث، وبلغ معامل الثبات الإجمالي 0,93 مما يدل على أن هذه المعاملات مرتفعة ومناسبة لأغراض الدراسة وهناك اتساق داخلي لأسئلة الاستبيان.

**المطلب الرابع: الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل**

بعد تفريغ الإستبانات وترميز البيانات وإدخالها للحاسوب بتشغيل برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) "وهو برنامج إحصائي يعتمد على الحاسب الآلي يتميز بالمرونة والتكامل، يقوم بإنجاز الكثير من العمليات وإعطاء النتائج في وقت قصير ودقة فائقة، ويتميز بإمكانية هائلة للتحرير والتخزين والمراجعة فيكفي إدخال البيانات الخام مرة واحدة ويوفر إمكانية التصحيح والتعديل".[1]

وقد تم الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية أهمها:

**أولا: المدى**

بعد إدخال البيانات إلى برنامج (spss) نقوم بتحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في محاور الاستبيان، ثم حساب المدى بين أكبر وأصغر قيمة لدرجات مقياس ليكرت الخماسي (5 – 1= 4) حيث أن 4 تمثل عدد المسافات، المسافة الأولى من (1 إلى 2)، المسافة الثانية من (2 إلى 3) المسافة الثالثة من (3 إلى 4) والمسافة الرابعة من (4 إلى 5). ثم تقسيمه على

1 إبراهيم عبد الوكيل الفار، **الإحصاء الوصفي باستخدام الحزمة الإحصائية spss**، الدلتا لتكنولوجيا الحاسبات، مصر، 1998، ص15.

عدد درجات المقياس للحصول في الأخير على طول الخلية الصحيحة إي (4 ÷ 5 = 0.8)، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (+1) وذلك لتحديد الحد الأعلى لأول خلية أو فئة (0.8 + 1 = 1.8).

الجدول رقم (3 - 21): التوزيع لمقياس ليكرت

| مجال الفئة | [1 – 1,80] | [1,80 – 2,60 ] | [2,60 – 3,40 ] | ]3,40 – 4,20[ | [4,20 – 5 ] |
|---|---|---|---|---|---|
| درجة الموافقة | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |

**المصدر**: من إعداد الطالبة.

**ثانيا: التكرارات والنسب المئوية**

هو أسلوب لتبويب البيانات الإحصائية وعرضها بشكل بسيط وواضح، ويعتمد على تقسيم ظاهرة معينة إلى فئات وتسجيل عدد مرات كل فئة من هذه الفئات، وتحسب النسبة المئوية بقسمة عدد التكرارات الموافقة لكل فئة على عدد أفراد العينة.

**ثالثا: المتوسط الحسابي**

يعتبر المتوسط الحسابي من أكثر مقاييس النزعة المركزية استخداما، حيث يتم الحصول عليه من خلال جمع القيم وتقسيمها على عدد أفراد العينة.

**رابعا: الانحراف المعياري**

يعتبر الانحراف المعياري من أهم مقاييس التشتت ، وهو الجدر التربيعي لمجموع مربعات الانحرافات عن وسطها الحسابي مقسوما على حجم العينة.

**خامسا: معامل الارتباط بيرسون**

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وتحديد نوع وشدة العلاقة وكذلك قياس صدق فقرات الاستبيان.

**سادسا: اختبار ألفا كرونباخ**

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات فقرات الاستبيان.

**سابعا: برنامج Excel**

تم استخدام برنامج Excel من أجل تدعيم تحليل خصائص عينة الدراسة بالدوائر النسبية وإعطائها المزيد من الوضوح.

**ثامنا: اختبار تحليل التباين الأحادي ـ ذو الاتجاه الواحد One Way Analysis of A NOVA**

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ـ ذو الاتجاه الواحد لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات البيانات.

**تاسعا: اختبارT في حالة عينة واحدة (T-Test)**

تم استخدام اختبارT في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك، وقد تم استخدام هذا الاختبار للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبيان.

**عاشرا: اختبار T (T-Test) للعينة المستقلة**

تم استخدام اختبارT **(T-Test)** للعينة المستقلة لمعرفة الفروق في حالة الأسئلة التي تحتوي على خيارين الإجابة.

**المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان**

في هذا المبحث سنعرض اختبار التوزيع الطبيعي وكذلك تحليل كل من خصائص عينة الدراسة وفقرات الاستبيان وتكون كالتالي:

**المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov- Smirnov**

سنعرض اختبار كولمجروف ـ سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، والجدول رقم (3 - 22) يوضح نتائج الاختبارات لجميع المحاور حيث قدر مستوى الدلالة بـ 0,200 للمحور الثاني والرابع أما المحور الثالث فقدر بـ 0,109 وبالرجوع إلى مستوى الدلالة لجميع المحاور نجده مساوي لـ 0,200 وهو أكبر من 0,05 وهذا يدل على أن البيانات تتبع توزيعا طبيعيا.

الجدول رقم (3 - 22): اختبار التوزيع الطبيعي

| المحور | محتوى المحور | عدد فقرات المحور | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| الثاني | مدى التزام المدققين الداخليين بالإجراءات والمعايير الدولية للتدقيق الداخلي أثناء تنفيذ مهمة التدقيق | 46 | 0,200 |
| الثالث | مدى تعرض المؤسسات الاقتصادية للمخاطر المالي | 22 | 0,109 |
| الرابع | دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية | 13 | 0,200 |
| جميع فقرات الإستبيان | | 81 | 0,200 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

## المطلب الثاني: تحليل خصائص عينة الدراسة

بغرض التعرف على الخصائص البيانية لأفراد عينة الدراسة تناولت محاور الإستبيان بعض البيانات الشخصية لأفراد العينة وهي كما يلي:

### أولا: الوصف والتحليل الإحصائي لمتغير الجنس

يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس كمايلي:

الجدول رقم (23): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

| الجنس | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **ذكر** | 34 | % 68 |
| **أنثى** | 16 | % 32 |
| **المجموع** | **50** | **% 100** |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

**الشكل البياني رقم (3-2): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس**

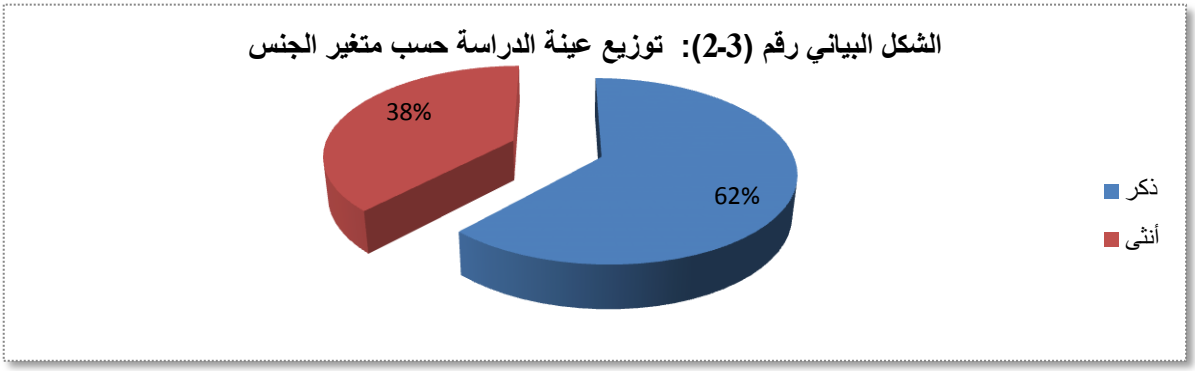


**المصدر**: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Excel

من الجدول رقم (3 - 23) نلاحظ أن أغلب أفراد العينة هم من الذكور والبالغ عددهم 34 فردا بنسبة 68 % والنسبة الباقية والمقدرة بـ 32 % تعود للإناث، والبالغ عددهن 16 فردا والشكل الموالي يوضح ذلك.

### ثانيا: الوصف والتحليل الإحصائي لمتغير العمر

يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر كمايلي:

الجدول رقم (3 - 24): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

| العمر | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أقل من 30 سنة | 11 | %22 |
| من 30 سنة إلى 40 سنة | 20 | %40 |
| أكثر من 40 سنة | 19 | %38 |
| **المجموع** | **50** | **% 100** |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

**الشكل البياني رقم (3- 3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر**

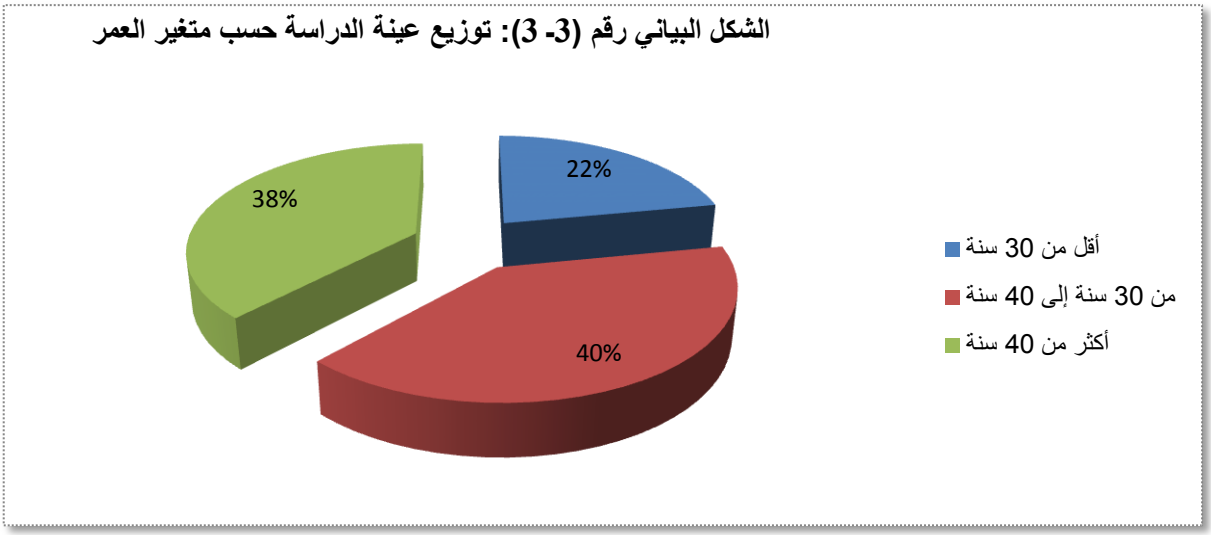


**المصدر**: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Excel

من الجدول رقم (3 - 24) نلاحظ أن أغلب أفراد العينة يتراوح سنهم بين "30 سنة إلى 40" وقدر عددهم بـ 20 فردا بنسبة 40 %، أما نسبة 19 % تخص أفراد العينة اللذين يفوق عمرهم 40 سنة والمقدر عددهم بـ 19 فردا، في حين أن نسبة 22 % تخص أفراد العينة الأقل من 30 سنة والمقدر عددهم بـ 11 فراد، والشكل التالي يوضح النسب المئوية لأفراد العينة حسب متغير العمر.

**ثالثا: الوصف والتحليل الإحصائي لمتغير المستوى الدراسي**

يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي كمايلي:

الجدول رقم (3 - 25 ): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي

| المستوى الدراسي | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| شهادة مهنية | 8 | %16 |
| ماستر | 22 | %44 |
| ماجستير | 11 | %22 |
| دكتوراه | 2 | %4 |
| أخرى | 7 | %14 |
| **المجموع** | **50** | **% 100** |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

**الشكل البياني رقم (3 - 4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي**

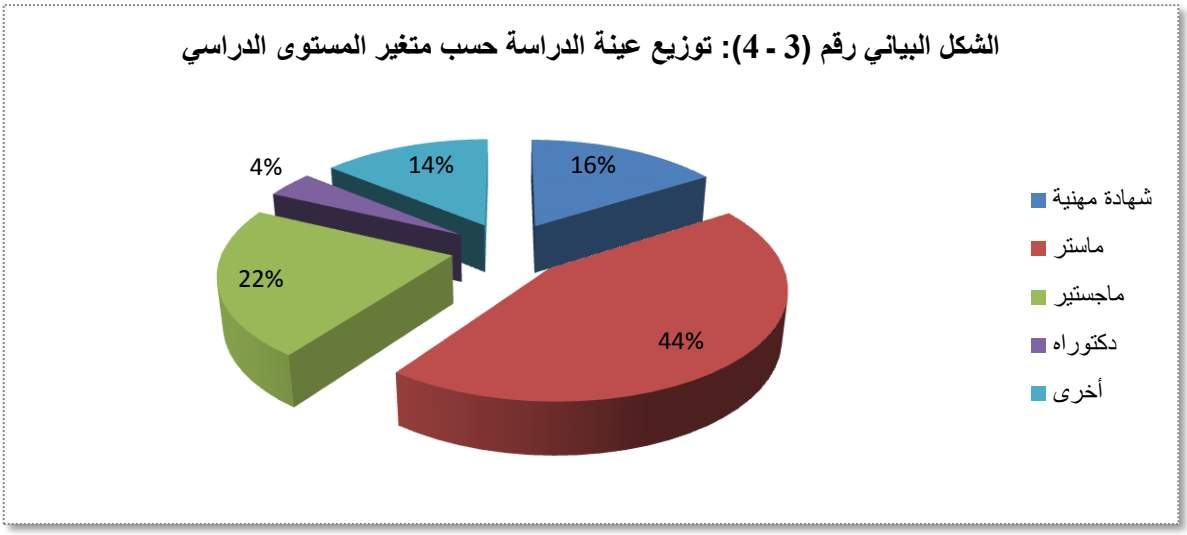


**المصدر**: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Excel

من الجدول رقم (3 - 25 ) نلاحظ أن الفئة الغالبة هي الفئة ذات المستوى الجامعي والحاصلة على شهادة ماستر والبالغ عددهم 22 فردا بنسبة 44 % ثم يليها أفراد العينة الحاصلين على شهادة الماجستير والبالغ عددهم 11 فردا بنسبة 22 % في حين بلغ عدد أفراد العينة الحاصلين على شهادة مهنية 8 أفراد بنسبة 16%، وتعود نسبة 14 % إلى أفراد العينة الحاصلين على شهادة أخرى والمقدر عددهم بـ 7 أفراد (مهندس في الإعلام الآلي، مهندس دولة في اقتصاد المحروقات) في حين بلغ عدد أفراد العينة الحاصلين على شهادة دكتوراه فردين بنسبة 4%. والشكل التالي يوضح النسب المئوية لأفراد العينة حسب متغير المستوى الدراسي.

**رابعا: الوصف والتحليل الإحصائي لمتغير الوظيفة**

يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة كمايلي:

الجدول رقم (3 - 26): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

| الوظيفة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| مدقق داخلي | 20 | %40 |
| مدير قسم التدقيق الداخلي | 7 | %14 |
| موظف بدائرة المخاطر | 15 | %30 |
| مدير دائرة المخاطر | 3 | %6 |
| أخرى | 5 | %10 |
| **المجموع** | **50** | **% 100** |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

**الشكل البياني رقم (3 - 5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة**

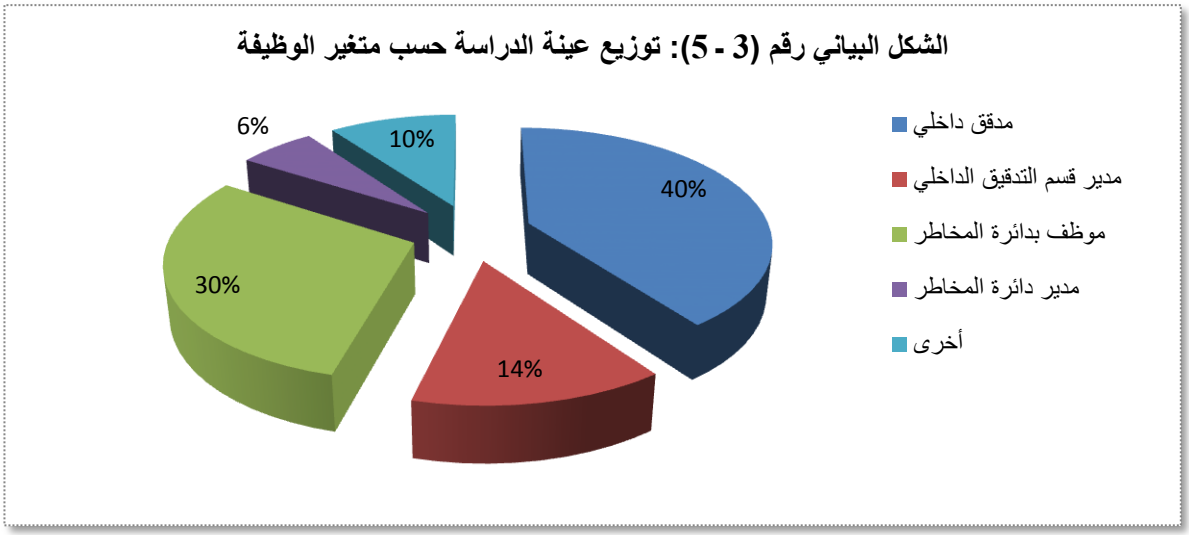


**المصدر**: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Excel

من خلال الجدول رقم (3 - 26) نلاحظ أن الوظيفة موزعة بين أفراد العينة كالتالي: مدقق داخلي20 فردا بنسبة 40 % موظف بدائرة المخاطر 15 فردا بنسبة 30 %، مدير قسم التدقيق الداخلي 7 أفراد بنسبة 14%، وظيفة أخرى بنسبة 10 % (مشرف على عملية التدقيق)، وأخيرا مدير دائرة المخاطر 3 أفراد بنسبة 6 %، والشكل التالي يوضح النسب المئوية لأفراد العينة حسب متغير الوظيفة.

**خامسا: الوصف والتحليل الإحصائي لمتغير عدد سنوات الخبرة**

يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة كمايلي:

الجدول رقم (3 - 27): توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

| عدد سنوات الخبرة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 21 | %42 |
| 5 سنوات إلى 10 سنوات | 17 | %34 |
| أكثر من 10 سنوات | 12 | %24 |
| **المجموع** | **50** | **% 100** |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

الشكل البياني رقم (3 - 6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

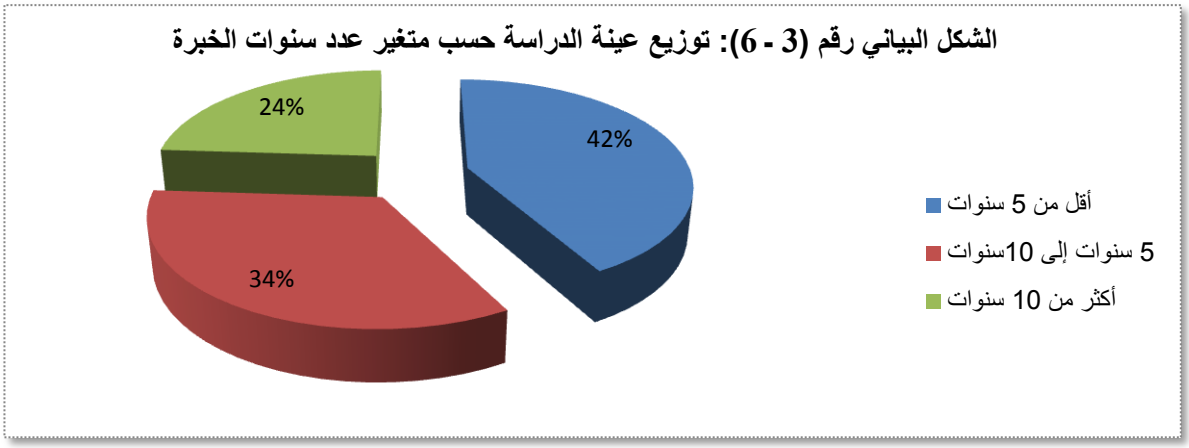


**المصدر**: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Excel

من خلال الجدول رقم (3 - 27) نلاحظ أن خبرة أفراد العينة خبرتهم أقل من 5 سنوات والمقدر عددهم بـ 21 فردا بنسبة 42 %، في حين أن 17 فردا لهم خبرة " من 5 سنوات إلى 10 سنوات" بنسبة 34 %، و24 % من أفراد العينة خبرتهم أكثر من 10 سنوات والمقدر عددهم بـ 12 فردا والشكل التالي يوضح النسب المئوية لأفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة.

**المطلب الثالث: تحليل فقرات الاستبيان**

تم تحليل بيانات إجابة المبحوثين المتعلقة بمحاور الإستبيان باستخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت نتائج متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا وتم استخدام المتوسط الحسابي لمعرفة درجة القبول أو الرفض و النتائج تكون كمايلي:

**أولا: تحليل فقرات المحور الثاني (مدى التزام المدققين الداخليين بالإجراءات والمعايير الدولية للتدقيق الداخلي أثناء تنفيذ مهمة التدقيق).**

**1 - تحليل فقرات الجزء الأول (مدى الالتزام بمعايير التدقيق الدولية)**

❖ **تحليل فقرات الفرع الأول من الجزء الأول (معايير صفات القائم بأعمال التدقيق)**

الجدول رقم (3- 28): تحليل فقرات الفرع الأول من الجزء الأول من المحور الثاني

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | قيمة T | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يتمتع مدير قسم التدقيق الداخلي بالصلاحيات الكاملة التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه. | 3,84 | 0,738 | 8,043 | 0,000 |
| 2 | يتمكن المدقق الداخلي من الاطلاع على السجلات والوثائق للجهة موضوع التدقيق. | 4,22 | 0,418 | 20,616 | 0,000 |
| 3 | يلتزم المدقق الداخلي بالحياد والنزاهة عند أداء مهامه. | 4,32 | 0,471 | 19,808 | 0,000 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 4 | يعين فريق التدقيق الداخلي ممن تتوفر فيهم المهارة والمعرفة والتخصص التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة. | 4,02 | 0,869 | 8,302 | 0,000 |
| 5 | يبدل المدقق الداخلي المهارة والعناية المهنية اللازمة عند أداء مهامه. | 4,28 | 0,701 | 12,911 | 0,000 |
| **قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0,05" ودرجة حرية "49" تساوي "2,01".** | | | | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (3- 28) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة يتضح أن:

**الفقرة الأولى:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3.84 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وقيمة t المحسوبة تساوي 8,043 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

الفقرة الثانية: بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4,22 وهو ينتمي إلى المجال [4,20 – 5] و بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 20,61**6** وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثالثة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 4,32 وهو ينتمي إلى المجال [4,20 - 5] و بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 19,808 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الرابعة:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4,02 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 8,302 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الخامسة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 4,28 وهو ينتمي إلى المجال [4,20 - 5] وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي12,911 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، ومستوى الدلالة لهذه الفقرة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 ، وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

### ❖ تحليل فقرات الفرع الثاني من الجزء الأول (معايير نطاق العمل)

الجدول رقم (3- 29): تحليل فقرات الفرع الثاني من الجزء الأول من المحور الثاني

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | قيمة T | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يشمل نطاق عمل المدقق الداخلي فحص وتدقيق جميع العمليات المالية. | 3,82 | 0,800 | 7,246 | 0,000 |
| 2 | تلعب الإدارة العليا دورا هاما في إعطاء صلاحيات للمدقق الداخلي في تحديد الأنشطة التي يجب تدقيقها. | 3,84 | 1,017 | 5,838 | 0,000 |
| 3 | على المدقق الداخلي التأكد من النزاهة والقابلية للاعتماد على المعلومات المتوفرة بالقوائم المالية. | 4,06 | 0,550 | 13,629 | 0,000 |
| 4 | يقوم المدقق الداخلي بتدقيق جميع الوسائل المستخدمة في تحديد وقياس تصنيف المعلومات من أجل تبويبها والتقرير عنها. | 4,18 | 0,596 | 14,01 | 0,000 |
| 5 | يقوم المدقق الداخلي بالرقابة على عملية إمساك الدفاتر والتأكد من أنها تحتوي على معلومات مفيدة ودقيقة. | 4,08 | 0,829 | 9,211 | 0,000 |
| 6 | المدقق الداخلي مطلع على تفاصيل القوانين واللوائح. | 4,14 | 0,670 | 12,025 | 0,000 |
| 7 | يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى التزام العاملين بالقوانين والأنظمة المعمول بها في المؤسسة. | 4,16 | 0,422 | 19,444 | 0,000 |
| 8 | يقوم المدقق الداخلي باقتراح الوسائل الملائمة لحماية الأصول. | 3,90 | 0,647 | 9,839 | 0,000 |
| 9 | يتحقق المدقق الداخلي من وسائل الحماية المادية للأصول ومدى ملائمتها بالإضافة إلى التأكد من وجود الفعلي للأصول. | 3,88 | 0,799 | 7,788 | 0,000 |
| 10 | يتأكد المدقق الداخلي من وجود معايير تشغيلية لقياس الاستخدام الفعال والاقتصادي. | 3,72 | 0,730 | 6,978 | 0,000 |
| 11 | تعمل الإدارة بالتعاون مع المدقق الداخلي على دراسة أسباب عدم الاستخدام الأمثل لبعض الموارد. | 3,74 | 0,803 | 6,514 | 0,000 |
| 12 | المدقق الداخلي مسؤول عن وضع معايير لتحديد ما إذا كانت الأهداف المرغوبة تم تحقيقها. | 3,42 | 0,785 | 3,784 | 0,000 |
| **قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0,05" ودرجة حرية "49" تساوي "2,01".** | | | | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (3- 29) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة يتضح أن:

**الفقرة الأولى:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,82 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وقيمة t المحسوبة تساوي 7,246 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثانية:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 3,84 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 5,838 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثالثة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 4,06 وهو ينتمي إلى المجال [ 4,20 – 5] و بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 13,629 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الرابعة:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4,18 وهو ينتمي إلى المجال [4,20 – 5] و بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 14,01 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الخامسة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 4,08 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي9,211 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة لهذه الفقرة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 ، وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة السادسة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 4,14 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وقيمة t المحسوبة تساوي 12,025 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة السابعة:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4,16 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 19,444 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثامنة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,90 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 9,839 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة التاسعة:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 3,88 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 7,788 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة العاشرة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,72 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 6,978 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة لهذه الفقرة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الحادية عشر:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,74 وهو ينتمي إلى المجال [ 3,40 - 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 6,514 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة لهذه الفقرة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05، وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثانية عشر:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,42 وهو ينتمي إلى المجال [ 3,40 - 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 3,784 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة لهذه الفقرة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05، وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

### ❖ تحليل فقرات الفرع الثالث من الجزء الأول (معايير أداء عمل التدقيق الداخلي)

الجدول رقم (3- 30): تحليل فقرات الفرع الثالث من الجزء الأول من المحور الثاني

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | قيمة T | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يقوم المدقق الداخلي بتحديد نطاق وأهداف عمله بصفة مستقلة. | 3,70 | 1,282 | 3,862 | 0,000 |
| 2 | يقوم المدقق بتغيير خطة قسم التدقيق الداخلي دون موافقة مدير قسم التدقيق الداخلي. | 1,44 | 0,577 | 19,114 | 0,000 |
| 3 | يقوم المدقق الداخلي بمقابلة الجهة محل التدقيق قبل البدء بعمله وبعدها يتم تحديد توقيت العملية | 3,56 | 1,28 | 3,093 | 0,003 |
| 4 | جمع المعلومات يحكمه نطاق وأهداف عملية التدقيق الداخلي | 4,02 | 0,428 | 16,848 | 0,000 |
| 5 | يعمل المدقق الداخلي على تقديم نتائج جمع المعلومات وإبلاغ الإدارة في حالة وجود علاقة غير متوقعة | 3,96 | 0,493 | 13,763 | 0,000 |
| 6 | يعد المدقق الداخلي التقرير بشكل مكتوب دون استشارة الإدارة | 3,44 | 1,264 | 2,461 | 0,017 |
| 7 | يختلف شكل تقرير المدقق الداخلي باختلاف طبيعة الجهة الخاضعة للتدقيق وكذلك عملية التدقيق ذاتها | 3,76 | 0,894 | 6,014 | 0,000 |
| 8 | يقوم المدقق الداخلي بمتابعة ما يتوصل إليه من نتائج وتوصيات. | 4,10 | 0,678 | 3,862 | 0,000 |
| **قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0,05" ودرجة حرية "49" تساوي "2,01".** | | | | | |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (3 - 30) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة يتضح أن:

**الفقرة الأولى:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,70 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وقيمة t المحسوبة تساوي 3,862 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثانية:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 1,44 وهو ينتمي إلى المجال [1 – 1,80[ و بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 19,114 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثالثة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,56 وهو ينتمي إلى المجال [4,20 – 5] و بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 3,093 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، ومستوى الدلالة يساوي 0,003 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الرابعة:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4,02 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ و بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 16,848 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الخامسة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,96 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي13,763 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة لهذه الفقرة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 ، وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة السادسة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,44 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وقيمة t المحسوبة تساوي 2,461 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0,017 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة السابعة:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 3,76 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 6,014 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثامنة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 4,10 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 3,862 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

### ❖ تحليل فقرات الفرع الرابع من الجزء الأول (معايير أداء عمل التدقيق الداخلي)

الجدول رقم (3- 31): تحليل فقرات الفرع الرابع من الجزء الأول من المحور الثاني

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة T | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع خطط لإدارته لتمكينها من تنفيذ المسؤوليات المنوطة بها. | 4,04 | 0,638 | 11,534 | 0,000 |
| 2 | يوجد لمدير التدقيق الداخلي نظام أساسي وقائمة بالأهداف والسلطات والمسؤوليات لإدارة هذا القسم. | 4,02 | 0,654 | 11,023 | 0,000 |
| 3 | يلتزم مدير التدقيق الداخلي بوضع سياسات وإجراءات لإرشاد فريق العمل. | 3,88 | 0,773 | 8,050 | 0,000 |
| 4 | يعمل مدير التدقيق الداخلي على إحداث التعاون والتنسيق بين جهود المدققين الداخليين والخارجيين. | 3,78 | 0,790 | 6,982 | 0,000 |
| 5 | يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع برامج لاختيار وتطوير الموارد البشرية. | 3,88 | 0,746 | 8,340 | 0,000 |
| 6 | يقوم مدير قسم التدقيق الداخلي بتدريب فريقه قبل أداء أي مهمة. | 3,96 | 0,699 | 9,716 | 0,000 |
| 7 | يقوم مدير قسم التدقيق الداخلي بوضع برنامج لتحسين الجودة والأداء داخل قسمه. | 4,16 | 0,510 | 16,099 | 0,000 |
| 8 | يقوم المدقق الداخلي بوضع وتنفيذ برنامج التأكد من جودة أداء الإدارة وتقييم أعمالها بصورة مستمرة. | 3,68 | 0,913 | 5,264 | 0,000 |
| **قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0,05" ودرجة حرية "49" تساوي "2,01".** | | | | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (3- 31) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة يتضح أن:

**الفقرة الأولى:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 4,04 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وقيمة t المحسوبة تساوي 11,534 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثانية:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 4,02 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وقيمة t المحسوبة تساوي 11,023 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثالثة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,88 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 8.050 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أصغر من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الرابعة:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 3,78 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ و بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 6,982 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الخامسة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,88 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 8,340 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة لهذه الفقرة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 ، وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة السادسة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,96 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وقيمة t المحسوبة تساوي 9,716 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0,017 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة السابعة:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4,16 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 16,099 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثامنة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,68 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 5,264 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**2 – تحليل فقرات الجزء الثاني (مدى التزام المدققين الداخليين بخطوات وإجراءات التدقيق الداخلي)**

### ❖ تحليل فقرات الفرع الأول من الجزء الثاني(التخطيط للمهمة)

الجدول رقم (3- 32): تحليل فقرات الفرع الأول من الجزء الثاني من المحور الثاني

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة T | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يستلم قسم التدقيق الداخلي الأمر بالمهمة من طرف الإدارة العليا. | 3,82 | 0,748 | 7,757 | 0,000 |
| 2 | اختيار الجهة الخاضعة للتدقيق يكون حسب رغبة قسم التدقيق الداخلي. | 3,38 | 1,176 | 2,285 | 0,027 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 3 | يقوم قسم التدقيق الداخلي بوضع خطة التدقيق بالتعاون مع الوحدات الخاضعة لمهمة التدقيق والعمل على تطويرها. | 3,80 | 0,700 | 8,083 | 0,000 |
| 4 | يقوم المدقق الداخلي بالتحليل والتقييم من خلال الوثائق الرسمية للمؤسسة. | 4,04 | 0,533 | 13,797 | 0,000 |
| 5 | يقوم المدقق الداخلي بتقييم احتمالات وقوع التزوير والاحتيال وكيفية مواجهتها. | 3,96 | 0,832 | 8,159 | 0,000 |
| **قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0,05" ودرجة حرية "49" تساوي "2,01".** | | | | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (3- 32) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة يتضح أن:

**الفقرة الأولى:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,82 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وقيمة t المحسوبة تساوي 7,757 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثانية:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 3,38 وهو ينتمي إلى المجال [2,60 – 3,40[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 2,285 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة يساوي 0,027 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثالثة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,80 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 8,083 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الرابعة:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4,04 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 13,797 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الخامسة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,96 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 8,159 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة لهذه الفقرة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05، وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

### ❖ تحليل فقرات الفرع الثاني من الجزء الثاني (تقييم نظام الرقابة الداخلية)

الجدول رقم (3- 33): تحليل فقرات الفرع الثاني من الجزء الثاني من المحور الثاني

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة T | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يقوم المدقق الداخلي بتفعيل إجراءات الرقابة التي تمنع وقوع الأخطاء وتفادي عمليات الغش. | 4,10 | 0,544 | 14,299 | 0,000 |
| 2 | يرفع المدقق الداخلي توصياته عن فعالية نظام الرقابة المعمول بها للتحقق من رد الإدارة وتحديد الجهة المسؤولة عن التصويب. | 4,10 | 0,614 | 12,659 | 0,000 |
| **قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0,05" ودرجة حرية "49" تساوي "2,01".** | | | | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (3- 33) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة يتضح أن:

**الفقرة الأولى:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 4,10 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وقيمة t المحسوبة تساوي 14,299 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثانية:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4,10 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 12,659 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

### ❖ تحليل فقرات الفرع الثالث من الجزء الثاني (تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي)

الجدول رقم (3- 34): تحليل فقرات الفرع الثالث من الجزء الثاني من المحور الثاني

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة T | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يقوم مدير قسم التدقيق الداخلي بتقسيم مهمة للتدقيق الداخلي على أعضاء الفريق وفقا لمخطط تنفيذ المهمة. | 3,96 | 0,903 | 7,521 | 0,000 |
| 2 | يلتزم المدقق الداخلي بتسليم الاستبيان للجهة الخاضعة للتدقيق من أجل تحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية. | 3,90 | 1,074 | 5,927 | 0,000 |
| 3 | يتم فحص الإجراءات من طرف المدقق الداخلي للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والقوانين واللوائح المعمول بها داخل المؤسسة ومدى التزام العاملين بها. | 4,04 | 0,533 | 13,797 | 0,000 |
| 4 | على المدقق الداخلي بناء نتائج عمله على أساس التحليلات والتقويمات الملائمة والموضوعية. | 4,16 | 0,510 | 16,099 | 0,000 |
| **قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0,05" ودرجة حرية "49" تساوي "2,01".** | | | | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (3- 34) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة يتضح أن:

**الفقرة الأولى:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,96 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وقيمة t المحسوبة تساوي 7,521 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثانية:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 3,90 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 5,927 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثالثة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 4,04 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 13,797 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، ومستوى الدلالة يساوي 0,003 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الرابعة:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4,16 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 16,099 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

### ❖ تحليل فقرات الفرع الرابع من الجزء الثاني (التقرير عن مهمة التدقيق الداخلي)

الجدول رقم (3- 35): تحليل فقرات الفرع الرابع من الجزء الثاني من المحور الثاني

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة T | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | التقارير التي يرفعها قسم التدقيق الداخلي للجهات المعنية توضح أن أنشطتهم تمت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي. | 1,70 | 0,863 | 10,651 | 0,000 |
| 2 | يلتزم المدقق الداخلي بإيصال النتائج من خلال التقارير النهائية للإدارة. | 3,92 | 0,752 | 8,655 | 0,000 |
| **قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0,05" ودرجة حرية "49" تساوي "2,01".** | | | | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (3- 35) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة يتضح أن:

**الفقرة الأولى:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 1,70 وهو ينتمي إلى المجال [1 – 1,80[ وقيمة t المحسوبة تساوي 10,651 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثانية:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,92 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وقيمة t المحسوبة تساوي 8,655 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**ثانيا: تحليل فقرات المحور الثالث (مدى تعرض المؤسسات الاقتصادية للمخاطر المالية)**

**1-تحليل فقرات الجزء الأول (مدى التعرض للمخاطر السوقية)**

الجدول رقم (3- 36): تحليل فقرات الجزء الأول من المحور الثالث

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة T | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تنشأ مخاطر أسعار الفائدة نتيجة التغير في السياسة النقدية. | 3,46 | 0,706 | 4,608 | 0,000 |
| 2 | تسبب مخاطر أسعار الفائدة خسائر حقيقية عند إعادة تقييم الأصول والخصوم. | 3,64 | 0,776 | 5,830 | 0,000 |
| 3 | تتوفر المؤسسة على نظام معلومات محاسبي تستطيع من خلاله معرفة معدلات الفائدة. | 3,92 | 0,724 | 8,986 | 0,000 |
| 4 | مخاطر أسعار الصرف ناتجة عن التقلبات التي تحدث في أسعار صرف العملات الأجنبية في السوق. | 4,06 | 0,47 | 15,951 | 0,000 |
| 5 | مخاطر أسعار الصرف تحدد نسبة الأرباح والخسائر في الأصول. | 3,34 | 0,917 | 2,621 | 0,012 |
| 6 | تتأثر مخاطر أسعار الصرف بالظروف الاقتصادية. | 3,90 | 0,735 | 8,654 | 0,000 |
| 7 | تنشأ مخاطر التسعير نتيجة لقوى العرض والطلب. | 4,20 | 0,495 | 17,146 | 0,000 |
| 8 | مخاطر التسعير تتأثر بالأحداث الاقتصادية من انكماش وتضخم. | 3,66 | 0,798 | 5,847 | 0,000 |
| 9 | تؤثر مخاطر التسعير على العوائد والإيرادات المتوقعة للمؤسسة. | 3,64 | 0,827 | 5,472 | 0,000 |
| 10 | تؤثر مخاطر التسعير على قوة المركز المالي للمؤسسة. | 3,94 | 0,712 | 9,339 | 0,000 |
| **قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0,05" ودرجة حرية "49" تساوي "2,01".** | | | | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (3- 36) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة يتضح أن:

**الفقرة الأولى:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,46 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وقيمة t المحسوبة تساوي 4,608 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثانية:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 3,64 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 5,830 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثالثة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,92 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 8,986 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الرابعة:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4,06 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 15,951 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الخامسة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,34 وهو ينتمي إلى المجال [2,60 – 3,40[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 2,621 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، ومستوى الدلالة لهذه الفقرة يساوي 0,012 وهو أقل من 0,05، وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة السادسة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,90 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وقيمة t المحسوبة تساوي 8,654 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة السابعة:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4,20 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 17,146 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثامنة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,66 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 5,847 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة التاسعة:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 3,64 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 7,788 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة العاشرة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,94 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 9,339 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة لهذه الفقرة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05، وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

## 2 - تحليل فقرات الجزء الثاني (مدى التعرض للمخاطر الائتمانية)

الجدول رقم (3- 37): تحليل فقرات الجزء الثاني من المحور الثالث

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة T | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لعدم سداد القروض في آجالها. | 4,32 | 0,551 | 16,938 | 0,000 |
| 2 | تتسبب مخاطر الائتمان في التعثر والإفلاس للمؤسسة. | 3,64 | 0,875 | 5,172 | 0,000 |
| 3 | تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لحدوث أخطاء من العاملين في الإدارة لعدم تدريبهم ونقص خبرتهم. | 3,24 | 0,916 | 1,853 | 0,070 |
| 4 | مخاطر الائتمان تكون نتيجة ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها. | 3,78 | 0,507 | 10,885 | 0,000 |
| 5 | اتجاه السوق نحو التضخم و الانكماش ينتج عنه مخاطر الائتمان. | 3,90 | 0,614 | 10,357 | 0,000 |
| 6 | تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لطبيعة عمل المؤسسة والبيئة المحيطة. | 3,84 | 0,468 | 12,699 | 0,000 |
| **قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0,05" ودرجة حرية "49" تساوي "2,01".** | | | | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (3- 37) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة يتضح أن:

**الفقرة الأولى:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 4,32 وهو ينتمي إلى المجال [4,20 – 5] وقيمة t المحسوبة تساوي 16,938 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثانية:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 3,64 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 5,172 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثالثة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,24 وهو ينتمي إلى المجال [2,60 – 3,40[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 1,853 وهي أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة يساوي 0,070 وهو أكبر من 0,05 وبالتالي ترفض هذه الفقرة.

**الفقرة الرابعة:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 3,78 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 10,885 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الخامسة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,90 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي10,357 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة لهذه الفقرة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 ، وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة السادسة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,84 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وقيمة t المحسوبة تساوي 12,699 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**3 - تحليل فقرات الجزء الثالث (مدى التعرض لمخاطر السيولة)**

الجدول رقم(3- 38): تحليل فقرات الجزء الثالث من المحور الثالث

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | قيمة T | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم الوفاء بالالتزامات في الآجال القصيرة. | 4,02 | 0,769 | 9,379 | 0,000 |
| 2 | تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب. | 4,14 | 0,639 | 12,611 | 0,000 |
| 3 | القصور في التدفقات النقدية الداخلية ينتج عنه مخاطر السيولة. | 4,04 | 0,727 | 10,111 | 0,000 |
| 4 | تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لضعف تخطيط السيولة وعدم التناسق بين الأصول والخصوم من حيث آجال الاستحقاق. | 3,96 | 0,755 | 8,993 | 0,000 |
| 5 | الركود الاقتصادي وتعثر المؤسسات تسبب مخاطر السيولة. | 4,04 | 0,699 | 10,525 | 0,000 |
| 6 | تنشأ مخاطر السيولة نتيجة للأزمات المالية التي تحدث في أسواق المال. | 3,92 | 0,634 | 10,265 | 0,000 |
| **قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0,05" ودرجة حرية "49" تساوي "2,01".** | | | | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (3- 38) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة يتضح أن:

**الفقرة الأولى:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 4,02 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وقيمة t المحسوبة تساوي 9,379 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثانية:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4,14 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 12,611 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثالثة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 4,04 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 10,111 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة يساوي 0,003 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الرابعة:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 3,96 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 8,993 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الخامسة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 4,04 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 10,525 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة لهذه الفقرة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 ، وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة السادسة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,92 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وقيمة t المحسوبة تساوي 10,265 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0,017 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**ثالثا: تحليل فقرات المحور الرابع (دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية)**

الجدول رقم (3- 39): تحليل فقرات المحور الرابع

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة T | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يتولى قسم التدقيق الداخلي إعداد خطة التدقيق السنوية لمختلف الوحدات بالاعتماد على المخاطر في المؤسسة. | 3,80 | 0,756 | 7,483 | 0,000 |
| 2 | يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من أن السياسات والإجراءات المستخدمة لتحديد المخاطر المالية موثقة وتم توصيلها لجميع الموظفين أصحاب العلاقة. | 3,32 | 0,935 | 2,419 | 0,019 |
| 3 | يقوم المدقق الداخلي بتقييم أولي للمخاطر المالية ذات العلاقة بالنشاط محل التدقيق. | 4,08 | 0,566 | 13,500 | 0,000 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 4 | يساعد التدقيق الداخلي الإدارة في تحديد مستويات المخاطر المالية المقبولة من قبل مجلس الإدارة. | 3,86 | 1,107 | 5,495 | 0,000 |
| 5 | يتعاون قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات لتحسين عملية إدارة المخاطر المالية. | 3,50 | 1,035 | 3,416 | 0,001 |
| 6 | يقوم قسم التدقيق الداخلي بتحديد وترتيب أولويات المخاطر وفقا لإستراتيجية المؤسسة وأنشطتها. | 3,96 | 0,727 | 9,333 | 0,000 |
| 7 | يوجد إدراك لدى المدقق الداخلي بأهمية وتأثيرا المخاطر المالية، ومنه الحاجة لوضع أنظمة رقابة فعالة. | 4,08 | 0,488 | 15,642 | 0,000 |
| 8 | يوفر التدقيق الداخلي المعلومات بشكل دقيق ومنظم للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتحسين أداء إدارة المخاطر المالية. | 4,06 | 0,867 | 8,647 | 0,000 |
| 9 | يقوم التدقيق الداخلي بوضع إجراءات وأساليب تهدف للحد من المخاطر المالية والتقليل من الآثار السلبية الناتجة عنها. | 4,20 | 0,728 | 11,649 | 0,000 |
| 10 | يقوم التدقيق الداخلي بتقديم النصيحة عند إعداد استراتيجيات تخفيف المخاطر المالية في المؤسسة. | 3,84 | 0,584 | 10,168 | 0,000 |
| 11 | يقوم التدقيق الداخلي برفع تقارير دورية إلى الجهات المعنية حول نتائج الاستجابة للمخاطر المالية. | 3,84 | 0,584 | 10,168 | 0,000 |
| 12 | يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة المخاطر المالية بشكل دوري بحيث تتخذ الإدارة الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب. | 3,86 | 0,495 | 12,278 | 0,000 |
| 13 | يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة أي مواضيع متعلقة بالمخاطر المالية تشير إلى ضعف في تطبيق عمليات إدارة المخاطر المالية والاستجابة لها. | 4,06 | 0,652 | 11,499 | 0,000 |
| **قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0,05" ودرجة حرية "49" تساوي "2,01".** | | | | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (3- 39) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة يتضح أن:

**الفقرة الأولى:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,80 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وقيمة t المحسوبة تساوي 7,483 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثانية:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 3,32 وهو ينتمي إلى المجال [2,60 – 3,40[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 2,419 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة يساوي 0,019 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثالثة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 4,08 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 13,500 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الرابعة:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 3,86 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 5,495 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الخامسة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,50 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 3,416 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة لهذه الفقرة يساوي 0,001 وهو أقل من 0,05، وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة السادسة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,96 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وقيمة t المحسوبة تساوي 9,333 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة السابعة:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4,08 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 15,642 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثامنة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 4,06 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 8,647 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة التاسعة:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4,20 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 11,649 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة العاشرة:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,84 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 10,168 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، ومستوى الدلالة لهذه الفقرة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05، وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الحادية عشر:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,84 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 - 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 10,168 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، ومستوى الدلالة لهذه الفقرة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05، وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثانية عشر:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3,86 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 12,278 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، ومستوى الدلالة لهذه الفقرة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05، وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثالثة عشر:** المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 4,06 وهو ينتمي إلى المجال [3,40 – 4,20[ وبما أن قيمة t المحسوبة تساوي 11,499 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، ومستوى الدلالة لهذه الفقرة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05، وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

## المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة ومعنوية الفروق

في هذا المبحث سنعرض إلى اختبار فرضيات الدراسة وكذلك مدى معنوية الفروق لخصائص العينة وتكون كالتالي:

### المطلب الأول: اختبار فرضيات الدراسة

نقوم باختبار الفرضيات باستعمال اختبار **T** للعينة الواحدة **(T_test)**، وهذا بالاعتماد على قاعدة القرار التالية:

- إذا كانت قيمة **t** المحسوبة أكبر من قيمة **t** الجدولية نقبل الفرضية **($H_1$)** وبالتالي الفرضية البديلة **($H_0$)** مرفوضة.
- إذا كانت **t** المحسوبة أصغر من t الجدولية نرفض الفرضية **($H_1$)** ونقبل الفرضية البديلة **($H_0$)**.
- إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) الناتجة عن اختبار **T** للعينة الواحدة أصغر من مستوى الدلالة (sig) المعتمد **(0,05)** نقبل الفرضية **($H_1$)**.
- إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) الناتج عن اختبار **T** للعينة أكبر من مستوى الدلالة المعتمد **(0,05)** نرفض الفرضية **($H_1$)**.

**أولا: اختبار الفرضية الأولى**

تنص الفرضية الأولى على: "**يلتزم المدققون الداخليون في العيينة محل الدراسة بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي والإجراءات أثناء تنفيذ مهمة التدقيق**" حيث يمكن كتابتها بالشكل التالي:

**$H_0$: لا يلتزم المدققون الداخليون في العيينة محل الدراسة بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي والإجراءات أثناء تنفيذ مهمة التدقيق.**

**$H_1$: يلتزم المدققون الداخليون في العيينة محل الدراسة بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي والإجراءات أثناء تنفيذ مهمة التدقيق**، وقد كانت نتائج هذا التحليل في الجدول التالي:

الجدول رقم (3 - 40): نتائج اختبار T_test للفرضية الفرعية الأولى

| الفرضية | قيمة t المحسوبة | قيمة t الجدولية | القيمة الاحتمالية (sig-t) | القرار |
|---|---|---|---|---|
| $H_1$ | 18,758 | 2,01 | 0,000 | قبول |
| درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha$= 0,05 | | | DF=N-1=49 | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول رقم (3 - 40) أن قيمة t المحسوبة تساوي 18,758 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0,000 وهي أقل من 0,05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية $H_1$ أي أنه: "**يلتزم المدققين الداخليين في العيينة محل الدراسة بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي والإجراءات أثناء تنفيذ مهمة التدقيق**".

**1 - اختبار الفرضية الفرعية الأولى**

تنص الفرضية الفرعية الأولى على: "**يلتزم المدققون الداخليون في العيينة محل الدراسة بمعايير التدقيق الدولية**" حيث يمكن كتابتها بالشكل التالي:

**$H_0$: لا يلتزم المدققون الداخليون في العيينة محل الدراسة بمعايير التدقيق الدولية.**

**$H_1$: يلتزم المدققون الداخليون في العيينة محل الدراسة بمعايير التدقيق الدولية**، وقد كانت نتائج هذا التحليل في الجدول التالي:

الجدول رقم (3 - 41): نتائج اختبار T_test للفرضية الفرعية الأولى

| الفرضية | قيمة t المحسوبة | قيمة t الجدولية | القيمة الاحتمالية (sig-t) | القرار |
|---|---|---|---|---|
| $H_1$ | 18,111 | 2,01 | 0,000 | قبول |
| درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha$= 0,05 | | | DF=N-1=49 | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول رقم (3 - 41) أن قيمة t المحسوبة تساوي 18,111 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0,000 وهي أقل من 0,05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية **$H_1$**، أي أنه: "**يلتزم المدققون الداخليون في العيينة محل الدراسة بمعايير التدقيق الدولية**".

**2 - اختبار الفرضية الفرعية الثانية**

تنص الفرضية الفرعية الثانية على: "**يلتزم المدققون الداخليون في العيينة محل الدراسة بخطوات وإجراءات التدقيق الداخلي**" حيث يمكن كتابتها بالشكل التالي:

**$H_0$: لا يلتزم المدققون الداخليون في العيينة محل الدراسة بخطوات وإجراءات التدقيق الداخلي.**

**$H_1$: يلتزم المدققون الداخليون في العيينة محل الدراسة بخطوات وإجراءات التدقيق الداخلي**، وقد كانت نتائج هذا التحليل في الجدول التالي:

الجدول رقم (3 - 42): نتائج اختبار T_test للفرضية الفرعية الثانية

| الفرضية | قيمة t المحسوبة | قيمة t الجدولية | القيمة الاحتمالية (sig-t) | القرار |
|---|---|---|---|---|
| $H_1$ | 15,363 | 2,01 | 0,000 | قبول |
| درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha$= 0,05 | | | DF=N-1=49 | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول رقم (3 - 42) أن قيمة t المحسوبة تساوي 15,363 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0,000 وهي أقل من 0,05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية $H_1$، أي أنه: "**يلتزم المدققين الداخليين في العيينة محل الدراسة بخطوات وإجراءات التدقيق الداخلي**".

**ثانيا: اختبار الفرضية الثانية**

تنص الفرضية الثانية على: "**تتعرض المؤسسات الاقتصادية في العيينة محل الدراسة للمخاطر المالية**" حيث يمكن كتابتها بالشكل التالي:

**$H_0$: لا تتعرض المؤسسات الاقتصادية في العيينة محل الدراسة للمخاطر المالية.**

**$H_1$: تتعرض المؤسسات الاقتصادية في العيينة محل الدراسة للمخاطر المالية**، وقد كانت نتائج هذا التحليل في الجدول التالي:

الجدول رقم (3 - 43): نتائج اختبار T_test للفرضية الفرعية الثانية

| الفرضية | قيمة t المحسوبة | قيمة t الجدولية | القيمة الاحتمالية (sig-t) | القرار |
|---|---|---|---|---|
| $H_1$ | 18,189 | 2,01 | 0,000 | قبول |
| درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha$= 0,05 | | | DF=N-1=49 | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول رقم (3- 43) أن قيمة t المحسوبة تساوي 18,189 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0,000 وهي أقل من 0,05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية $H_1$ أي أنه: " **تتعرض المؤسسات الاقتصادية في العيينة محل الدراسة للمخاطر المالية**".

**ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة**

تنص الفرضية الثالثة على: " **يلعب التدقيق الداخلي دور في تدنية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية للعيينة محل الدراسة**" حيث يمكن كتابتها بالشكل التالي:

**$H_0$: لا يلعب التدقيق الداخلي دور في تدنية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية للعيينة محل الدراسة.**

**$H_1$: يلعب التدقيق الداخلي دور في تدنية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية للعيينة محل الدراسة،** وقد كانت نتائج هذا التحليل في الجدول التالي:

الجدول رقم (3 - 44): نتائج اختبار T_test للفرضية الفرعية الثانية

| الفرضية | قيمة t المحسوبة | قيمة t الجدولية | القيمة الاحتمالية (sig-t) | القرار |
|---|---|---|---|---|
| $H_1$ | 15,312 | 2,01 | 0,000 | قبول |
| **درجة المعنوية المعتمدة :α= 0,05** | | | **DF=N-1=49** | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول رقم (3 - 44) أن قيمة **t** المحسوبة تساوي 15,312 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0,000 وهي أقل من 0,05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية $H_1$ أي أنه: " **يلعب التدقيق الداخلي دور في تدنية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية للعيينة محل الدراسة**".

**المطلب الثاني: اختبار الفروق**

**أولا: اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الجنس**

الجدول رقم (3 - 45): اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الجنس

| العنـــــــوان | الجنس | العدد | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | قيمة t المحسوبة | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **التدقيق الداخلي و دوره في تدنية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية** | ذكر | 34 | 3,812 | 0,320 | 0,894 | 0,309 |
| | أنثى | 16 | 3,895 | 0,272 | 0,949 | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

تم الاعتماد على اختبار الفروقات عن طريق t للعينة المستقلة، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (3- 45) أن مستوى الدلالة يساوي 0,309 وهو أكبر من 0,05، وقيمة t المحسوبة تساوي 0,949 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,01 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد عينة الدراسة يعزى لمتغير الجنس حول التدقيق الداخلي و دوره في تدنية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى دلالة 0,05.

**ثانيا: اختبار الفروق بالنسبة لمتغير العمر**

الجدول رقم (3 - 46): اختبار الفروق بالنسبة لمتغير العمر

| العنـــــــوان | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة f | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **التدقيق الداخلي و دوره في تدنية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية** | داخل المجموعات | 0,199 | 2 | 0,099 | 1,074 | 0,350 |
| | بين المجموعات | 4,352 | 47 | 0,093 | | |
| | المجموع | 4,551 | 49 | - | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

بما أن متغير العمر له أكثر من خيارين فقد اعتمدنا على تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء المبحوثين للعينة محل الدراسة حول التدقيق الداخلي و دوره في تدنية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية ومن خلال الجدول رقم (3 - 46) نلاحظ أن مستوى الدلالة لجميع المحاور يساوي 0,350 وهو أكبر من 0,05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أراء أفراد العينة يعزى لمتغير العمر عند مستوى دلالة 0,05.

**ثالثا: اختبار الفروق بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي**

الجدول رقم (3 - 47): اختبار الفروق بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي

| البيان | شهادة مهنية | | ماستر | | ماجستير | | دكتوراه | | أخرى | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | متوسط الفروق | مستوى الدلالة | متوسط الفروق | مستوى الدلالة | متوسط الفروق | مستوى الدلالة | متوسط الفروق | مستوى الدلالة | متوسط الفروق | مستوى الدلالة |
| **شهادة مهنية** | | | | | | | | | | |
| **ماستر** | **0,198** | **0,093** | | | | | | | | |
| **ماجستير** | **0,221** | **0,095** | **0,024** | **0,820** | | | | | | |
| **دكتوراه** | **0,022** | **0,922** | **- 0,176** | **0,397** | **- 0,200** | **0,357** | | | | |
| **أخرى** | **0,507** | **0,001** | **0,309** | **0,014** | **0,285** | **0,040** | **0,485** | **0,036** | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

**1-** يتضح من الجدول رقم (3 - 47) أن هناك اختلاف معنوي في إجابات المبحوثين يعزى إلى عامل المستوى الدراسي كما يلي:

بين أفراد العينة الحاصلين على شهادات أخرى وشهادة مهنية يبلغ مستوى الدلالة 0,001 وهو أقل من 0,05.

بين أفراد العينة الحاصلين على شهادات أخرى وشهادة الماستر يبلغ مستوى الدلالة 0,014 وهو أقل من 0,05.

بين أفراد العينة الحاصلين على شهادات أخرى وشهادة الماجستير يبلغ مستوى الدلالة 0,040 وهو أقل من 0,05.

بين أفراد العينة الحاصلين على شهادات أخرى وشهادة الدكتوراه يبلغ مستوى الدلالة 0,036 وهو أقل من 0,05.

**2 -** كما يتضح أيضا أن هناك اختلاف غير معنوي يعزى إلى عامل المستوى الدراسي كما يلي:

بين أفراد العينة الحاصلين على شهادة مهنية وشهادة الماستر يبلغ مستوى الدلالة 0,093 وهو أكبر من 0,05.

بين أفراد العينة الحاصلين على شهادة مهنية وشهادة الماجستير يبلغ مستوى الدلالة 0,095 وهو أكبر من 0,05.

بين أفراد العينة الحاصلين على شهادة مهنية وشهادة الدكتوراه يبلغ مستوى الدلالة 0,922 وهو أكبر من 0,05.

بين أفراد العينة الحاصلين على شهادة الماستر وشهادة الماجستير يبلغ مستوى الدلالة 0,820 وهو أكبر من 0,05.

بين أفراد العينة الحاصلين على شهادة الماستر وشهادة الدكتوراه يبلغ مستوى الدلالة 0,397 وهو أكبر من 0,05.

بين أفراد العينة الحاصلين على شهادة الماجستير وشهادة الدكتوراه يبلغ مستوى الدلالة 0,357 وهو أكبر من 0,05.

**رابعا: اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الوظيفة**

الجدول رقم (3 - 48): اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الوظيفة

| العنـــــــوان | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة f | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **التدقيق الداخلي و دوره في تدنية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية** | داخل المجموعات | 0,481 | 4 | 0,12 | 1,330 | 0,273 |
| | بين المجموعات | 4,070 | 45 | 0,09 | | |
| | المجموع | 4,551 | 49 | - | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

يتضح من خلال الجدول رقم (3 - 48) أن مستوى الدلالة يساوي 0,273 وهو أكبر من0,05 أي أن الوظيفة التي يشغلها أفراد عينة الدراسة لا تؤثر على آراءهم أي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول التدقيق الداخلي و دوره في تدنية المخاطر المالية في المؤسسات الإقتصادية عند مستوى دلالة 0,05.

**خامسا: اختبار الفروق بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة**

الجدول رقم (3 - 49): اختبار الفروق بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة

| العنـــــــوان | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة f | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **التدقيق الداخلي و دوره في تدنية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية** | داخل المجموعات | 0,062 | 2 | 0,031 | 0,327 | 0,723 |
| | بين المجموعات | 4,489 | 47 | 0,096 | | |
| | المجموع | 4,551 | 49 | - | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (3- 49) يظهر أن مستوى الدلالة يساوي 0,723 وهو أكبر من 0,05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حول التدقيق الداخلي و دوره في تدنية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية ترجع إلى التخصص العلمي للمبحوثين عند مستوى دلالة 0,05.

**الخلاصة**

الفصل التطبيقي يشتمل على الدراسة الميدانية التي أجريت في إطار معرفة التدقيق الداخلي ودوره في تدنية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية للعينة محل الدراسة وذلك في سياق الإجابة على الأسئلة التي تمثل مشكلة الدراسة وهدفها، وقد تضمن هذا الفصل وصفا لمجتمع وعينة الدراسة وحدودها المكانية والزمانية وكذلك الأداة المستخدمة في جمع البيانات الأولية وثباتها وصدقها والأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل النتائج المتوصل إليها بعد إدخالها للحاسب الآلي ومعالجتها ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، كما تضمن أيضا اختبار فرضيات الدراسة ومعنوية الفروق.

# خاتمـــــــة

يعد التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي ترتكز عليها المؤسسات الاقتصادية في التأكد والتحقق من التزام الوحدات الإدارية بالسياسات المالية والإدارية، ونجاح تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي يتطلب الالتزام بالمعايير الدولية للممارسة المهنية والطرق والإجراءات العملية. وأصبح دور التدقيق الداخلي تقييمي استشاري من أجل تحسين أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

ولإبراز الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تدنية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية قمنا بهذه الدراسة التي مكنتنا من الوصول إلى بعض النتائج وتقديم بعض الاقتراحات.

**1- نتائج الدراسة النظرية:** في ضوء التحليلات النظرية للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ❖ التدقيق الداخلي نشاط مستقل داخل المؤسسة وهو أداة رقابية.
- ❖ يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة شاملة وكاملة لأنشطة المؤسسة بشكل مستمر؛
- ❖ المدقق الداخلي محكوم بمجموعة من المعايير تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين هما:
- ✓ يتصف المدقق الداخلي بالاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية عند أداء مهامه؛
- ✓ توفر معايير نطاق عمل التدقيق إرشادات عند أداء كل نوع من أنواع التدقيق الداخلي؛
- ❖ يشتمل عمل المدقق الداخلي على تخطيط المهمة، فحص وتقييم المعلومات، توصيل النتائج وكذا عملية المتابعة؛
- ❖ إذا كانت هناك إدارة للتدقيق الداخلي في المؤسسة فإنها عادة ما تكون منوطة بـ:
- ✓ يضع مدير إدارة التدقيق الداخلي خططاً لإدارته لتمكينه من تنفيذ المسؤوليات والصلاحيات الخاصة بها؛
- ✓ يقوم مدير التدقيق الداخلي بالإشراف على إدارة قسم التدقيق الداخلي بشكل مناسب وملائم بما يحقق الكفاءة والفاعلية؛
- ✓ يتم تنفيذ عملية التدقيق الداخلي من خلال التحضير لمهمة التدقيق، تقييم نظام الرقابة الداخلية، ثم التقرير هن مهمة التدقيق الداخلي؛
- ❖ تنشأ المخاطر بصفة عامة بسبب الظواهر الطبيعية أو العوامل الشخصية بسبب تدخل العنصر البشري بقصد أو دون قصد؛
- ❖ تختلف المخاطر باختلاف وجهة النظر إلى المعيار المعتمد في تصنيفها؛
- ❖ تتميز المخاطر بالتغير الدائم وعدم القدرة على التنبؤ بها وتحديد قيمتها بصورة صحيحة وموثوقة وهذا يؤدي إلى تغير تقنيات التعامل معها من مؤسسة إلى أخرى؛
- ❖ إدارة المخاطر تنظيم متكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر بأفضل الوسائل عن طريق اكتشافها وتحليلها وقياسها؛

❖ تهدف إدارة المخاطر عامة إلى وضع سياسة مثلى ذات أهداف محددة لمجابهة خسائر متوقعة أو الحد منها بأقل تكاليف ممكنة سواء قبل تحقق الخسارة أو بعدها؛

❖ تقع مسؤولية إدارة المخاطر على كلا من مدير المخاطر والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمخاطر في المؤسسة؛

❖ تتضمن المخاطر المالية جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالمؤسسة؛

❖ توجد العديد من المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية، وتتمثل في مخاطر السوق، مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة:

✓ تشمل مخاطر السوق مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف ومخاطر التسعير؛

✓ تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لعدم سداد القروض في تاريخ استحقاقها؛

✓ تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات في الأجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة أو عدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب؛

❖ تهدف إدارة المخاطر المالية إلى تفادي أكبر المخاطر التي قد تواجه أي مؤسسة وهي الإفلاس وتكاليفه المباشرة وغير المباشرة التي تكون في معظمها كبيرة ومعلومة؛

❖ يمكن للتدقيق الداخلي أن يساهم في تدنية المخاطر المالية من خلال:

✓ يمكن للتدقيق الداخلي تقديم المساعدة والنصح للمدراء والخبراء المكلفين بتحديد المخاطر المالية؛

✓ يمكن للتدقيق الداخلي تقديم تأكيد للمؤسسة حول فاعلية وكفاءة عملية إدارة المخاطر؛

✓ يمكن للتدقيق الداخلي تقديم النصح والإرشاد والمساعدة للإدارة في الاستجابة للمخاطر؛

✓ يمكن للتدقيق الداخلي تطوير الأساليب والأدوات المستخدمة في عملية تحديد المخاطر المالية؛

**2- نتائج الدراسة التطبيقية:**

في ضوء الدراسة التي أجريت بالمؤسسات الإقتصادية على مستوى ولايتي جيجل وسكيكدة تم التوصل إلى النتائج التالية:

❖ يتمتع مدير قسم التدقيق الداخلي في العينة محل الدراسة بالصلاحيات الكاملة التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه.

❖ يبدل المدقق الداخلي في العينة محل الدراسة المهارة والعناية المهنية اللازمة عند أداء مهامه.

❖ يشمل نطاق عمل المدقق الداخلي في العينة محل الدراسة بفحص وتدقيق جميع العمليات المالية.

❖ يتحقق المدقق الداخلي في العينة محل الدراسة من وسائل الحماية المادية للأصول ومدى ملائمتها بالإضافة إلى التأكد من وجود الفعلي للأصول.

❖ يقوم المدقق الداخلي في العينة محل الدراسة بمقابلة الجهة محل التدقيق قبل البدء بعمله وبعدها يتم تحديد توقيت العملية.

❖ يختلف شكل تقرير المدقق الداخلي في العينة محل الدراسة باختلاف طبيعة الجهة الخاضعة للتدقيق وكذلك عملية التدقيق ذاتها.

❖ يوجد لمدير التدقيق الداخلي نظام أساسي وقائمة بالأهداف والسلطات والمسؤوليات لإدارة هذا القسم.

❖ يقوم المدقق الداخلي في العينة محل الدراسة بوضع وتنفيذ برنامج التأكد من جودة أداء الإدارة وتقييم أعمالها بصورة مستمرة.

وبالتالي نثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على: **يلتزم المدققون الداخليون في العيينة محل الدراسة بمعايير التدقيق الدولية.**

❖ يقوم قسم التدقيق الداخلي في العينة محل الدراسة بوضع خطة التدقيق بالتعاون مع الوحدات الخاضعة لمهمة التدقيق والعمل على تطويرها.

❖ يقوم المدقق الداخلي في العينة محل الدراسة بتقييم احتمالات وقوع التزوير والاحتيال وكيفية مواجهتها.

❖ يقوم المدقق الداخلي في العينة محل الدراسة بتفعيل إجراءات الرقابة التي تمنع وقوع الأخطاء وتفادي عمليات الغش.

❖ يرفع المدقق الداخلي في العينة محل الدراسة توصياته عن فعالية نظام الرقابة المعمول بها للتحقق من رد الإدارة وتحديد الجهة المسؤولة عن التصويب.

❖ يقوم مدير قسم التدقيق الداخلي في العينة محل الدراسة بتقسيم مهمة للتدقيق الداخلي على أعضاء الفريق وفقا لمخطط تنفيذ المهمة.

❖ يلتزم المدقق الداخلي في العينة محل الدراسة بتسليم الاستبيان للجهة الخاضعة للتدقيق من أجل تحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية.

❖ يستلم قسم التدقيق الداخلي في العينة محل الدراسة الأمر بالمهمة من طرف الإدارة العليا.

❖ اختيار الجهة الخاضعة للتدقيق في العينة محل الدراسة يكون حسب رغبة قسم التدقيق الداخلي.

وبالتالي نثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على: **يلتزم المدققون الداخليون في العيينة محل الدراسة بخطوات وإجراءات التدقيق الداخلي.**

وعليه نثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص على: **يلتزم المدققون الداخليون في العيينة محل الدراسة بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي والإجراءات أثناء تنفيذ مهمة التدقيق.**

❖ تسبب مخاطر أسعار الفائدة في العينة محل الدراسة خسائر حقيقية عند إعادة تقييم الأصول والخصوم.

❖ تتأثر مخاطر أسعار الصرف في العينة محل الدراسة بالظروف الاقتصادية.

❖ تنشأ مخاطر التسعير في العينة محل الدراسة نتيجة لقوى العرض والطلب.

❖ تنشأ مخاطر الائتمان في العينة محل الدراسة نتيجة لعدم سداد القروض في آجالها

❖ تتسبب مخاطر الائتمان في التعثر والإفلاس للمؤسسات في العينة محل الدراسة.

❖ مخاطر الائتمان في العينة محل الدراسة تكون نتيجة ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

❖ تنشأ مخاطر السيولة في العينة محل الدراسة نتيجة لعدم الوفاء بالالتزامات في الآجال القصيرة.

❖ تنشأ مخاطر السيولة في العينة محل الدراسة نتيجة لعدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب.

❖ تنشأ مخاطر السيولة في العينة محل الدراسة نتيجة لضعف تخطيط السيولة وعدم التناسق بين الأصول والخصوم من حيث آجال الاستحقاق.

وبالتالي نثبت صحة الفرضية الثانية التي تنص على: **تتعرض المؤسسات الاقتصادية في العيينة محل الدراسة للمخاطر المالية.**

❖ يقوم قسم التدقيق الداخلي في العينة محل الدراسة بالتأكد من أن السياسات والإجراءات المستخدمة لتحديد المخاطر المالية موثقة وتم توصيلها لجميع الموظفين أصحاب العلاقة.

❖ يقوم المدقق الداخلي في العينة محل الدراسة بتقييم أولي للمخاطر المالية ذات العلاقة بالنشاط محل التدقيق.

❖ يتعاون قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر في العينة محل الدراسة في مجال تبادل المعلومات لتحسين عملية إدارة المخاطر المالية.

❖ يوفر التدقيق الداخلي في العينة محل الدراسة المعلومات بشكل دقيق ومنظم للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتحسين أداء إدارة المخاطر المالية.

❖ يقوم التدقيق الداخلي في العينة محل الدراسة بوضع إجراءات وأساليب تهدف للحد من المخاطر المالية والتقليل من الآثار السلبية الناتجة عنها.

❖ يقوم التدقيق الداخلي في العينة محل الدراسة بتقديم النصيحة عند إعداد استراتيجيات تخفيف المخاطر المالية في المؤسسة.

❖ يقوم التدقيق الداخلي في العينة محل الدراسة بمراجعة أي مواضيع متعلقة بالمخاطر المالية تشير إلى ضعف في تطبيق عمليات إدارة المخاطر المالية والاستجابة لها.

وبالتالي نثبت صحة الفرضية الثالثة التي تنص على: **يلعب التدقيق الداخلي دور في تدنية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية للعيينة محل الدراسة.**

**3- الاقتراحات:**

❖ على المدققين الداخليين أن يعطوا أهمية للتأكد من مدى التزام العاملين بالقوانين والأنظمة المعمول بها في المؤسسات لأن خرق القوانين والأنظمة يؤدي إلى إضعاف أنظمة الرقابة الداخلية فيها ويفتح المجال أمام حدوث مخاطر بمختلف أنواعها من بينها المخاطر المالية.

❖ على المدققين الداخليين أن يزيدوا في دراسة اعتمادهم على الوثائق الرسمية للمؤسسات في أعمال التحليل والتقييم التي يقومون بها رغم أن الاعتماد عليها بكثرة يفقد نوعا ما المدقق الداخلي حيادته واستقلاليته، إلا أنه لا يمكن الاستغناء عنها نهائيا بل يجب إعطائها قدرا من الأهمية مع تدعيمها بالوثائق والمستندات التي تعد خارج المؤسسة.

❖ على المؤسسات الإقتصادية أن تنتبه إلى أن بعض الاختلالات التي تمس المركز المالي لها ناشئة عن مخاطر التسعير بالإضافة إلى المخاطر الائتمانية المرتبطة بطبيعة عمل هذه المؤسسات والبيئة المحيطة بها، وعليه فعلى هذه المؤسسات أن تعطي مزيدا من الأهمية لتحليل وتقييم مخاطر التسعير ومخاطر الائتمان مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة نشاط المؤسسات ومكونات بيئتها الخارجية.

❖ على المدققين الداخليين أن يكثفوا من جهودهم فيما يخص تدقيق المواضيع المتعلقة بالمخاطر المالية التي يمكن أن تنبههم لنقاط الضعف المسجلة في تطبيق عمليات إدارة المخاطر المالية والاستجابة لها، لأن بدل مزيد من الجهود في هذه النقطة يمكن أن يساعد المؤسسة على تفادي الكثير من المخاطر المالية وبالتالي تتفادى تسجيل مزيدا من تكاليف لجوئها إلى أدوات أخرى.

# قائمة المرا جـــع

**أولا: الكتب**

1) إبراهيم عبد الوكيل الفار، **الإحصاء الوصفي باستخدام الحزمة الإحصائية spss**، الدلتا لتكنولوجيا الحاسبات، مصر، 1998.

2) أحمد حلمي جمعة، **الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

3) أحمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، دار الصفاء، الأردن، 2000.

4) إدوارد بورودزيكس، **إدارة المخاطر والأزمات والأمن**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

5) أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

6) أمين السيد أحمد لطفي، **مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة**، الدار الجامعية للنشر، مصر 2005.

7) ثناء علي القباني، نادر شعبان إبراهيم السواح، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2006.

8) جورج رجيدا، ترجمة محمد توفيق البلقيني وإبراهيم محمد مهدي، **مبادئ إدارة الخطر والتأمين**، دار المريخ للنشر، السعودية.

9) خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية** الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2006.

10) زاهره عاطف سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن 2009.

11) زيد منير عبوي، **إدارة التأمين والمخاطر**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن 2006.

12) سمير عبد الحميد رضوان، **المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، مصر، 2005.

13) سيد الهواري، **الإدارة المالية الاستثمار والتمويل طويل الأجل**، دار الجيل للطباعة، الأردن 1985.

14) السيد محمد، **التدقيق والرقابة المالية**، دار الكتاب الحديث للنشر، مصر، 2008.

15) طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر(أفراد، إدارات، شركات، بنوك)**،الدار الجامعية، مصر، 2007.

16) طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)**، الدار الجامعية، مصر 2003.

17) طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب)**، الدار الجامعية، مصر، 2005.

18) طنيب عبيدات، محمد شفيق، **أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص**، الطبعة الأولى، دار المستقبل، الأردن،1997.

19) عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا وآخرون، **التدقيق التشغيلية والرقابة الداخلية**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2008.

20) عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**، الدار الجامعية، مصر، 2007/2006.

21) عزام صبرى، **أساسيات في النظام الإحصائي الشامل spss**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

22) عزام صبري، **الإحصاء الوصفي ونظام spss**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

23) عطا الله أحمد سويلم الحسبان، **التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

24) عيد أحمد أبو بكر، **إدارة أخطار شركات التأمين**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2011

25) عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009

26) فتحي رزق السوافيري وآخرون، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعية الجديدة ، مصر، 2002.

27) فريهان عبد الحفيظ يوسف، **إدارة المخاطر المصرفية**، جامعة الإسراء، الأردن، 2008.

28) فضل عبد الكريم محمد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، السعودية، 2008.

29) فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك ـ مدخل كمي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.

30) كارين هورش، ترجمة عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، **أساسيات إدارة المخاطر المالية**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

31) محفوظ جودة، **التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

32) محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد التدقيق والتدقيق الشامل**، الطبعة الأولى، دار المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

33) محمد بوتين، **التدقيق ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق** ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005

34) محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الباقي واصف، **مبادئ إدارة الخطر و التامين**، الطبعة الأولى، دار النشر، مصر، 2004.

35) محمد مصطفى سليمان، **حوكمة المؤسسات**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2008.

36) مختار محمود الهانسي، **مقدمة في مبادئ التأمين**، الدار الجامعية، لبنان، 1993.

37) منصور حامد محمود، ثناء عطية فراج، **التدقيق الإداري و تقييم الأداء**، جامعة القاهرة التعليم المفتوح مصر، 1994

38) منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر**، الجزء الأول، منشأة المعارف مصر، 2003.

39) هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق ـ الناحية النظرية والعلمية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، 2006

40) هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004 .

41) يوسف حجيم الطائي و آخرون، **إدارة التأمين و المخاطر**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2011.

42) يوسف محمود جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 .

**ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية**

1) إبراهيم رباح إبراهيم المدهرن، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير في المحاسبة التمويل، فلسطين، 2011.

2) إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2012.

3) شادي صالح البجيرمي، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق سوريا، 2011.

4) عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010.

5) عيادي محمد لمين، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات للمؤسسة**، رسالة ماجستير جامعة الجزائر3، الجزائر، 2008.

6) محمد على، **إدارة المخاطر المالية في المؤسسات المساهمة المصرية**، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة مصر، 2005.

7) محمود عبد السلام محسن، **مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين في تقييم الرقابة الداخلية**، رسالة ماجستير،الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2011.

8) موسى عمر مبارك أبو محيميد، **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، الأردن، 2008.

**ثالثا: الملتقيات**

1) صالح رجب حماد، **أثر إدارة المخاطر على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول **إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة**، جامعة الزيتونة، الأردن 2007.

2) صبايحي نوال، بغدود راضية، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول **إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم**، المنعقد بجامعة آكلي محند أولحاج، الجزائر.

3) عبد القادر شلالي، علال قاشي، **مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر المالية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول **إدارة المخاطر المالية وآثارها على اقتصاديات دول العالم**، المنعقد جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة، الجزائر، أيام 26 - 27/ 11/ 2013.

4) عصماني عبد القادر، **أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية** مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الأزمات المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية المنعقد بجامعة فرحات عباس،الجزائر، أيام 21/20 أكتوبر، 2009.

**رابعا: المجلات العلمية**

1) سعدابي إبراهيم أحمد، **دور حوكمة المؤسسة والتدقيق الداخلي في تطوير الاقتصاد الوطني**، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة، 2008.

2) عبد اللطيف محمد خليل، **نموذج مقترح لإدارة وظيفة المراجعة الداخلية في ضوء توجهاتها المعاصرة**، مجلة البحوث التجارية، العددان الأول والثاني، المجلد 25، يناير ويوليو، مصر، 2003.

3) مدني بن بلغيت، عبد الله براهيمي، **تسيير الخطر في المؤسسة (تحدي جديد)**، مجلة الباحث، العدد الثالث، الجزائر، 2005.

4) يحي سعيدي، لخضر أوصيف، **دور التدقيق الداخلية في تفعيل حوكمة المؤسسات**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 05، الجزائر، 2012.

# قائمة الجداول والأشكال

**1) ـ قائمة الجداول**


| رقم و عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|
| الجدول رقم (3 - 1): اختيار عينة الدراسة | 80 |
| الجدول رقم (3 - 2): درجات مقياس" ليكرت الخماسي" | 82 |
| الجدول رقم (3 - 3): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول من الجزء الأول من المحور الثاني | 83 |
| الجدول رقم (3 - 4): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني من الجزء الأول من المحور الثاني | 84 |
| الجدول رقم (3 - 5): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث من الجزء الأول من المحور الثاني | 85 |
| الجدول رقم (3 - 6): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع من الجزء الأول من المحور الثاني | 85 |
| الجدول رقم (3 - 7): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول من الجزء الثاني من المحور الثاني | 86 |
| الجدول رقم (3 - 8): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني من الجزء الثاني من المحور الثاني | 87 |
| الجدول رقم (3 - 9): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث من الجزء الثاني من المحور الثاني | 87 |
| الجدول رقم (3 - 10): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع من الجزء الثاني من المحور الثاني | 88 |
| الجدول رقم (3 - 11): الصدق الداخلي لفقرات الجزء الأول من المحور الثالث | 88 |
| الجدول رقم (3 - 12): الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثاني من المحور الثالث | 89 |
| الجدول رقم (3 - 13): الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثالث من المحور الثالث | 89 |
| الجدول رقم (3 - 14): الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع | 90 |
| الجدول رقم (3 - 15): معامل الارتباط بين معدل كل فرع من فروع الجزء الأول مع المعدل الكلي للجزء الأول من المحور الثاني | 91 |
| الجدول رقم (3 - 16): معامل الارتباط بين معدل كل فرع من فروع الجزء الثاني مع المعدل الكلي للجزء الثاني من المحور الثاني | 92 |
| الجدول رقم (3 - 17): معامل الارتباط بين معدل كل جزء من أجزاء المحور الثاني مع المعدل الكلي للمحور الثاني | 92 |
| الجدول رقم (3 - 18): معامل الارتباط بين معدل كل جزء من أجزاء المحور الثالث مع المعدل الكلي للمحور الثالث | 93 |
| الجدول رقم (3 - 19): معامل الارتباط بين معدل كل محور من الدراسة مع المعدل الكلي للإستبيان | 93 |
| الجدول رقم (3 - 20): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبيان | 94 |
| الجدول رقم (3 - 21): التوزيع لمقياس ليكرت | 95 |
| الجدول رقم (3 - 22):اختبار التوزيع الطبيعي | 96 |
| الجدول رقم (3 - 23): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس | 97 |
| الجدول رقم (3 - 24): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر | 97 |

| | |
|---|---|
| الجدول رقم (3 - 25): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي | 98 |
| الجدول رقم (3 - 26): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة | 99 |
| الجدول رقم (3 - 27): توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة | 100 |
| الجدول رقم (3 - 28): تحليل فقرات الفرع الأول من الجزء الأول من المحور الثاني | 101 |
| الجدول رقم (3 - 29): تحليل فقرات الفرع الثاني من الجزء الأول من المحور الثاني | 103 |
| الجدول رقم (3 - 30): تحليل فقرات الفرع الثالث من الجزء الأول من المحور الثاني | 105 |
| الجدول رقم (3 - 31): تحليل فقرات الفرع الرابع من الجزء الأول من المحور الثاني | 107 |
| الجدول رقم (3 - 32): تحليل فقرات الفرع الأول من الجزء الثاني من المحور الثاني | 108 |
| الجدول رقم (3 - 33): تحليل فقرات الفرع الثاني من الجزء الثاني من المحور الثاني | 110 |
| الجدول رقم (3 - 34): تحليل فقرات الفرع الثالث من الجزء الثاني من المحور الثاني | 110 |
| الجدول رقم (3 - 35): تحليل فقرات الفرع الرابع من الجزء الثاني من المحور الثاني | 111 |
| الجدول رقم (3 - 36): تحليل فقرات الجزء الأول من المحور الثالث | 112 |
| الجدول رقم (3 - 37): تحليل فقرات الجزء الثاني من المحور الثالث | 114 |
| الجدول رقم (3 - 38): تحليل فقرات الجزء الثالث من المحور الثالث | 115 |
| الجدول رقم (3 - 39): تحليل فقرات المحور الرابع | 116 |
| الجدول رقم (3 - 40): نتائج اختبار test_T للفرضية الأولى | 120 |
| الجدول رقم (3 - 41): نتائج اختبار test_T للفرضية الفرعية الأولى | 121 |
| الجدول رقم (3 - 42): نتائج اختبار test_T للفرضية الفرعية الثانية | 122 |
| الجدول رقم (3 - 43): نتائج اختبار test_T للفرضية الثانية | 122 |
| الجدول رقم (3 - 44): نتائج اختبار test_T للفرضية الثالثة | 123 |
| الجدول رقم (3 - 45): اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الجنس | 123 |
| الجدول رقم (3 - 46): اختبار الفروق بالنسبة لمتغير العمر | 124 |
| الجدول رقم (3 - 47): اختبار الفروق بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي | 124 |
| الجدول رقم (3 - 48): اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الوظيفة | 126 |
| الجدول رقم (3 - 49): اختبار الفروق بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة | 126 |

## 2) ـ قائمة الأشكال


| عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|
| الشكل رقم (3 - 1): النموذج الافتراضي للدراسة | 82 |
| الشكل رقم (3 - 2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس | 97 |
| الشكل رقم (3 - 3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر | 98 |
| الشكل رقم (3 - 4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي | 99 |
| الشكل رقم (3 - 5): توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة | 100 |
| الشكل رقم (3 - 6): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة | 101 |

# الملاحـــــق

**الملحق رقم : 01**

**قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان**

| أسماء الأساتذة المحكمين | الإمضاء |
|---|---|
| • سليمان بن بخمة | |
| • هشام بورمة | |
| • محمود كبيش | |
| • عبد الوهاب برحال | |
| • كريم بودخدخ | |

**القطب الجامعي محمد الصديق بن يحي ـ تاسوست ـ جيجل**

**كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير**

**قسم العلوم التجارية**

**الثانية ماستر تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة**

**ـ الإستبيان ـ**

أخي الكريم، أختي الكريمة

في إطار إعداد مذكرة ماستر حول موضوع " **التدقيق الداخلي و دوره في تدنية المخاطر الماليـة فـي المؤسسـات الاقتصـادية** " الدراسـة التطبيقيـة علـى المؤسسـات الاقتصـادية لـولايتي جيجل وسكيكدة.

نرجو التكرم بمساعدتنا في تعبئة الاستبيان بكل صراحة و موضوعية، علما أن هذه البيانات ستعامل بسرية مطلقة، وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وشكرا على تعاونكم

إعداد الطالبة:

بوباكير خديجة

**بيانات عامة لتعبئة الاستمارة:**

ـ الاسم واللقب غير مطلوبان.

ـ يرجى منكم الإجابة بوضع علامة (x) داخل المربع المناسب.

**المحور الأول:**

**الجنـس:** ذكـر ☐ أنثـى ☐

**العمـر:** أقل من 30 سنة ☐ من 30 سنة إلى 40 سنة ☐

أكثر من 40 سنة ☐

**المستوى الدراسي:** شهادة مهنية ☐ ماستر ☐

ماجستير ☐ دكتوراه ☐

أخرى يرجى الذكر.....

**الوظيفة:** مدقق داخلي ☐ مدير قسم التدقيق الداخلي ☐

موظف بدائرة المخاطر ☐ مدير دائرة المخاطر ☐

أخرى (يرجى الذكر) ....

**عدد سنوات الخبرة:** أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐

أكثر من 10 سنوات ☐

| **المحور الثاني: مدى التزام المدققين الداخليين بالإجراءات و المعايير الدولية للتدقيق الداخلي أثناء تنفيذ مهمة التدقيق** | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الرقم | الفقرة | غير موافق بشدة | غيـــر موافق | محايد | موافق | موافــق بشدة |
| **أولا/ مدى الالتزام بمعايير التدقيق الدولية** | | | | | | |
| | **أ) معايير صفات القائم بأعمال التدقيق** | | | | | |
| 1 | يتمتع مدير قسم التدقيق الداخلي بالصلاحيات الكاملة التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه. | | | | | |
| 2 | يتمكن المدقق الداخلي من الاطلاع على السجلات والوثائق للجهة موضوع التدقيق. | | | | | |
| 3 | يلتزم المدقق الداخلي بالحياد و النزاهة عند أداء مهامه. | | | | | |
| 4 | يعين فريق التدقيق الداخلي ممن تتوفر فيهم المهارة والمعرفة والتخصص التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة. | | | | | |
| 5 | يبدل المدقق الداخلي المهارة و العناية المهنية اللازمة عند أداء مهامه. | | | | | |
| | **ب) معايير نطاق العمل** | | | | | |
| 1 | يشمل نطاق عمل المدقق الداخلي فحص وتدقيق جميع العمليات المالية. | | | | | |
| 2 | تلعب الإدارة العليا دورا هاما في إعطاء صلاحيات للمدقق الداخلي في تحديد الأنشطة التي يجب تدقيقها. | | | | | |
| 3 | على المدقق الداخلي التأكد من النزاهة والقابلية للاعتماد على المعلومات المتوفرة بالقوائم المالية. | | | | | |
| 4 | يقوم المدقق الداخلي بتدقيق جميع الوسائل المستخدمة في تحديد وقياس وتصنيف المعلومات من أجل تبويبها والتقرير عنها. | | | | | |
| 5 | يقوم المدقق الداخلي بالرقابة على عملية إمساك الدفاتر والتأكد من أنها تحتوي على معلومات مفيدة و دقيقة. | | | | | |
| 6 | المدقق الداخلي مطلع على تفاصيل القوانين و اللوائح. | | | | | |
| 7 | يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى التزام العاملين بالقوانين والأنظمة المعمول بها في المؤسسة. | | | | | |
| 8 | يقوم المدقق الداخلي باقتراح الوسائل الملائمة لحماية الأصول. | | | | | |
| 9 | يتحقق المدقق الداخلي من وسائل الحماية المادية للأصول ومدى ملائمتها بالإضافة إلى التأكد من وجود الفعلي للأصول. | | | | | |
| 10 | يتأكد المدقق الداخلي من وجود معايير تشغيلية لقياس الاستخدام الفعال والاقتصادي. | | | | | |
| 11 | تعمل الإدارة بالتعاون مع المدقق الداخلي على دراسة أسباب عدم الاستخدام الأمثل لبعض الموارد. | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 12 | المدقق الداخلي مسؤول عن وضع معايير لتحديد ما إذا كانت الأهداف المرغوبة تم تحقيقها. | | | | | |
| | **ج) معايير أداء عمل التدقيق الداخلي** | | | | | |
| 1 | يقوم المدقق الداخلي بتحديد نطاق وأهداف عمله بصفة مستقلة. | | | | | |
| 2 | يقوم المدقق بتغيير خطة قسم التدقيق الداخلي دون موافقة مدير قسم التدقيق الداخلي. | | | | | |
| 3 | يقوم المدقق الداخلي بمقابلة الجهة محل التدقيق قبل البدء بعمله وبعدها يتم تحديد توقيت العملية. | | | | | |
| 4 | جمع المعلومات يحكمه نطاق وأهداف عملية التدقيق الداخلي. | | | | | |
| 5 | يعمل المدقق الداخلي على تقديم نتائج جمع المعلومات وإبلاغ الإدارة في حالة وجود علاقة غير متوقعة. | | | | | |
| 6 | يعد المدقق الداخلي التقرير بشكل مكتوب دون استشارة الإدارة. | | | | | |
| 7 | يختلف شكل تقرير المدقق الداخلي باختلاف طبيعة الجهة الخاضعة للتدقيق وكذلك عملية التدقيق ذاتها. | | | | | |
| 8 | يقوم المدقق الداخلي بمتابعة ما يتوصل إليه من نتائج و توصيات. | | | | | |
| | **د) معايير إدارة قسم التدقيق الداخلي.** | | | | | |
| 1 | يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع خطط لإدارته لتمكينها من تنفيذ المسؤوليات المنوطة بها. | | | | | |
| 2 | يوجد لمدير التدقيق الداخلي نظام أساسي وقائمة بالأهداف والسلطات والمسؤوليات لإدارة هذا القسم. | | | | | |
| 3 | يلتزم مدير التدقيق الداخلي بوضع سياسات وإجراءات لإرشاد فريق العمل. | | | | | |
| 4 | يعمل مدير التدقيق الداخلي على إحداث التعاون والتنسيق بين جهود المدققين الداخليين والخارجيين. | | | | | |
| 5 | يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع برامج لاختيار وتطوير الموارد البشرية. | | | | | |
| 6 | يقوم مدير قسم التدقيق الداخلي بتدريب فريقه قبل أداء أي مهمة. | | | | | |
| 7 | يقوم مدير قسم التدقيق الداخلي بوضع برنامج لتحسين الجودة والأداء داخل قسمه. | | | | | |
| 8 | يقوم المدقق الداخلي بوضع وتنفيذ برنامج التأكد من جودة أداء الإدارة وتقييم أعمالها بصورة مستمرة. | | | | | |
| **ثانيا/ مدى التزام المدققين الداخليين بخطوات وإجراءات التدقيق الداخلي** | | | | | | |
| | **أ) التخطيط للمهمة** | | | | | |
| 1 | يستلم قسم التدقيق الداخلي الأمر بالمهمة من طرف الإدارة العليا. | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2 | اختيار الجهة الخاضعة للتدقيق يكون حسب رغبة قسم التدقيق الداخلي. | | | | | |
| 3 | يقوم قسم التدقيق الداخلي بوضع خطة التدقيق بالتعاون مع الوحدات الخاضعة لمهمة التدقيق والعمل على تطويرها. | | | | | |
| 4 | يقوم المدقق الداخلي بالتحليل والتقييم من خلال الوثائق الرسمية للمؤسسة. | | | | | |
| 5 | يقوم المدقق الداخلي بتقييم احتمالات وقوع التزوير والاحتيال وكيفية مواجهتها. | | | | | |
| | **ب) تقييم نظام الرقابة الداخلية** | | | | | |
| 1 | يقوم المدقق الداخلي بتفعيل إجراءات الرقابة التي تمنع وقوع الأخطاء وتفادي عمليات الغش. | | | | | |
| 2 | يرفع المدقق الداخلي توصياته عن فعالية نظام الرقابة المعمول بها للتحقق من رد الإدارة وتحديد الجهة المسؤولة عن التصويب. | | | | | |
| | **ج) تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي** | | | | | |
| 1 | يقوم مدير قسم التدقيق الداخلي بتقسيم مهمة للتدقيق الداخلي على أعضاء الفريق وفقا لمخطط تنفيذ المهمة. | | | | | |
| 2 | يلتزم المدقق الداخلي بتسليم الاستبيان للجهة الخاضعة للتدقيق من أجل تحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية. | | | | | |
| 3 | يتم فحص الإجراءات من طرف المدقق الداخلي للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والقوانين واللوائح المعمول بها داخل المؤسسة ومدى التزام العاملين بها. | | | | | |
| 4 | على المدقق الداخلي بناء نتائج عمله على أساس التحليلات والتقويمات الملائمة والموضوعية. | | | | | |
| | **د) التقرير عن مهمة التدقيق الداخلي** | | | | | |
| 1 | التقارير التي يرفعها قسم التدقيق الداخلي للجهات المعنية توضح أن أنشطتهم تمت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي. | | | | | |
| 2 | يلتزم المدقق الداخلي بإيصال النتائج من خلال التقارير النهائية للإدارة. | | | | | |
| **<u>المحور الثالث</u>: مدى تعرض المؤسسات الاقتصادية للمخاطر المالية.** | | | | | | |
| الرقم | الفقرة | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
| | **أولا/ مدى التعرض للمخاطر السوقية** | | | | | |
| 1 | تنشأ مخاطر أسعار الفائدة نتيجة التغير في السياسة النقدية. | | | | | |
| 2 | تسبب مخاطر أسعار الفائدة خسائر حقيقية عند إعادة تقييم الأصول والخصوم. | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 3 | تتوفر المؤسسة على نظام معلومات محاسبي تستطيع من خلاله معرفة معدلات الفائدة. | | | | | |
| 4 | مخاطر أسعار الصرف ناتجة عن التقلبات التي تحدث في أسعار صرف العملات الأجنبية في السوق. | | | | | |
| 5 | مخاطر أسعار الصرف تحدد نسبة الأرباح و لخسائر في الأصول. | | | | | |
| 6 | تتأثر مخاطر أسعار الصرف بالظروف الاقتصادية. | | | | | |
| 7 | تنشأ مخاطر التسعير نتيجة لقوى العرض والطلب. | | | | | |
| 8 | مخاطر التسعير تتأثر بالأحداث الاقتصادية من انكماش و تضخم. | | | | | |
| 9 | تؤثر مخاطر التسعير على العوائد و الإيرادات المتوقعة للمؤسسة. | | | | | |
| 10 | تؤثر مخاطر التسعير على قوة المركز المالي للمؤسسة. | | | | | |
| **ثانيا/ مدى التعرض للمخاطر الائتمانية** | | | | | | |
| 1 | تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لعدم سداد القروض في آجالها. | | | | | |
| 2 | تتسبب مخاطر الائتمان في التعثر و الإفلاس للمؤسسة. | | | | | |
| 3 | تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لحدوث أخطاء من العاملين في الإدارة لعدم تدريبهم و نقص خبرتهم. | | | | | |
| 4 | مخاطر الائتمان تكون نتيجة ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها. | | | | | |
| 5 | اتجاه السوق نحو التضخم و الانكماش ينتج عنه مخاطر الائتمان. | | | | | |
| 6 | تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لطبيعة عمل المؤسسة والبيئة المحيطة. | | | | | |
| **ثالثا/ مدى التعرض لمخاطر السيولة** | | | | | | |
| 1 | تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم الوفاء بالالتزامات في الآجال القصيرة. | | | | | |
| 2 | تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب. | | | | | |
| 3 | القصور في التدفقات النقدية الداخلية ينتج عنه مخاطر السيولة. | | | | | |
| 4 | تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لضعف تخطيط السيولة وعدم التناسق بين الأصول والخصوم من حيث آجال الاستحقاق. | | | | | |
| 5 | الركود الاقتصادي و تعثر المؤسسات تسبب مخاطر السيولة. | | | | | |
| 6 | تنشأ مخاطر السيولة نتيجة للأزمات المالية التي تحدث في أسواق المال. | | | | | |

| **المحور الرابع: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية.** | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الرقم | الفقرة | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
| 1 | يتولى قسم التدقيق الداخلي إعداد خطة التدقيق السنوية لمختلف الوحدات بالاعتماد على المخاطر في المؤسسة. | | | | | |
| 2 | يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من أن السياسات والإجراءات المستخدمة لتحديد المخاطر المالية موثقة وتم توصيلها لجميع الموظفين أصحاب العلاقة. | | | | | |
| 3 | يقوم المدقق الداخلي بتقييم أولي للمخاطر المالية ذات العلاقة بالنشاط محل التدقيق. | | | | | |
| 4 | يساعد التدقيق الداخلي الإدارة في تحديد مستويات المخاطر المالية المقبولة من قبل مجلس الإدارة. | | | | | |
| 5 | يتعاون قسم التدقيق الداخلي و قسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات لتحسين عملية إدارة المخاطر المالية. | | | | | |
| 6 | يقوم قسم التدقيق الداخلي بتحديد وترتيب أولويات المخاطر وفقا لإستراتيجية المؤسسة وأنشطتها. | | | | | |
| 7 | يوجد إدراك لدى المدقق الداخلي بأهمية وتأثيرا المخاطر المالية، ومنه الحاجة لوضع أنظمة رقابة فعالة. | | | | | |
| 8 | يوفر التدقيق الداخلي المعلومات بشكل دقيق ومنظم للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتحسين أداء إدارة المخاطر المالية. | | | | | |
| 9 | يقوم التدقيق الداخلي بوضع إجراءات وأساليب تهدف للحد من المخاطر المالية والتقليل من الآثار السلبية الناتجة عنها. | | | | | |
| 10 | يقوم التدقيق الداخلي بتقديم النصيحة عند إعداد استراتيجيات تخفيف المخاطر المالية في المؤسسة. | | | | | |
| 11 | يقوم التدقيق الداخلي برفع تقارير دورية إلى الجهات المعنية حول نتائج الاستجابة للمخاطر المالية. | | | | | |
| 12 | يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة المخاطر المالية بشكل دوري بحيث تتخذ الإدارة الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب. | | | | | |
| 13 | يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة أي مواضيع متعلقة بالمخاطر المالية تشير إلى ضعف في تطبيق عمليات إدارة المخاطر المالية والاستجابة لها. | | | | | |

## النتائج بعد استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

### 1- دراسة الصدق من خلال معامل الارتباط

**معامل الارتباط للمحور الثاني**

**معامل الارتباط للفرع الأول من الجزء الأول من المحور الثاني**

| | | A11 | A12 | A13 | A14 | A15 | totalA1 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| A11 | Corrélation de Pearson | 1 | ,380** | ,502** | ,578** | ,404** | ,838** |
| | Sig. (bilatérale) | | ,006 | ,000 | ,000 | ,004 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A12 | Corrélation de Pearson | ,380** | 1 | ,567** | -,012 | ,203 | ,480** |
| | Sig. (bilatérale) | ,006 | | ,000 | ,932 | ,157 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A13 | Corrélation de Pearson | ,502** | ,567** | 1 | ,084 | ,217 | ,570** |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,000 | | ,563 | ,129 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A14 | Corrélation de Pearson | ,578** | -,012 | ,084 | 1 | ,627** | ,773** |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,932 | ,563 | | ,000 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A15 | Corrélation de Pearson | ,404** | ,203 | ,217 | ,627** | 1 | ,756** |
| | Sig. (bilatérale) | ,004 | ,157 | ,129 | ,000 | | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| totalA1 | Corrélation de Pearson | ,838** | ,480** | ,570** | ,773** | ,756** | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

**معامل الارتباط للفرع الثاني من الجزء الأول من المحور الثاني**

| | | A21 | A22 | A23 | A24 | A25 | A26 | A27 | A28 | A29 | A210 | A211 | A212 | totalA2 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| A21 | Corrélation de Pearson | 1 | ,215 | ,025 | -,016 | ,514 | ,162 | -,155 | -,035 | -,130 | ,192 | ,180 | ,058 | ,371 |
| | Sig. (bilatérale) | | ,135 | ,863 | ,911 | ,000 | ,261 | ,283 | ,807 | ,367 | ,183 | ,212 | ,690 | ,008 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A22 | Corrélation de Pearson | ,215 | 1 | -,055 | ,419 | ,403 | -,086 | -,082 | ,006 | -,099 | ,103 | -,127 | ,111 | ,358 |
| | Sig. (bilatérale) | ,135 | | ,702 | ,002 | ,004 | ,552 | ,572 | ,966 | ,492 | ,475 | ,380 | ,441 | ,011 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A23 | Corrélation de Pearson | ,025 | -,055 | 1 | ,091 | ,258 | ,254 | -,394 | ,247 | ,667 | ,704 | ,452 | ,271 | ,562 |
| | Sig. (bilatérale) | ,863 | ,702 | | ,530 | ,071 | ,076 | ,005 | ,084 | ,000 | ,000 | ,001 | ,057 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A24 | Corrélation de Pearson | -,016 | ,419 | ,091 | 1 | ,218 | ,396 | ,289 | ,366 | ,175 | ,259 | -,028 | ,403 | ,545 |

| | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Sig. (bilatérale) | ,911 | ,002 | ,530 | | ,128 | ,004 | ,042 | ,009 | ,224 | ,069 | ,846 | ,004 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A25 | Corrélation de Pearson | ,514 | ,403 | ,258 | ,218 | 1 | ,273 | -,271 | ,320 | ,138 | ,240 | ,185 | ,073 | ,589 |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,004 | ,071 | ,128 | | ,055 | ,057 | ,024 | ,339 | ,093 | ,198 | ,616 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A26 | Corrélation de Pearson | ,162 | -,086 | ,254 | ,396 | ,273 | 1 | ,064 | ,409 | ,413 | ,457 | ,448 | ,545 | ,670 |
| | Sig. (bilatérale) | ,261 | ,552 | ,076 | ,004 | ,055 | | ,661 | ,003 | ,003 | ,001 | ,001 | ,000 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A27 | Corrélation de Pearson | -,155 | -,082 | -,394 | ,289 | -,271 | ,064 | 1 | ,060 | -,245 | -,382 | ,005 | -,084 | -,112 |
| | Sig. (bilatérale) | ,283 | ,572 | ,005 | ,042 | ,057 | ,661 | | ,680 | ,087 | ,006 | ,974 | ,563 | ,441 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A28 | Corrélation de Pearson | -,035 | ,006 | ,247 | ,366 | ,320 | ,409 | ,060 | 1 | ,371 | ,199 | ,145 | ,326 | ,516 |
| | Sig. (bilatérale) | ,807 | ,966 | ,084 | ,009 | ,024 | ,003 | ,680 | | ,008 | ,166 | ,314 | ,021 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A29 | Corrélation de Pearson | -,130 | -,099 | ,667 | ,175 | ,138 | ,413 | -,245 | ,371 | 1 | ,676 | ,427 | ,505 | ,619 |
| | Sig. (bilatérale) | ,367 | ,492 | ,000 | ,224 | ,339 | ,003 | ,087 | ,008 | | ,000 | ,002 | ,000 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A210 | Corrélation de Pearson | ,192 | ,103 | ,704 | ,259 | ,240 | ,457 | -,382 | ,199 | ,676 | 1 | ,570 | ,637 | ,767 |
| | Sig. (bilatérale) | ,183 | ,475 | ,000 | ,069 | ,093 | ,001 | ,006 | ,166 | ,000 | | ,000 | ,000 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A211 | Corrélation de Pearson | ,180 | -,127 | ,452 | -,028 | ,185 | ,448 | ,005 | ,145 | ,427 | ,570 | 1 | ,339 | ,575 |
| | Sig. (bilatérale) | ,212 | ,380 | ,001 | ,846 | ,198 | ,001 | ,974 | ,314 | ,002 | ,000 | | ,016 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A212 | Corrélation de Pearson | ,058 | ,111 | ,271 | ,403 | ,073 | ,545 | -,084 | ,326 | ,505 | ,637 | ,339 | 1 | ,674 |
| | Sig. (bilatérale) | ,690 | ,441 | ,057 | ,004 | ,616 | ,000 | ,563 | ,021 | ,000 | ,000 | ,016 | | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| totalA2 | Corrélation de Pearson | ,371 | ,358 | ,562 | ,545 | ,589 | ,670 | -,112 | ,516 | ,619 | ,767 | ,575 | ,674 | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,008 | ,011 | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | ,441 | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

معامل الارتباط للفرع الثالث من الجزء الأول من المحور الثاني

| | | A31 | A32 | A33 | A34 | A35 | A36 | A37 | A38 | totalA3 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| A31 | Corrélation de Pearson | 1 | ,403 | ,453 | ,420 | ,077 | ,562 | -,082 | ,505 | ,782 |
| | Sig. (bilatérale) | | ,004 | ,001 | ,002 | ,593 | ,000 | ,571 | ,000 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A32 | Corrélation de Pearson | ,403 | 1 | ,516 | ,046 | ,206 | ,456 | ,011 | ,250 | ,626 |
| | Sig. (bilatérale) | ,004 | | ,000 | ,750 | ,150 | ,001 | ,939 | ,079 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A33 | Corrélation de Pearson | ,453 | ,516 | 1 | ,277 | -,190 | ,399 | ,387 | ,099 | ,737 |
| | Sig. (bilatérale) | ,001 | ,000 | | ,051 | ,186 | ,004 | ,005 | ,495 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A34 | Corrélation de Pearson | ,420 | ,046 | ,277 | 1 | ,004 | ,323 | ,226 | ,345 | ,522 |
| | Sig. (bilatérale) | ,002 | ,750 | ,051 | | ,979 | ,022 | ,114 | ,014 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A35 | Corrélation de Pearson | ,077 | ,206 | -,190 | ,004 | 1 | ,029 | ,070 | ,134 | ,157 |
| | Sig. (bilatérale) | ,593 | ,150 | ,186 | ,979 | | ,843 | ,627 | ,352 | ,276 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A36 | Corrélation de Pearson | ,562 | ,456 | ,399 | ,323 | ,029 | 1 | -,158 | ,472 | ,735 |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,001 | ,004 | ,022 | ,843 | | ,275 | ,001 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A37 | Corrélation de Pearson | -,082 | ,011 | ,387 | ,226 | ,070 | -,158 | 1 | ,074 | ,303 |
| | Sig. (bilatérale) | ,571 | ,939 | ,005 | ,114 | ,627 | ,275 | | ,609 | ,033 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A38 | Corrélation de Pearson | ,505 | ,250 | ,099 | ,345 | ,134 | ,472 | ,074 | 1 | ,588 |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,079 | ,495 | ,014 | ,352 | ,001 | ,609 | | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| totalA3 | Corrélation de Pearson | ,782 | ,626 | ,737 | ,522 | ,157 | ,735 | ,303 | ,588 | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | ,276 | ,000 | ,033 | ,000 | |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

معامل الارتباط للفرع الرابع من الجزء الأول من المحور الثاني

| | | A41 | A42 | A43 | A44 | A45 | **A46** | A47 | A48 | totalA4 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| A41 | Corrélation de Pearson | 1 | ,194 | -,197 | ,464 | ,010 | -,134 | ,106 | ,198 | ,337 |
| | Sig. (bilatérale) | | ,178 | ,170 | ,001 | ,943 | ,354 | ,466 | ,169 | ,017 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A42 | Corrélation de Pearson | ,194 | 1 | ,166 | ,246 | ,214 | ,136 | ,541 | ,421 | ,602 |
| | Sig. (bilatérale) | ,178 | | ,249 | ,086 | ,136 | ,347 | ,000 | ,002 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A43 | Corrélation de Pearson | -,197 | ,166 | 1 | ,190 | ,222 | ,067 | ,412 | ,118 | ,429 |
| | Sig. (bilatérale) | ,170 | ,249 | | ,187 | ,121 | ,646 | ,003 | ,415 | ,002 |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A44 | Corrélation de Pearson | ,464 | ,246 | ,190 | 1 | -,046 | ,058 | ,292 | ,240 | ,528 |
| | Sig. (bilatérale) | ,001 | ,086 | ,187 | | ,753 | ,691 | ,040 | ,093 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A45 | Corrélation de Pearson | ,010 | ,214 | ,222 | -,046 | 1 | ,656 | ,696 | ,482 | ,682 |
| | Sig. (bilatérale) | ,943 | ,136 | ,121 | ,753 | | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A46 | Corrélation de Pearson | -,134 | ,136 | ,067 | ,058 | ,656 | 1 | ,534 | ,395 | ,575 |
| | Sig. (bilatérale) | ,354 | ,347 | ,646 | ,691 | ,000 | | ,000 | ,004 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A47 | Corrélation de Pearson | ,106 | ,541 | ,412 | ,292 | ,696 | ,534 | 1 | ,375 | ,812 |
| | Sig. (bilatérale) | ,466 | ,000 | ,003 | ,040 | ,000 | ,000 | | ,007 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A48 | Corrélation de Pearson | ,198 | ,421 | ,118 | ,240 | ,482 | ,395 | ,375 | 1 | ,724 |
| | Sig. (bilatérale) | ,169 | ,002 | ,415 | ,093 | ,000 | ,004 | ,007 | | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| totalA4 | Corrélation de Pearson | ,337 | ,602 | ,429 | ,528 | ,682 | ,575 | ,812 | ,724 | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,017 | ,000 | ,002 | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**معامل الارتباط للفرع الأول من الجزء الثاني من المحور الثاني**

| | | B11 | B12 | B13 | B14 | B15 | TOTB1 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| B11 | Corrélation de Pearson | 1 | -,176 | ,242 | ,377 | -,209 | ,351 |
| | Sig. (bilatérale) | | ,222 | ,091 | ,007 | ,146 | ,012 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| B12 | Corrélation de Pearson | -,176 | 1 | ,392 | -,350 | ,266 | ,645 |
| | Sig. (bilatérale) | ,222 | | ,005 | ,013 | ,062 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| B13 | Corrélation de Pearson | ,242 | ,392 | 1 | -,033 | ,266 | ,736 |
| | Sig. (bilatérale) | ,091 | ,005 | | ,821 | ,062 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| B14 | Corrélation de Pearson | ,377 | -,350 | -,033 | 1 | ,004 | ,182 |
| | Sig. (bilatérale) | ,007 | ,013 | ,821 | | ,980 | ,205 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| B15 | Corrélation de Pearson | -,209 | ,266 | ,266 | ,004 | 1 | ,561 |
| | Sig. (bilatérale) | ,146 | ,062 | ,062 | ,980 | | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| TOTB1 | Corrélation de Pearson | ,351 | ,645 | ,736 | ,182 | ,561 | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,012 | ,000 | ,000 | ,205 | ,000 | |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**معامل الارتباط للفرع الثاني من الجزء الثاني من المحور الثاني**

| | | B21 | B22 | TOTB2 |
|---|---|---|---|---|
| B21 | Corrélation de Pearson | 1 | ,153 | ,724 |
| | Sig. (bilatérale) | | ,290 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 |
| B22 | Corrélation de Pearson | ,153 | 1 | ,792 |
| | Sig. (bilatérale) | ,290 | | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 |
| TOTB2 | Corrélation de Pearson | ,724 | ,792 | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,000 | |
| | N | 50 | 50 | 50 |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

**معامل الارتباط للفرع الثالث من الجزء الثاني من المحور الثاني**

| | | B31 | B32 | B33 | B34 | TOTB3 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| B31 | Corrélation de Pearson | 1 | ,522 | ,088 | ,325 | ,759 |
| | Sig. (bilatérale) | | ,000 | ,542 | ,021 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| B32 | Corrélation de Pearson | ,522 | 1 | ,364 | ,328 | ,863 |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | | ,009 | ,020 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| B33 | Corrélation de Pearson | ,088 | ,364 | 1 | ,352 | ,536 |
| | Sig. (bilatérale) | ,542 | ,009 | | ,012 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| B34 | Corrélation de Pearson | ,325 | ,328 | ,352 | 1 | ,608 |
| | Sig. (bilatérale) | ,021 | ,020 | ,012 | | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| TOTB3 | Corrélation de Pearson | ,759 | ,863 | ,536 | ,608 | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**معامل الارتباط للفرع الثالث من الجزء الثاني من المحور الثاني**

| | | B41 | B42 | TOTB4 |
|---|---|---|---|---|
| B41 | Corrélation de Pearson | 1 | ,057 | ,770 |
| | Sig. (bilatérale) | | ,696 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 |
| B42 | Corrélation de Pearson | ,057 | 1 | ,681 |
| | Sig. (bilatérale) | ,696 | | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 |
| TOTB4 | Corrélation de Pearson | ,770 | ,681 | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,000 | |
| | N | 50 | 50 | 50 |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

**معامل الارتباط الخاص بالمحور الثالث**

**معامل الارتباط للجزء الأول من المحور الثالث**

| | | C1 | C2 | C3 | C4 | C5 | C6 | C7 | C8 | C9 | C10 | totalC1 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| C1 | Corrélation de Pearson | 1 | ,308 | ,193 | ,223 | ,352 | ,562 | ,257 | ,356 | ,150 | -,310 | ,570 |
| | Sig. (bilatérale) | | ,029 | ,179 | ,120 | ,012 | ,000 | ,072 | ,011 | ,300 | ,029 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| C2 | Corrélation de Pearson | ,308 | 1 | ,129 | ,228 | ,347 | ,508 | ,191 | ,194 | ,112 | ,182 | ,600 |
| | Sig. (bilatérale) | ,029 | | ,371 | ,111 | ,013 | ,000 | ,183 | ,178 | ,439 | ,206 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| C3 | Corrélation de Pearson | ,193 | ,129 | 1 | ,074 | ,103 | ,061 | ,672 | ,305 | ,155 | ,070 | ,481 |
| | Sig. (bilatérale) | ,179 | ,371 | | ,608 | ,475 | ,672 | ,000 | ,031 | ,281 | ,630 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| C4 | Corrélation de Pearson | ,223 | ,228 | ,074 | 1 | ,094 | ,254 | ,123 | ,055 | ,162 | ,133 | ,373 |
| | Sig. (bilatérale) | ,120 | ,111 | ,608 | | ,517 | ,075 | ,395 | ,702 | ,262 | ,357 | ,008 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| C5 | Corrélation de Pearson | ,352 | ,347 | ,103 | ,094 | 1 | ,566 | ,297 | ,663 | ,299 | ,001 | ,736 |
| | Sig. (bilatérale) | ,012 | ,013 | ,475 | ,517 | | ,000 | ,036 | ,000 | ,035 | ,997 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| C6 | Corrélation de Pearson | ,562 | ,508 | ,061 | ,254 | ,566 | 1 | ,336 | ,393 | ,007 | ,105 | ,705 |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,000 | ,672 | ,075 | ,000 | | ,017 | ,005 | ,963 | ,467 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| C7 | Corrélation de Pearson | ,257 | ,191 | ,672 | ,123 | ,297 | ,336 | 1 | ,331 | ,080 | ,035 | ,571 |
| | Sig. (bilatérale) | ,072 | ,183 | ,000 | ,395 | ,036 | ,017 | | ,019 | ,582 | ,811 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| C8 | Corrélation de Pearson | ,356 | ,194 | ,305 | ,055 | ,663 | ,393 | ,331 | 1 | ,151 | -,144 | ,643 |
| | Sig. (bilatérale) | ,011 | ,178 | ,031 | ,702 | ,000 | ,005 | ,019 | | ,296 | ,317 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| C9 | Corrélation de Pearson | ,150 | ,112 | ,155 | ,162 | ,299 | ,007 | ,080 | ,151 | 1 | ,240 | ,463 |

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Sig. (bilatérale) | ,300 | ,439 | ,281 | ,262 | ,035 | ,963 | ,582 | ,296 | | ,093 | ,001 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| C10 | Corrélation de Pearson | -,310 | ,182 | ,070 | ,133 | ,001 | ,105 | ,035 | -,144 | ,240 | 1 | ,235 |
| | Sig. (bilatérale) | ,029 | ,206 | ,630 | ,357 | ,997 | ,467 | ,811 | ,317 | ,093 | | ,100 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| totalC1 | Corrélation de Pearson | ,570 | ,600 | ,481 | ,373 | ,736 | ,705 | ,571 | ,643 | ,463 | ,235 | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,000 | ,000 | ,008 | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | ,001 | ,100 | |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

**معامل الارتباط للجزء الثاني من المحور الثالث**

**Corrélations**

| | | D1 | D2 | D3 | D4 | D5 | D6 | totalD |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| D1 | Corrélation de Pearson | 1 | ,201 | ,047 | -,108 | -,024 | ,282* | ,410** |
| | Sig. (bilatérale) | | ,161 | ,746 | ,455 | ,868 | ,047 | ,003 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| D2 | Corrélation de Pearson | ,201 | 1 | ,263 | ,140 | -,068 | -,193 | ,574** |
| | Sig. (bilatérale) | ,161 | | ,065 | ,332 | ,637 | ,178 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| D3 | Corrélation de Pearson | ,047 | ,263 | 1 | ,380** | ,370** | -,004 | ,783** |
| | Sig. (bilatérale) | ,746 | ,065 | | ,007 | ,008 | ,979 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| D4 | Corrélation de Pearson | -,108 | ,140 | ,380** | 1 | -,072 | -,324* | ,355* |
| | Sig. (bilatérale) | ,455 | ,332 | ,007 | | ,619 | ,022 | ,011 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| D5 | Corrélation de Pearson | -,024 | -,068 | ,370** | -,072 | 1 | ,298* | ,484** |
| | Sig. (bilatérale) | ,868 | ,637 | ,008 | ,619 | | ,035 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| D6 | Corrélation de Pearson | ,282* | -,193 | -,004 | -,324* | ,298* | 1 | ,231 |
| | Sig. (bilatérale) | ,047 | ,178 | ,979 | ,022 | ,035 | | ,106 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| totalD | Corrélation de Pearson | ,410** | ,574** | ,783** | ,355* | ,484** | ,231 | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,003 | ,000 | ,000 | ,011 | ,000 | ,106 | |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

معامل الارتباط للجزء الثالث من المحور الثالث

**Corrélations**

| | | F1 | F2 | F3 | F4 | F5 | F6 | totalF |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| F1 | Corrélation de Pearson | 1 | ,285* | ,290* | ,388** | ,264 | ,045 | ,616** |
| | Sig. (bilatérale) | | ,045 | ,041 | ,005 | ,064 | ,755 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| F2 | Corrélation de Pearson | ,285* | 1 | ,558** | ,393** | ,124 | ,230 | ,662** |
| | Sig. (bilatérale) | ,045 | | ,000 | ,005 | ,390 | ,109 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| F3 | Corrélation de Pearson | ,290* | ,558** | 1 | ,486** | ,278 | ,184 | ,733** |
| | Sig. (bilatérale) | ,041 | ,000 | | ,000 | ,051 | ,200 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| F4 | Corrélation de Pearson | ,388** | ,393** | ,486** | 1 | ,351* | ,164 | ,741** |
| | Sig. (bilatérale) | ,005 | ,005 | ,000 | | ,012 | ,256 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| F5 | Corrélation de Pearson | ,264 | ,124 | ,278 | ,351* | 1 | ,284* | ,601** |
| | Sig. (bilatérale) | ,064 | ,390 | ,051 | ,012 | | ,046 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| F6 | Corrélation de Pearson | ,045 | ,230 | ,184 | ,164 | ,284* | 1 | ,470** |
| | Sig. (bilatérale) | ,755 | ,109 | ,200 | ,256 | ,046 | | ,001 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| totalF | Corrélation de Pearson | ,616** | ,662** | ,733** | ,741** | ,601** | ,470** | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | ,001 | |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

## معامل الارتباط الخاص بالمحور الرابع

**Corrélations**

| | | E1 | E2 | E3 | E4 | E5 | E6 | E7 | E8 | E9 | E10 | E11 | E12 | E13 | total E |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| E1 | Corrélation de Pearson | 1 | 0,439 | 0,134 | -0,11 | 0,287 | -0,16 | 0,21 | 0,361 | 0,074 | 0,25 | 0,203 | -0,08 | 0,149 | 0,396 |
| | Sig. (bilatérale) | | 0,001 | 0,355 | 0,458 | 0,043 | 0,257 | 0,143 | 0,01 | 0,609 | 0,08 | 0,157 | 0,598 | 0,301 | 0,004 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| E2 | Corrélation de Pearson | 0,439 | 1 | 0,568 | 0,261 | 0,379 | -0,22 | 0,211 | 0,379 | 0,204 | 0,357 | 0,506 | -0,17 | 0,336 | 0,629 |
| | Sig. (bilatérale) | 0,001 | | 0 | 0,067 | 0,007 | 0,123 | 0,142 | 0,007 | 0,156 | 0,011 | 0 | 0,25 | 0,017 | 0 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| E3 | Corrélation de Pearson | 0,134 | 0,568 | 1 | 0,116 | 0,593 | 0,107 | 0,124 | 0,323 | 0,357 | 0,348 | 0,657 | 0,041 | 0,817 | 0,71 |
| | Sig. (bilatérale) | 0,355 | 0 | | 0,422 | 0 | 0,459 | 0,39 | 0,022 | 0,011 | 0,013 | 0 | 0,779 | 0 | 0 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| E4 | Corrélation de Pearson | -0,11 | 0,261 | 0,116 | 1 | 0,134 | 0,551 | 0,474 | 0,307 | 0,592 | 0,028 | 0,028 | -0,04 | 0,068 | 0,541 |
| | Sig. (bilatérale) | 0,458 | 0,067 | 0,422 | | 0,355 | 0 | 0,001 | 0,03 | 0 | 0,848 | 0,848 | 0,801 | 0,637 | 0 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| E5 | Corrélation de Pearson | 0,287 | 0,379 | 0,593 | 0,134 | 1 | 0,298 | 0,202 | 0,239 | 0,352 | 0,54 | 0,54 | 0,179 | 0,62 | 0,754 |
| | Sig. (bilatérale) | 0,043 | 0,007 | 0 | 0,355 | | 0,035 | 0,16 | 0,095 | 0,012 | 0 | 0 | 0,213 | 0 | 0 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| E6 | Corrélation de Pearson | -0,16 | -0,22 | 0,107 | 0,551 | 0,298 | 1 | 0,239 | 0,133 | 0,555 | -0,02 | 0,081 | -0,02 | 0,263 | 0,418 |
| | Sig. (bilatérale) | 0,257 | 0,123 | 0,459 | 0 | 0,035 | | 0,094 | 0,356 | 0 | 0,916 | 0,577 | 0,913 | 0,065 | 0,002 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| E7 | Corrélation de Pearson | 0,21 | 0,211 | 0,124 | 0,474 | 0,202 | 0,239 | 1 | 0,23 | 0,241 | 0,117 | 0,189 | -0,29 | 0,241 | 0,451 |
| | Sig. (bilatérale) | 0,143 | 0,142 | 0,39 | 0,001 | 0,16 | 0,094 | | 0,109 | 0,092 | 0,417 | 0,189 | 0,041 | 0,092 | 0,001 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| E8 | Corrélation de Pearson | 0,361 | 0,379 | 0,323 | 0,307 | 0,239 | 0,133 | 0,23 | 1 | 0,627 | 0,261 | 0,181 | -0,17 | 0,174 | 0,608 |
| | Sig. (bilatérale) | 0,01 | 0,007 | 0,022 | 0,03 | 0,095 | 0,356 | 0,109 | | 0 | 0,067 | 0,21 | 0,237 | 0,227 | 0 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| E9 | Corrélation de Pearson | 0,074 | 0,204 | 0,357 | 0,592 | 0,352 | 0,555 | 0,241 | 0,627 | 1 | 0,269 | 0,173 | -0,2 | 0,275 | 0,68 |
| | Sig. (bilatérale) | 0,609 | 0,156 | 0,011 | 0 | 0,012 | 0 | 0,092 | 0 | | 0,059 | 0,231 | 0,156 | 0,053 | 0 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| E10 | Corrélation de Pearson | 0,25 | 0,357 | 0,348 | 0,028 | 0,54 | -0,02 | 0,117 | 0,261 | 0,269 | 1 | 0,402 | -0,08 | 0,187 | 0,506 |
| | Sig. (bilatérale) | 0,08 | 0,011 | 0,013 | 0,848 | 0 | 0,916 | 0,417 | 0,067 | 0,059 | | 0,004 | 0,586 | 0,195 | 0 |

| | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| E11 | Corrélation de Pearson | 0,203 | 0,506 | 0,657 | 0,028 | 0,54 | 0,081 | 0,189 | 0,181 | 0,173 | 0,402 | 1 | -0,08 | 0,669 | 0,612 |
| | Sig. (bilatérale) | 0,157 | 0 | 0 | 0,848 | 0 | 0,577 | 0,189 | 0,21 | 0,231 | 0,004 | | 0,586 | 0 | 0 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| E12 | Corrélation de Pearson | -0,08 | -0,17 | 0,041 | -0,04 | 0,179 | -0,02 | -0,29 | -0,17 | -0,2 | -0,08 | -0,08 | 1 | 0,09 | -0,01 |
| | Sig. (bilatérale) | 0,598 | 0,25 | 0,779 | 0,801 | 0,213 | 0,913 | 0,041 | 0,237 | 0,156 | 0,586 | 0,586 | | 0,535 | 0,967 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| E13 | Corrélation de Pearson | 0,149 | 0,336 | 0,817 | 0,068 | 0,62 | 0,263 | 0,241 | 0,174 | 0,275 | 0,187 | 0,669 | 0,09 | 1 | 0,654 |
| | Sig. (bilatérale) | 0,301 | 0,017 | 0 | 0,637 | 0 | 0,065 | 0,092 | 0,227 | 0,053 | 0,195 | 0 | 0,535 | | 0 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| totalE | Corrélation de Pearson | 0,396 | 0,629 | 0,71 | 0,541 | 0,754 | 0,418 | 0,451 | 0,608 | 0,68 | 0,506 | 0,612 | -0,01 | 0,654 | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | 0,004 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0,002 | 0,001 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0,967 | 0 | |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان**

**صدق الاتساق البنائي للجزء الأول من المحور الثاني**

**Corrélations**

| | | totalA1 | totalA2 | totalA3 | totalA4 | Total A |
|---|---|---|---|---|---|---|
| totalA1 | Corrélation de Pearson | 1 | ,434** | ,169 | ,270 | ,538** |
| | Sig. (bilatérale) | | ,002 | ,241 | ,058 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| totalA2 | Corrélation de Pearson | ,434** | 1 | ,460** | ,629** | ,878** |
| | Sig. (bilatérale) | ,002 | | ,001 | ,000 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| totalA3 | Corrélation de Pearson | ,169 | ,460** | 1 | ,400** | ,735** |
| | Sig. (bilatérale) | ,241 | ,001 | | ,004 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| totalA4 | Corrélation de Pearson | ,270 | ,629** | ,400** | 1 | ,779** |
| | Sig. (bilatérale) | ,058 | ,000 | ,004 | | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| totalA | Corrélation de Pearson | ,538** | ,878** | ,735** | ,779** | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

**Corrélations** صدق الاتساق البنائي للجزء الثاني من المحور الثاني

| | | TOTB1 | TOTB2 | TOTB3 | TOTB4 | totalB |
|---|---|---|---|---|---|---|
| TOTB1 | Corrélation de Pearson | 1 | ,563** | ,660** | ,099 | ,917** |
| | Sig. (bilatérale) | | ,000 | ,000 | ,493 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| TOTB2 | Corrélation de Pearson | ,563** | 1 | ,330* | -,004 | ,613** |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | | ,019 | ,978 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| TOTB3 | Corrélation de Pearson | ,660** | ,330* | 1 | -,140 | ,818** |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,019 | | ,331 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| TOTB4 | Corrélation de Pearson | ,099 | -,004 | -,140 | 1 | ,236 |
| | Sig. (bilatérale) | ,493 | ,978 | ,331 | | ,100 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| totalB | Corrélation de Pearson | ,917** | ,613** | ,818** | ,236 | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,000 | ,000 | ,100 | |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**Corrélations** صدق الاتساق البنائي للمحور الثاني

| | | totalA | totalB | totalAB |
|---|---|---|---|---|
| totalA | Corrélation de Pearson | 1 | ,641** | ,970** |
| | Sig. (bilatérale) | | ,000 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 |
| totalB | Corrélation de Pearson | ,641** | 1 | ,809** |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 |
| totalAB | Corrélation de Pearson | ,970** | ,809** | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,000 | |
| | N | 50 | 50 | 50 |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

**Corrélations** صدق الاتساق البنائي للمحور الثالث

| | | totalC1 | totalD | TotalF | totalCDF |
|---|---|---|---|---|---|
| totalC | Corrélation de Pearson | 1 | ,462** | ,480** | ,853** |
| | Sig. (bilatérale) | | ,001 | ,000 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 |
| totalD | Corrélation de Pearson | ,462** | 1 | ,708** | ,797** |
| | Sig. (bilatérale) | ,001 | | ,000 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 |
| Total F | Corrélation de Pearson | ,480** | ,708** | 1 | ,834** |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,000 | | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 |
| Total CDF | Corrélation de Pearson | ,853** | ,797** | ,834** | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,000 | ,000 | |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

**Corrélations** صدق الاتساق البنائي لجميع محاور الاستبيان

| | | Total AB | Total CDF | Total E | Total GLOBAL |
|---|---|---|---|---|---|
| Total AB | Corrélation de Pearson | 1 | ,762** | ,741** | ,960** |
| | Sig. (bilatérale) | | ,000 | ,000 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 |
| Total CDF | Corrélation de Pearson | ,762** | 1 | ,730** | ,890** |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | | ,000 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 |
| totalE | Corrélation de Pearson | ,741** | ,730** | 1 | ,857** |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,000 | | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 |
| totalGLOBAL | Corrélation de Pearson | ,960** | ,890** | ,857** | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,000 | ,000 | |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

## 2- دراسة الثبات من خلال معامل ألفا كرونباخ

ألفا كرونباخ للمحور الثاني

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,883 | 46 |

ألفا كرونباخ للمحور الثالث

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,826 | 22 |

ألفا كرونباخ للمحور الرابع

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,795 | 13 |

معامل ألفا كرونباخ لجميع المحاور

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,936 | 81 |

## 3 ـ اختبار التوزيع الطبيعي

### التوزيع الطبيعي للمحور الثاني

**Tests de normalité**

| | Kolmogorov-Smirnov[a] | | | Shapiro-Wilk | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Statistique | ddl | Signification | Statistique | ddl | Signification |
| Total AB | ,101 | 50 | ,200* | ,960 | 50 | ,086 |

a. Correction de signification de Lilliefors

*. Il s'agit d'une borne inférieure de la signification réelle.

### التوزيع الطبيعي للمحور الثالث

**Tests de normalité**

| | Kolmogorov-Smirnov[a] | | | Shapiro-Wilk | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Statistique | ddl | Signification | Statistique | ddl | Signification |
| Total CDF | ,138 | 50 | ,109 | ,923 | 50 | ,003 |

a. Correction de signification de Lilliefors

### التوزيع الطبيعي للمحور الرابع

**Tests de normalité**

| | Kolmogorov-Smirnov[a] | | | Shapiro-Wilk | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Statistique | ddl | Signification | Statistique | ddl | Signification |
| Total E | ,071 | 50 | ,200* | ,980 | 50 | ,565 |

a. Correction de signification de Lilliefors

*. Il s'agit d'une borne inférieure de la signification réelle.

### التوزيع الطبيعي لجميع محاور الاستبيان

**Tests de normalité**

| | Kolmogorov-Smirnov[a] | | | Shapiro-Wilk | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Statistique | ddl | Signification | Statistique | ddl | Signification |
| Total GLOBAL | ,106 | 50 | ,200* | ,948 | 50 | ,029 |

a. Correction de signification de Lilliefors

*. Il s'agit d'une borne inférieure de la signification réelle.

## 4 ـ تحليل خصائص عينة الدراسة

**الجنس**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | ذكر | 34 | 68,0 | 68,0 | 68,0 |
| | أنثى | 16 | 32,0 | 32,0 | 100,0 |
| | Total | 50 | 100,0 | 100,0 | |

**العمر**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | أقل من 30 سنة | 11 | 22,0 | 22,0 | 22,0 |
| | من 30 سنة إلى 40 سنة | 20 | 40,0 | 40,0 | 62,0 |
| | أكثر من 40 سنة | 19 | 38,0 | 38,0 | 100,0 |
| | Total | 50 | 100,0 | 100,0 | |

**المستوى الدراسي**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | شهادة مهنية | 8 | 16,0 | 16,0 | 16,0 |
| | ماستر | 22 | 44,0 | 44,0 | 60,0 |
| | ماجستير | 11 | 22,0 | 22,0 | 82,0 |
| | دكتوراه | 2 | 4,0 | 4,0 | 86,0 |
| | أخرى | 7 | 14,0 | 14,0 | 100,0 |
| | Total | 50 | 100,0 | 100,0 | |

**الوظيفة**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | مدقق داخلي | 20 | 40,0 | 40,0 | 40,0 |
| | مدير قسم التدقيق الداخلي | 7 | 14,0 | 14,0 | 54,0 |
| | موظف بدائرة المخاطر | 15 | 30,0 | 30,0 | 84,0 |
| | مدير دائرة المخاطر | 3 | 6,0 | 6,0 | 90,0 |
| | أخرى | 5 | 10,0 | 10,0 | 100,0 |
| | Total | 50 | 100,0 | 100,0 | |

**الخبرة**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | أقل من 5 سنوات | 21 | 42,0 | 42,0 | 42,0 |
| | 5 سنوات إلى 10سنوات | 17 | 34,0 | 34,0 | 76,0 |
| | أكثر من 10 سنوات | 12 | 24,0 | 24,0 | 100,0 |
| | Total | 50 | 100,0 | 100,0 | |

## *5- اختبار t لتحليل فقرات محاور الدراسة*

**قيمة t للمحور الثاني**

**قيمة t للفرع الأول من الجزء الأول من المحور الثاني**

| | N | Moyenne | Ecart-type | Erreur standard moyenne |
|---|---|---|---|---|
| A11 | 50 | 3,84 | ,738 | ,104 |
| A12 | 50 | 4,22 | ,418 | ,059 |
| A13 | 50 | 4,32 | ,471 | ,067 |
| A14 | 50 | 4,02 | ,869 | ,123 |
| A15 | 50 | 4,28 | ,701 | ,099 |

| | Valeur du test = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | t | ddl | Sig. (bilatérale) | Différence moyenne | Intervalle de confiance 95% de la différence | |
| | | | | | Inférieure | Supérieure |
| A11 | 8,043 | 49 | ,000 | ,840 | ,63 | 1,05 |
| A12 | 20,616 | 49 | ,000 | 1,220 | 1,10 | 1,34 |
| A13 | 19,808 | 49 | ,000 | 1,320 | 1,19 | 1,45 |
| A14 | 8,302 | 49 | ,000 | 1,020 | ,77 | 1,27 |
| A15 | 12,911 | 49 | ,000 | 1,280 | 1,08 | 1,48 |

قيمة t للفرع الثاني من الجزء الأول من المحور الثاني

**Statistiques sur échantillon unique**

| | N | Moyenne | Ecart-type | Erreur standard moyenne |
|---|---|---|---|---|
| A21 | 50 | 3,82 | ,800 | ,113 |
| A22 | 50 | 3,84 | 1,017 | ,144 |
| A23 | 50 | 4,06 | ,550 | ,078 |
| A24 | 50 | 4,18 | ,596 | ,084 |
| A25 | 50 | 4,08 | ,829 | ,117 |
| A26 | 50 | 4,14 | ,670 | ,095 |
| A27 | 50 | 4,16 | ,422 | ,060 |
| A28 | 50 | 3,90 | ,647 | ,091 |
| A29 | 50 | 3,88 | ,799 | ,113 |
| A210 | 50 | 3,72 | ,730 | ,103 |
| A211 | 50 | 3,74 | ,803 | ,114 |
| A212 | 50 | 3,42 | ,785 | ,111 |

**Test sur échantillon unique**

| | Valeur du test = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Intervalle de confiance 95% de la différence | |
| | t | ddl | Sig. (bilatérale) | Différence moyenne | Inférieure | Supérieure |
| A21 | 7,246 | 49 | ,000 | ,820 | ,59 | 1,05 |
| A22 | 5,838 | 49 | ,000 | ,840 | ,55 | 1,13 |
| A23 | 13,629 | 49 | ,000 | 1,060 | ,90 | 1,22 |
| A24 | 14,010 | 49 | ,000 | 1,180 | 1,01 | 1,35 |
| A25 | 9,211 | 49 | ,000 | 1,080 | ,84 | 1,32 |
| A26 | 12,025 | 49 | ,000 | 1,140 | ,95 | 1,33 |
| A27 | 19,444 | 49 | ,000 | 1,160 | 1,04 | 1,28 |
| A28 | 9,839 | 49 | ,000 | ,900 | ,72 | 1,08 |
| A29 | 7,788 | 49 | ,000 | ,880 | ,65 | 1,11 |
| A210 | 6,978 | 49 | ,000 | ,720 | ,51 | ,93 |
| A211 | 6,514 | 49 | ,000 | ,740 | ,51 | ,97 |
| A212 | 3,784 | 49 | ,000 | ,420 | ,20 | ,64 |

قيمة t للفرع الثالث من الجزء الأول من المحور الثاني

**Statistiques sur échantillon unique**

| | N | Moyenne | Ecart-type | Erreur standard moyenne |
|---|---|---|---|---|
| A31 | 50 | 3,70 | 1,282 | ,181 |
| A32 | 50 | 1,44 | ,577 | ,082 |
| A33 | 50 | 3,56 | 1,280 | ,181 |
| A34 | 50 | 4,02 | ,428 | ,061 |
| A35 | 50 | 3,96 | ,493 | ,070 |
| A36 | 50 | 3,44 | 1,264 | ,179 |
| A37 | 50 | 3,76 | ,894 | ,126 |
| A38 | 50 | 4,10 | ,678 | ,096 |

**Test sur échantillon unique**

| | Valeur du test = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Intervalle de confiance 95% de la différence | |
| | t | ddl | Sig. (bilatérale) | Différence moyenne | Inférieure | Supérieure |
| A31 | 3,862 | 49 | ,000 | ,700 | ,34 | 1,06 |
| A32 | -19,114 | 49 | ,000 | -1,560 | -1,72 | -1,40 |
| A33 | 3,093 | 49 | ,003 | ,560 | ,20 | ,92 |
| A34 | 16,848 | 49 | ,000 | 1,020 | ,90 | 1,14 |
| A35 | 13,763 | 49 | ,000 | ,960 | ,82 | 1,10 |
| A36 | 2,461 | 49 | ,017 | ,440 | ,08 | ,80 |
| A37 | 6,014 | 49 | ,000 | ,760 | ,51 | 1,01 |
| A38 | 11,478 | 49 | ,000 | 1,100 | ,91 | 1,29 |

**قيمة t للفرع الرابع من الجزء الأول من المحور الثاني**

**Statistiques sur échantillon unique**

| | N | Moyenne | Ecart-type | Erreur standard moyenne |
|---|---|---|---|---|
| A41 | 50 | 4,04 | ,638 | ,090 |
| A42 | 50 | 4,02 | ,654 | ,093 |
| A43 | 50 | 3,88 | ,773 | ,109 |
| A44 | 50 | 3,78 | ,790 | ,112 |
| A45 | 50 | 3,88 | ,746 | ,106 |
| A46 | 50 | 3,96 | ,699 | ,099 |
| A47 | 50 | 4,16 | ,510 | ,072 |
| A48 | 50 | 3,68 | ,913 | ,129 |

**Test sur échantillon unique**

| | Valeur du test = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Intervalle de confiance 95% de la différence | |
| | t | ddl | Sig. (bilatérale) | Différence moyenne | Inférieure | Supérieure |
| A41 | 11,534 | 49 | ,000 | 1,040 | ,86 | 1,22 |
| A42 | 11,023 | 49 | ,000 | 1,020 | ,83 | 1,21 |
| A43 | 8,050 | 49 | ,000 | ,880 | ,66 | 1,10 |
| A44 | 6,982 | 49 | ,000 | ,780 | ,56 | 1,00 |
| A45 | 8,340 | 49 | ,000 | ,880 | ,67 | 1,09 |
| A46 | 9,716 | 49 | ,000 | ,960 | ,76 | 1,16 |
| A47 | 16,099 | 49 | ,000 | 1,160 | 1,02 | 1,30 |
| A48 | 5,264 | 49 | ,000 | ,680 | ,42 | ,94 |

**قيمة t للفرع الأول من الجزء الثاني من المحور الثاني**

**Statistiques sur échantillon unique**

| | N | Moyenne | Ecart-type | Erreur standard moyenne |
|---|---|---|---|---|
| B11 | 50 | 3,82 | ,748 | ,106 |
| B12 | 50 | 3,38 | 1,176 | ,166 |
| B13 | 50 | 3,80 | ,700 | ,099 |
| B14 | 50 | 4,04 | ,533 | ,075 |
| B15 | 50 | 3,96 | ,832 | ,118 |

**Test sur échantillon unique**

| | Valeur du test = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Intervalle de confiance 95% de la différence | |
| | t | ddl | Sig. (bilatérale) | Différence moyenne | Inférieure | Supérieure |
| B11 | 7,757 | 49 | ,000 | ,820 | ,61 | 1,03 |
| B12 | 2,285 | 49 | ,027 | ,380 | ,05 | ,71 |
| B13 | 8,083 | 49 | ,000 | ,800 | ,60 | 1,00 |
| B14 | 13,797 | 49 | ,000 | 1,040 | ,89 | 1,19 |
| B15 | 8,159 | 49 | ,000 | ,960 | ,72 | 1,20 |

**قيمة t للفرع الثاني من الجزء الثاني من المحور الثاني**

**Statistiques sur échantillon unique**

| | N | Moyenne | Ecart-type | Erreur standard moyenne |
|---|---|---|---|---|
| B21 | 50 | 4,10 | ,544 | ,077 |
| B22 | 50 | 4,10 | ,614 | ,087 |

**Test sur échantillon unique**

| | Valeur du test = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Intervalle de confiance 95% de la différence | |
| | t | ddl | Sig. (bilatérale) | Différence moyenne | Inférieure | Supérieure |
| B21 | 14,299 | 49 | ,000 | 1,100 | ,95 | 1,25 |
| B22 | 12,659 | 49 | ,000 | 1,100 | ,93 | 1,27 |

قيمة t للفرع الثالث من الجزء الثاني من المحور الثاني

**Statistiques sur échantillon unique**

| | N | Moyenne | Ecart-type | Erreur standard moyenne |
|---|---|---|---|---|
| B31 | 50 | 3,96 | ,903 | ,128 |
| B32 | 50 | 3,90 | 1,074 | ,152 |
| B33 | 50 | 4,04 | ,533 | ,075 |
| B34 | 50 | 4,16 | ,510 | ,072 |

**Test sur échantillon unique**

| | Valeur du test = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | t | ddl | Sig. (bilatérale) | Différence moyenne | Intervalle de confiance 95% de la différence | |
| | | | | | Inférieure | Supérieure |
| B31 | 7,521 | 49 | ,000 | ,960 | ,70 | 1,22 |
| B32 | 5,927 | 49 | ,000 | ,900 | ,59 | 1,21 |
| B33 | 13,797 | 49 | ,000 | 1,040 | ,89 | 1,19 |
| B34 | 16,099 | 49 | ,000 | 1,160 | 1,02 | 1,30 |

قيمة t للفرع الرابع من الجزء الثاني من المحور الثاني

**Statistiques sur échantillon unique**

| | N | Moyenne | Ecart-type | Erreur standard moyenne |
|---|---|---|---|---|
| B41 | 50 | 1,70 | ,863 | ,122 |
| B42 | 50 | 3,92 | ,752 | ,106 |

**Test sur échantillon unique**

| | Valeur du test = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | t | ddl | Sig. (bilatérale) | Différence moyenne | Intervalle de confiance 95% de la différence | |
| | | | | | Inférieure | Supérieure |
| B41 | -10,651 | 49 | ,000 | -1,300 | -1,55 | -1,05 |
| B42 | 8,655 | 49 | ,000 | ,920 | ,71 | 1,13 |

قيمة t قيمة t للمحور الثالث

**Statistiques sur** للجزء الأول من المحور الثالث

**échantillon unique**

| | N | Moyenne | Ecart-type | Erreur standard moyenne |
|---|---|---|---|---|
| C1 | 50 | 3,46 | ,706 | ,100 |
| C2 | 50 | 3,64 | ,776 | ,110 |
| C3 | 50 | 3,92 | ,724 | ,102 |
| C4 | 50 | 4,06 | ,470 | ,066 |
| C5 | 50 | 3,34 | ,917 | ,130 |
| C6 | 50 | 3,90 | ,735 | ,104 |
| C7 | 50 | 4,20 | ,495 | ,070 |
| C8 | 50 | 3,66 | ,798 | ,113 |
| C9 | 50 | 3,64 | ,827 | ,117 |
| C10 | 50 | 3,94 | ,712 | ,101 |

**Test sur échantillon unique**

| | Valeur du test = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | t | ddl | Sig. (bilatérale) | Différence moyenne | Intervalle de confiance 95% de la différence | |
| | | | | | Inférieure | Supérieure |
| C1 | 4,608 | 49 | ,000 | ,460 | ,26 | ,66 |
| C2 | 5,830 | 49 | ,000 | ,640 | ,42 | ,86 |
| C3 | 8,986 | 49 | ,000 | ,920 | ,71 | 1,13 |
| C4 | 15,951 | 49 | ,000 | 1,060 | ,93 | 1,19 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| C5 | 2,621 | 49 | ,012 | ,340 | ,08 | ,60 |
| C6 | 8,654 | 49 | ,000 | ,900 | ,69 | 1,11 |
| C7 | 17,146 | 49 | ,000 | 1,200 | 1,06 | 1,34 |
| C8 | 5,847 | 49 | ,000 | ,660 | ,43 | ,89 |
| C9 | 5,472 | 49 | ,000 | ,640 | ,40 | ,88 |
| C10 | 9,339 | 49 | ,000 | ,940 | ,74 | 1,14 |

**قيمة t للجزء الثاني من المحور الثالث**

**Statistiques sur échantillon unique**

| | N | Moyenne | Ecart-type | Erreur standard moyenne |
|---|---|---|---|---|
| D1 | 50 | 4,32 | ,551 | ,078 |
| D2 | 50 | 3,64 | ,875 | ,124 |
| D3 | 50 | 3,24 | ,916 | ,130 |
| D4 | 50 | 3,78 | ,507 | ,072 |
| D5 | 50 | 3,90 | ,614 | ,087 |
| D6 | 50 | 3,84 | ,468 | ,066 |

**Test sur échantillon unique**

| | Valeur du test = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | t | ddl | Sig. (bilatérale) | Différence moyenne | Intervalle de confiance 95% de la différence | |
| | | | | | Inférieure | Supérieure |
| D1 | 16,938 | 49 | ,000 | 1,320 | 1,16 | 1,48 |
| D2 | 5,172 | 49 | ,000 | ,640 | ,39 | ,89 |
| D3 | 1,853 | 49 | ,070 | ,240 | -,02 | ,50 |
| D4 | 10,885 | 49 | ,000 | ,780 | ,64 | ,92 |
| D5 | 10,357 | 49 | ,000 | ,900 | ,73 | 1,07 |
| D6 | 12,699 | 49 | ,000 | ,840 | ,71 | ,97 |

**قيمة t للجزء الثالث من المحور الثالث**

**Statistiques sur échantillon unique**

| | N | Moyenne | Ecart-type | Erreur standard moyenne |
|---|---|---|---|---|
| F1 | 50 | 4,02 | ,769 | ,109 |
| F2 | 50 | 4,14 | ,639 | ,090 |
| F3 | 50 | 4,04 | ,727 | ,103 |
| F4 | 50 | 3,96 | ,755 | ,107 |
| F5 | 50 | 4,04 | ,699 | ,099 |
| F6 | 50 | 3,92 | ,634 | ,090 |

**Test sur échantillon unique**

| | Valeur du test = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | t | ddl | Sig. (bilatérale) | Différence moyenne | Intervalle de confiance 95% de la différence | |
| | | | | | Inférieure | Supérieure |
| F1 | 9,379 | 49 | ,000 | 1,020 | ,80 | 1,24 |
| F2 | 12,611 | 49 | ,000 | 1,140 | ,96 | 1,32 |
| F3 | 10,111 | 49 | ,000 | 1,040 | ,83 | 1,25 |
| F4 | 8,993 | 49 | ,000 | ,960 | ,75 | 1,17 |
| F5 | 10,525 | 49 | ,000 | 1,040 | ,84 | 1,24 |
| F6 | 10,265 | 49 | ,000 | ,920 | ,74 | 1,10 |

قيمة t للمحور الرابع

**Statistiques sur échantillon unique**

| | N | Moyenne | Ecart-type | Erreur standard moyenne |
|---|---|---|---|---|
| E1 | 50 | 3,80 | ,756 | ,107 |
| E2 | 50 | 3,32 | ,935 | ,132 |
| E3 | 50 | 4,08 | ,566 | ,080 |
| E4 | 50 | 3,86 | 1,107 | ,157 |
| E5 | 50 | 3,50 | 1,035 | ,146 |
| E6 | 50 | 3,96 | ,727 | ,103 |
| E7 | 50 | 4,08 | ,488 | ,069 |
| E8 | 50 | 4,06 | ,867 | ,123 |
| E9 | 50 | 4,20 | ,728 | ,103 |
| E10 | 50 | 3,84 | ,584 | ,083 |
| E11 | 50 | 3,84 | ,584 | ,083 |
| E12 | 50 | 3,86 | ,495 | ,070 |
| E13 | 50 | 4,06 | ,652 | ,092 |

**Test sur échantillon unique**

| | Valeur du test = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | t | ddl | Sig. (bilatérale) | Différence moyenne | Intervalle de confiance 95% de la différence | |
| | | | | | Inférieure | Supérieure |
| E1 | 7,483 | 49 | ,000 | ,800 | ,59 | 1,01 |
| E2 | 2,419 | 49 | ,019 | ,320 | ,05 | ,59 |
| E3 | 13,500 | 49 | ,000 | 1,080 | ,92 | 1,24 |
| E4 | 5,495 | 49 | ,000 | ,860 | ,55 | 1,17 |
| E5 | 3,416 | 49 | ,001 | ,500 | ,21 | ,79 |
| E6 | 9,333 | 49 | ,000 | ,960 | ,75 | 1,17 |
| E7 | 15,642 | 49 | ,000 | 1,080 | ,94 | 1,22 |
| E8 | 8,647 | 49 | ,000 | 1,060 | ,81 | 1,31 |
| E9 | 11,649 | 49 | ,000 | 1,200 | ,99 | 1,41 |
| E10 | 10,168 | 49 | ,000 | ,840 | ,67 | 1,01 |
| E11 | 10,168 | 49 | ,000 | ,840 | ,67 | 1,01 |
| E12 | 12,278 | 49 | ,000 | ,860 | ,72 | 1,00 |
| E13 | 11,499 | 49 | ,000 | 1,060 | ,87 | 1,25 |

والمتوسط الحسابي لجميع المحاور

**Statistiques sur échantillon unique**

| | N | Moyenne | Ecart-type | Erreur standard moyenne |
|---|---|---|---|---|
| Total AB | 50 | 3,8235 | ,31042 | ,04390 |
| Total CDF | 50 | 3,8455 | ,32868 | ,04648 |
| Total E | 50 | 3,8815 | ,40710 | ,05757 |
| Total GLOBAL | 50 | 3,8388 | ,30477 | ,04310 |

**Test sur échantillon unique**

| | Valeur du test = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | t | ddl | Sig. (bilatérale) | Différence moyenne | Intervalle de confiance 95% de la différence | |
| | | | | | Inférieure | Supérieure |
| Total AB | 18,758 | 49 | ,000 | ,82348 | ,7353 | ,9117 |
| Total CDF | 18,189 | 49 | ,000 | ,84545 | ,7520 | ,9389 |
| Total E | 15,312 | 49 | ,000 | ,88154 | ,7658 | ,9972 |
| Total GLOBAL | 19,461 | 49 | ,000 | ,83877 | ,7522 | ,9254 |

***6- اختبار أنوفا لمعرفة معنوية الفروق***

**اختبار أنوفا للجنس Statistiques de groupe**

**Test d'échantillons indépendants**

| | | Test de Levene sur l'égalité des variances | | Test-t pour égalité des moyennes | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | Intervalle de confiance 95% de la différence | |
| | | F | Sig. | t | ddl | Sig. (bilatérale) | Différence moyenne | Différence écart-type | Inférieure | Supérieure |
| totalGLOBAL | Hypothèse de variances égales | 1,059 | 0,309 | 0,894 | 48 | ,376 | -,08279 | ,09259 | -,26894 | ,10337 |
| | Hypothèse de variances inégales | | | 0,949 | 34 | ,349 | -,08279 | ,08727 | -,26008 | ,09450 |

| | الجنس | N | Moyenne | Ecart-type | Erreur standard moyenne |
|---|---|---|---|---|---|
| totalGLOBAL | ذكر | 34 | 3,8123 | ,31956 | ,05480 |
| | أنثى | 16 | 3,8951 | ,27164 | ,06791 |

**اختبار أنوفا للعمرANOVA**

totalGLOBAL

| | Somme des carrés | ddl | Moyenne des carrés | F | Signification |
|---|---|---|---|---|---|
| Inter-groupes | ,199 | 2 | ,099 | 1,074 | ,350 |
| Intra-groupes | 4,352 | 47 | ,093 | | |
| Total | 4,551 | 49 | | | |

**اختبار أنوفا للوظيفةANOVA**

totalGLOBAL

| | Somme des carrés | ddl | Moyenne des carrés | F | Signification |
|---|---|---|---|---|---|
| Inter-groupes | ,481 | 4 | ,120 | 1,330 | ,273 |
| Intra-groupes | 4,070 | 45 | ,090 | | |
| Total | 4,551 | 49 | | | |

**اختبار أنوفا لعدد سنوات الخبرةANOVA**

totalGLOBAL

| | Somme des carrés | ddl | Moyenne des carrés | F | Signification |
|---|---|---|---|---|---|
| Inter-groupes | ,062 | 2 | ,031 | ,327 | ,723 |
| Intra-groupes | 4,489 | 47 | ,096 | | |
| Total | 4,551 | 49 | | | |

**اختبار أنوفا للمستوى الدراسيANOVA**

totalGLOBAL

| | Somme des carrés | ddl | Moyenne des carrés | F | Signification |
|---|---|---|---|---|---|
| Inter-groupes | 1,044 | 4 | ,261 | 3,349 | ,018 |
| Intra-groupes | 3,507 | 45 | ,078 | | |
| Total | 4,551 | 49 | | | |

**اختبار معنوية الفروق للمستوى الدراسي Comparaisons multiples**

totalGLOBAL

LSD

| الدراسي المستوى (I) | الدراسي المستوى (J) | Différence de moyennes (I-J) | Erreur standard | Signification | Intervalle de confiance à 95% | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Borne inférieure | Borne supérieure |
| شهادة مهنية | ماستر | ,19781 | ,11526 | ,093 | -,0343 | ,4300 |
| | ماجستير | ,22138 | ,12972 | ,095 | -,0399 | ,4827 |
| | دكتوراه | ,02160 | ,22071 | ,922 | -,4229 | ,4661 |
| | أخرى | ,50661* | ,14449 | ,001 | ,2156 | ,7976 |
| ماستر | شهادة مهنية | -,19781 | ,11526 | ,093 | -,4300 | ,0343 |
| | ماجستير | ,02357 | ,10309 | ,820 | -,1841 | ,2312 |
| | دكتوراه | -,17621 | ,20618 | ,397 | -,5915 | ,2391 |
| | أخرى | ,30880* | ,12115 | ,014 | ,0648 | ,5528 |
| ماجستير | شهادة مهنية | -,22138 | ,12972 | ,095 | -,4827 | ,0399 |
| | ماستر | -,02357 | ,10309 | ,820 | -,2312 | ,1841 |
| | دكتوراه | -,19978 | ,21460 | ,357 | -,6320 | ,2325 |
| | أخرى | ,28523* | ,13498 | ,040 | ,0134 | ,5571 |
| دكتوراه | شهادة مهنية | -,02160 | ,22071 | ,922 | -,4661 | ,4229 |
| | ماستر | ,17621 | ,20618 | ,397 | -,2391 | ,5915 |
| | ماجستير | ,19978 | ,21460 | ,357 | -,2325 | ,6320 |
| | أخرى | ,48501* | ,22384 | ,036 | ,0342 | ,9358 |
| أخرى | شهادة مهنية | -,50661* | ,14449 | ,001 | -,7976 | -,2156 |
| | ماستر | -,30880* | ,12115 | ,014 | -,5528 | -,0648 |
| | ماجستير | -,28523* | ,13498 | ,040 | -,5571 | -,0134 |
| | دكتوراه | -,48501* | ,22384 | ,036 | -,9358 | -,0342 |

*. La différence moyenne est significative au niveau 0.05.

**Résumé**

Cette étude a pour but de démontrée le rôle que joue l'audit interne dans la diminution des risques financiers dans les entreprises économiques.

Afin d'aboutir une analyse des deux concepts été nécessaire, d'abord le concept d'audit, ces normes, et le processus et procédures qu'il faut suivre dans le travail d'audit.

Par la suite on a analysé le concept de risque de manière générale et les risque financiers que l'entreprise peut rencontrer et les méthodes et stratégies de management de ces risques.

On a par la suite assisté notre étudethéorique via une étude terrain, menée sur échantillon d'auditeurs dans des entreprises a Jijel et Skikda, en leurs administrant un questionnaire.

Après analyse des donnéesrecueillies via spss on apu confirmer nos hypothèses avancées auparavant.

L'étude terrain démontre le respect et l'application des normes internationales et les procédures d'audit qui vont avec par les auditeurs, et sa contribution dans la diminution des risques financiers aux quels les entreprises font face, ajoutant a cela la contribution des auditeurs interne -en matière de conseils- en coordination avec le département de la gestion des risques financiers.

**Mot clé** : audit interne, risques financiers, management des risques financiers, entreprise économique.

## ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تدنية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية" حيث تم التطرق إلى أهم جوانب الإطار الفكري للتدقيق الداخلي ومعاييره كما تم التطرق إلى خطوات وإجراءات مهنة التدقيق الداخلي الواجب الالتزام بها أثناء تنفيذ مهمة التدقيق، ونظرا لارتباط موضوع الدراسة بالمخاطر المالية فقد تناولنا المخاطر بشكل عام مع التطرق لكيفية إدارتها وبعدها تم التطرق لمختلف المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية وأهم الطرق والإستراتيجيات المستعملة لإدارتها.

وقد تم تدعيم هذه الدراسة النظرية بدراسة تطبيقية أجريت على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولايتي جيجل وسكيكدة وذلك بتوزيع استبيان عليهم، واستخدم برنامج التحليل الإحصائي (spss) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات وبعد الدراسة تم التوصل إلى إثبات صحة جميع الفرضيات المطروحة من خلال إثبات التزام المدققين الداخليون في العيينة محل الدراسة بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي والإجراءات أثناء تنفيذ مهمة التدقيق، ومساهمة هذا الالتزام في تدنية المخاطر المالية التي تتعرض لها هذه المؤسسات بكثرة، ولا يساهم المدققون الداخليون في المؤسسات محل الدراسة في تدنية المخاطر المالية فقط بل يقومون بتقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر المالية بالتنسيق بين قسم التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المالية.



**الكلمات المفتاحية:** التدقيق الداخلي - المخاطر المالية - إدارة المخاطر المالية - المؤسسات الاقتصادية.